**دولة ليبيا**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**الجامعة الأسمرية الإسلامية**

**كلية الاقتصاد والتجارة - زليتن**

**قسم الاقتصاد**

# قياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)

**قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في الاقتصاد**

**اعداد :**

**آية مفتاح أحمد لربش**

رقم القيد (182072)

**إشراف :**

**أ.د. يوسف عبدالله نجي**

أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والتجارة زليتن

**العام الدراسي 2023- 2024م**

**دولة ليبيا**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**الجامعة الأسمرية الإسلامية**

**كلية الاقتصاد والتجارة - زليتن**

**قسم الاقتصاد**

# قياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)

**قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في الاقتصاد**

**اعداد :**

**آية مفتاح أحمد لربش**

رقم القيد (182072)

**إشراف :**

**أ.د. يوسف عبدالله نجي**

أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والتجارة زليتن

**العام الدراسي 2023- 2024م**

## قرار لجنة مناقشة رسالة الاجازة العالية "الماجستير"

عملا بقرار السيد / رئيس الجامعة رقم (1161) لسنة 1445هـ -2023م القاضي بتشكيل لجنة لمناقشة رسالة علمية للحصول علي الاجازة العالية " الماجستير" في تخصص الاقتصاد، المقدمة من طالبة الدراسات العليا / آية مفتاح لربش . بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والتجارة، وعنوانها :-

**(( قياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1990 – 2020م ))**

وتتكون لجنة المناقشة من الأساتذة الافاضل

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1 | أ.د. يوسف عبدالله نجي | الجامعة الاسمرية الاسلامية | مشرفا ومقررا |
| 2 | د. عاصم شعيلي التائب | جامعة طرابلس | عضوا خارجيا |
| 3 | د. عبدالرزاق عبدالله السوقي | الجامعة الاسمرية الاسلامية | عضوا داخليا |

عقدت اللجنة جلسة علنية علي تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق 2024/01/06م بمدرج الكلية لمناقشة الرسالة وتقويم مستواها العلمي والمنهج الذي اتبعته الباحثة والمصادر التي استخدمتها في دراستها . وقررت ما يلي:

### القـــرار

بعد إتمام الطالبة/ آية مفتاح لربش . لمتطلبات الدراسات العليا واجتياز امتحاناتها ومناقشة رسالتها وتقويمها تقرر:

1 (اجازتها بدون ملاحظات بتقدير...../...../.....وبنسبة...../.....)

2 (اجازتها بملاحظات بتقدير...ممتاز.....وبنسبة...85 %.....)

3 (يمنح الطالب فرصة للتعديل والأخذ بالملاحظات خلال .....شهر..... من تاريخ المناقشة ...2024/1/16)

4 (عدم اجازتها...../...../.....)

**توقيعات أعضاء لجنة المناقشة**

| | | |
|---|---|---|
| 1 | أ.د. يوسف عبدالله نجي | الجامعة الاسمرية الاسلامية |
| 2 | د. عاصم شعيلي التائب | جامعة طرابلس |
| 3 | د. عبدالرزاق عبدالله السوقي | الجامعة الاسمرية الاسلامية |

توقيعات أعضاء لجنة المناقشة بعد التعديل والأخذ بالملاحظات – بتاريخ 04/02/ 2024م

| | | |
|---|---|---|
| 1 | أ.د. يوسف عبدالله نجي | الجامعة الاسمرية الاسلامية |
| 2 | د. عاصم شعيلي التائب | جامعة طرابلس |
| 3 | د. عبدالرزاق عبدالله السوقي | الجامعة الاسمرية الاسلامية |

يعتمد/
د. التهامي عثمان الكشر
عميد كلية الاقتصاد والتجارة

يعتمد/
أ.د. محمد سليمان عبدالحفيظ
رئيس الجامعة الأسمرية الإسلامية

**الآية القرآنية**

بسم الله الرحمن الرحيم

{ يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ أمَنُوا مِنكُم والَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجاتٍ واللهُ بِما تَعْمَلُونَ خَبِير ... }

صدق الله العظيم

سورة المجادلة

جزء من الآية (11).

## الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى من شرفني بحمل اسمه، وعمل بكد في سبيل وصولي لدرجة علمية عالية ورحل قبل أن يرى ثمرة غرسه ...والدي (رحمه الله تعالى)

إلى أمي الحبيبة حفظها الله لنا ومتعها بالصحة والعافية

إلى من كان لي عونا وسندا وأكمل خطوات أبي أخي الغالي (عصام)

إلى جميع عائلتي

وإلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل

أهدي اليكم جميعا عملي المتواضع ... راجية من الله القبول.

الباحث.

## الشكر والتقدير

الشكر لله اولاً على توفيقه وهدايته فالحمد الله رب العالمين على إنجاز هذا العمل المتواضع.

قال رسول الله - ﷺ- : "مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ" رواه أبو داود في سننه (1672).

أتقدم بخالص الشكر والامتنان للدكتور (يوسف عبد الله نجي) لتواضعه وقبوله الإشراف على هذه الدراسة وما قدمه لي من تحفيز ودعم بشكل متواصل في سبيل انجاحها ... فلك مني أستاذي كل الامتنان والشكر والتقدير.

واعترافاً بالفضل لأهله، أتقدم بالشكر الجزيل إلى الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة طوال فترة الدراسة حتى تمكنت من إخراجها في الشكل النهائي ... الأستاذ (سالم ذهب) جزاه الله عني خير الجزاء.

كما أعبر عن بالغ شكري إلى الأساتذة الأفاضل اعضاء لجنة المناقشة سلفاً لقبولهم مناقشة هذه الدراسة.

إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة، سواء من قريب او بعيد ... بارك الله فيكم جميعاً.

الباحث.

## قائمة المحتويات


**الإهداء** ..... أ

**الشكر والتقدير** ..... ب

**قائمة المحتويات** ..... ج

**قائمة الجداول** ..... و

**قائمة الأشكال البيانية** ..... ز

**قائمة الملاحق** ..... ح

**المستخلص** ..... ط

**الفصل الاول: الإطار العام للدراسة**

1-1-المقدمة العامة ..... 2

1 -2 مشكلة الدراسة ..... 2

1- 3 اهداف الدراسة ..... 3

1-4 أهمية الدراسة ..... 3

1-5 فرضيات الدراسة ..... 3

1- 6 منهج الدراسة ..... 3

1- 7 مصادر البيانات والمعلومات ..... 4

1- 8 حدود الدراسة ..... 4

1-9 اسباب اختيار الموضوع ..... 4

1-10 هيكل الدراسة ..... 5

1-11 الدراسات السابقة ..... 5

1-12 اوجه التشابة والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ..... 8

**الفصل الثاني: الأدبيات الاقتصادية حول أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي**

**2-1 تمهيد :** ..... 10

**2-2 السياسة المالية (المفهوم، الاهداف ،الادوات)**:

2- 2-1 تعريف السياسة المالية ..... 10

2-2 -2 تطور السياسة المالية ..... 11

2- 2- 3 أهداف السياسة المالية ..... 12

2-2- 3- 1 تحقيق النمو الاقتصادي: ..... 12

2-2-3-2 تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ..... 13

2- 2-3- 3 تحقيق مستوى التشغيل الكامل : ..... 13

2- 2- 3 -4 العدالة في توزيع الدخل: ..... 13

2- 2- 4 أدوات السياسة المالية: ..... 14
2- 2-4- 1 النفقات العامة: ..... 14
2- 2-4- 2 الإيرادات العامة: ..... 15
2- 2-4- 3 إدارة الفائض والعجز في الموازنة العامة: ..... 17
2- 2-5 آلية عمل أدوات السياسة المالية: ..... 18
2-2-5-1 الفجوة الانكماشية وكيفية علاجها (Recessionary Gap): ..... 18
2-2- 5-2 الفجوة التضخمية وكيفية علاجها بيانيا inflationary Gap: ..... 18
**2- 3 النمو الاقتصادي (المفهوم، النظريات، المؤشرات):** .....19
2- 3 -1 تعريف النمو الاقتصادي: ..... 19
2- 3- 2 محددات النمو الاقتصادي: ..... 20
2- 3- 3 نظريات النمو الاقتصادي: ..... 21
2 -3-3-1 النظرية الكلاسيكية .....21
2-3- 3-2 النظرية الكينزية .....22
2-3- 3-3 النظرية النيوكلاسيكية .....23
2-3-3-4 نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي.....23
2- 3- 4 مؤشرات النمو الاقتصادي: ..... 24
2- 3-4-1 الناتج المحلي الاجمالي ( GDP ) ..... 24
2- 3-4- 2 متوسط نصيب الفرد من الناتج ..... 24
**2 - 4 آلية تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي:** ..... 26
2- 4-1 أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي: ..... 26
2- 4- 2 أثر الضرائب على النمو الاقتصادي ..... 28
**الفصل الثالث: تحليل تطور أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)**
**3-1 تمهيد:** ..... 31
**3-2 تطور أدوات السياسة المالية:** ..... 31
3- 2- 1 النفقات العامة ..... 31
3- 2- 1-1 تطور حجم النفقات العامة: ..... 31
3- 2- 1-2 تطور الميل المتوسط للنفقات العامة: ..... 36
3- 2- 2 الايرادات العامة.....40
3- 2- 2- 1 تطور حجم الإيرادات الضريبية: ..... 40
3- 2- 2- 2 تطور مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي: ..... 45
**3- 3 تطور الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990-2019)..... 49**
3- 3- 1 تطور بنية الناتج المحلي الإجمالي: ..... 49
3- 3- 2 تطور النمو الاقتصادي: ..... 52

**3- 4 التحليل الإحصائي للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي:** ..... 55
3- 4-1 قياس معامل الارتباط البسيط: ..... 55
3- 4- 2 معامل الارتباط الجزئي: ..... 56
**الفصل الرابع: قياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ليبيا**
**4-1 أسلوب القياس** ..... 58
4،1،1 توصيف النموذج القياسي:، ..... 58
4،1،2 الاختبارات الإحصائية المستخدمة لتقييم النموذج: ..... 60
**4، 1، 1،2** اختبار المعنوية الاقتصادية لنتائج تقدير نموذج الانحدار .....60
4،1،2،2 اختبار المعنوية الإحصائية لنتائج تقدير نموذج الانحدار ..... 60
4،1، 3 اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية: ..... 60
4،1،3،1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية. ..... 60
4،1،3،2 اختبار اختلاف التباين ..... 62
4،1،3،3 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء ..... 62
4،1،3،4 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي. .....62
4 ،1،4 النموذج القياسي المستخدم. ..... .62
**4، 2 تقدير النموذج القياسي**.....63
4،2،1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ..... 63
4،2،2 اختيار فترة الإبطاء المثلى ..... 65
4،2، 3 نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ..... 66
4،2،4 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ(ECM) (الأجل القصير) ..... 67
4،2،5 نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل ..... 68
4،2،6 اختبار جودة النموذج المقدر ..... 69
4،2،6،1 التوزيع الطبيعي للبواقي ..... 69
4،2،6،2 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء..... 69
4،2،6،3 اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج..... 70
4،2،6،4 اختبار تجانس التباين ..... 71
**النتائج والتوصيات**
**النتائج** ..... 74
**التوصيات** ..... 74
**قائمة المراجع** .....77

## قائمة الجداول


الجدول 3-1: تطور حجم النفقات العامة في ليبيا خلال الفترة (1990-2020).....32

الجدول 3-2: تطور مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2019) ..... 37

الجدول 3-3: تطور حجم الإيرادات العامة في ليبيا الفترة (1990-2020) ..... 41

الجدول 3-4: تطور مساهمة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2019) ..... 46

الجدول 3-5: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2019)..... 50

الجدول 3-6: تطور معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة (1990-2019) ..... 53

الجدول 3-7: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة ..... 55

الجدول 3-8: الارتباط الجزئي بين الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة..... 56

الجدول 3-،9: الارتباط الجزئي بين الناتج المحلي الإجمالي والضرائب ..... 56

الجدول4-1: نتائج تقدير بالصيغ الخطية واللوغاريتمية ونصف لوغاريتمية..... 59

الجدول 4-2: نتائج اختبار ADF للسلاسل الزمنية ..... 64

الجدول 4-3: نتائج اختبار ( PP ) للسلاسل الزمنية..... 64

الجدول 4-4: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى ..... 65

الجدول 4-5: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود..... 66

الجدول 4-6: نتائج اختبار تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل ..... .67

الجدول4-7: نتائج نموذج ARDL في الأجل الطويل..... 68

الجدول 4-8 نتائج اختبار LM BREUSCH-GODFREY ..... 70

الجدول4-9: نتائج اختبار HETEROSKEDASTICITY..... 71

## قائمة الأشكال البيانية

الشكل3-1: تطور حجم النفقات العامة في ليبيا خلال الفترة (1990-2020) ..... 33
الشكل3-2: تطور مساهمة النفقات التسييرية والتنموية والإضافية في إجمالي النفقات العامة خلال الفترة (1990-2020) ..... 33
الشكل3-3: تطور مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي (1990-2019) ..... 38
الشكل 3- 4 تطور مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي النفطي (1990-2019) .....38
الشكل3-5: تطور مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي غير النفطي (1990-2019) .....39
الشكل 3- 6 : تطور حجم الإيرادات العامة في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)..... 42
الشكل 3- 7: تطور مساهمة مكونات الإيرادات العامة في ليبيا خلال الفترة 1990-2020 ..... 42
الشكل 3- 8: الشكل 3، 7: تطور مساهمة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الإجمالي للفترة (1990-2019)..... 47
الشكل 3- 9: الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2019) ..... 51
الشكل 3-10: تطور معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2019).....54
الشكل 4-1: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى..... 66
الشكل 4-2: التوزيع الطبيعي للبواقي ..... 69
الشكل 4-3: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج .....70

## قائمة الملاحق

ملحق رقم 1: مخرجات التحليل الإحصائي..... 81
ملحق رقم 2: متغيرات الدراسة بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2019).....91
ملحق رقم 3: لوغاريتم المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية خلال الفترة (1990-2019).....92
ملحق رقم 4: اختبارات جدر الوحدة (Unit Root Test) في المستوى وبعد أخذ الفروق الاولى:..... 93
ملحق رقم 5: معادلة ARDL الاساسية ..... 103
ملحق رقم 6: F-Bonnds Test :..... 104
ملحق رقم 7: منهجية تصحيح الخطأ ..... 105
ملحق رقم 8: Serial Correlation LM Test:..... 106
ملحق رقم 9: اختبار تجانس التباين.....107

## المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثرٍ أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي (معبرا عنه بنمو الناتج المحلي غير النفطي) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020، حيث افترضت الدراسة إن النفقات العامة في الأجلين القصير والطويل تعد الأداة الرئيسية من أدوات السياسة المالية في تعزيز النمو الاقتصادي في حين تؤثر الضرائب على الدخل ايجابيا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير كما لها تأثير سلبي في الأجل الطويل، ولإثبات صحة فرضيات الدراسة أو نفيها تم الاستعانة بأدوات التحليل الإحصائي والقياسي كاختبارات جدر الوحدة للكشف عن استقراريه المتغيرات محل الدراسة واختبار التكامل المشترك بواسطة منهجية ARDL لمعرفة وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل من عدمها، فقد توصلت نتائج الدراسة إلي اثبات وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي ، فزيادة النفقات العامة بنسبة 1% يؤدي الي زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.81%، مما يؤكد صحة الفرضية الاولى، بالمقابل اوضحت النتائج أن الضرائب لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل كما لها تأثير موجب على النمو في الأجل القصير، حيث كلما ارتفعت الضرائب بنسبة 1% انخفض النمو الاقتصادي بنسبة 0.66%، مما يؤكد صحة الفرضية الثانية، كما بين نموذج متجه تصحيح الخطأ إن معامل تصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة ذات معنوية إحصائية، إذ إن ابتعاد الناتج المحلي غير النفطي عن التوازن في الأجل الطويل يتم تعديله خلال ثلاث سنوات تقريبا.

# الفصل الاول

# منـهجية الدراسة

## 1-1- المقدمة:

تحظى السياسة المالية بمكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الكلية، إذ تمثل أداة رئيسية يمكن للحكومة استعمالها في توجيه مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة ما تتعرض له من أزمات وكوارث من خلال استخدام أدواتها المالية، وذلك وفقا لتطور حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وارتفاع حجم الآثار التي تخلقها السياسة المالية على الاقتصاد، وقد ارتبط مفهوم السياسة المالية وفاعليتها بالنظام السائد في المجتمع ومستوى تطوره.

إن النمو الاقتصادي المتزايد الذي شهدته الدول المتقدمة في استخدام أدوات السياسة المالية خاصة الإنفاق الحكومي بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929 جعل من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية أمرا حتميا لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية مرغوب بها وتجنب الآثار غير المرغوب فيها، وصولا إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للدولة، الأمر الذي جعل موضوع السياسات الاقتصادية محورا مهما لأغلب البحاث والساسة الاقتصاديين وفقا للأهمية التي تمثلها في البرامج الاقتصادية التنموية.

والمتتبع لتطور مراحل نمو الاقتصاد الليبي منذ اكتشاف النفط، يجد أنه قد وضع مجموعة من الخطط والبرامج الاقتصادية؛ لتحقيق أهداف التنمية ولزيادة رفع معدلات نموه الاقتصادية في القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية على حد سواء، حيث اعتمد على القطاع العام، وذلك من خلال تطبيق أدوات السياسة المالية للوصول إلى أهدافه، الجدير بالذكر هنا أن السياسة المالية في ليبيا مرت بمراحل تقشف أحيانا وانتعاشا في أحيان أخرى تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد، وبطبيعة الحال هذا التذبذب في أدوات السياسة المالية سيكون له تأثيره إما سلبا أو إيجابا على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي من أبرزها النمو الاقتصادي، لذلك اهتمت هذه الدراسة بدراسة هذه الجزئية للوصول إلى نتائج محددة يتم من خلالها تحديد أثر تطبيق أدوات السياسة المالية على نمو الناتج المحلي غير النفطي معبرا عنه بالنمو الاقتصادي في ليبيا.

## 1-2- مشكلة الدراسة:

تحتل السياسة المالية مكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية الأخرى؛ لأنها يمكن أن تلعب دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، والقضاء على المشاكل التي يواجها الاقتصاد المحلي، وإزاحة العوائق التي تعيق تحقيقه لمعدلات مقبولة من النمو الاقتصادي. والاقتصاد الليبي باعتباره أحد الاقتصادات الريعية التي تعتمد على مورد النفط في تلبية احتياجاته التنموية وتمويل السياسات الاقتصادية التي يتبعها، ومن بين أهم هذه السياسات: السياسة المالية من خلال أدواتها الأساسية النفقات العامة (الحكومية) والضرائب، لما تتمتع به من قدرة عالية على التأثير في كافة المتغيرات الاقتصادية، والتي من أهمها نمو الناتج المحلي غير النفطي، والجدير بالإشارة هنا ان الاقتصاد الليبي ومنذ اكتشاف النفط اتبع أدوات هذه السياسة ولفترة طويلة لدعم الاقتصاد ولتحفيز القطاعات الإنتاجية على النمو، وأملا في الوصول الى أهدافه التنموية، ومن هنا تنطلق إشكالية الدراسة التي تكمن في التساؤل الآتي:

ما هو أثر أدوات السياسة المالية التي اتبعها الاقتصاد الليبي على النمو الاقتصادي "معبرا عنه بنمو ناتج القطاعات غير النفطية (الصناعة والزراعة والخدمات)"؟

### 1-3- أهداف الدراسة:

يهدف هدا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 –تسليط الضوء على تطور السياسة المالية في الاقتصاد الليبي وأهم أهدافها.

2 – دراسة وتحليل أدوات السياسة المالية وتحديد أثرها على النمو الاقتصادي في ليبيا.

3 – قياس مدى فاعلية أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الليبي.

### 1-4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية السياسة المالية كونها من أكثر السياسات الاقتصادية تأثيرا على جميع المتغيرات الاقتصادية العامة، والتي من أهمها النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك الي معرفة الدور الذي تلعبه أدوات السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي، كما تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوع النمو الاقتصادي في ليبيا خاصة نمو قطاعاته الإنتاجية غير النفطية كونه أحد الاقتصاديات الريعية، وبالتالي جاءت هذه الدراسة لمساعدة صانعي السياسات الاقتصادية في تبيين أثر أدوات السياسة المالية المستخدمة في نمو أهم قطاعاته ألا وهي القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وما يكسب هذه الدراسة أهمية خاصة في كونها محاولة لإثراء البحث العلمي لدى الباحثين لفتح آفاق جديدة حول موضوع الدراسة.

### 1-5- فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحثية تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى**:** تسهم النفقات العامة كأداة رئيسية من أدوات السياسة المالية في تعزيز النمو الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية على الأجل القصير والطويل.

الفرضية الثانية: تؤثر الضرائب على الدخل إيجابيا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير في حين تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

### 1-6- منهج الدراسة:

تعتمد هده الدراسة على أسلوبين لمنهجية البحث:

- المنهج الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020).

- المنهج الكمي من خلال تصميم نموذج قياسي يفسر العلاقة بين متغيرات الدراسة، بالاعتماد على البيانات الصادرة من الجهات الرسمية للدولة وباستخدام الأساليب القياسية لقياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي.

**1-7- مصادر البيانات والمعلومات:**

تعتمد هذه الدراسة على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بموضوع البحث كالكتب والبحوث والمقالات العلمية والتقارير التي تصدرها الجهات الرسمية بالدولة، بالإضافة الي استخدام البيانات والمعطيات الإحصائية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية والتخطيط.

**1-8- حدود الدراسة:**

-الحدود المكانية**:** الاقتصاد الليبي.

-الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة (1990 -2020).

**1-9- أسباب اختيار الموضوع:**

- اهمية موضوع السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي .

- الطروف الاقتصادية الي يعيشها الاقتصاد الليبي .

**1-10- هيكل الدراسة:**

تتضمن هذه الدراسة أربع فصول خصص الفصل الاول بالإطار العام للدراسة من مقدمة ومشكلة الدراسة والهدف منها وتوضيح مدى أهميتها وفرضياتها والمنهج التي استخدمته.

أما الفصل الثاني يتضمن الجزء النظري لموضوع الدراسة وذلك على النحو التالي:

- السياسة المالية (المفهوم، الاهداف، الادوات).
- النمو الاقتصادي (المفهوم، النظريات، المؤشرات).
- الية تأثير ادوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي.

والفصل الثالث يهتم بالجانب التحليلي لواقع ادوات السياسة المالية ومعدلات نموها في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة كالتالي:

- تطور ادوات السياسة المالية .
- تطور الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990-2020).
- التحليل الاحصائي للعلاقة بين ادوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

وخصص الفصل الرابع بالجانب القياسي لقياس أثر ادوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ليبيا كالتالي:

- أسلوب القياس.
- تقدير النموذج القياسي.

اما الخاتمة فقد تضمنت النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

## 1-11- الدراسات السابقة:

تعد هذه الدراسة محاولة بسيطة لإثراء البحث العلمي، فهي توفر رابطا مكملا لسلسلة من الدراسات السابقة التي أجراها العديد من الباحثين لدراسة وتحليل العلاقة بين ادوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، والتي من بينها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

### دراسة أبو فناس (2012):

بعنوان: فعالية السياسة المالية في ظل الانفتاح التجاري للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2009)، حيث هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل فعالية أدوات السياسة المالية في ظل المعدلات الكبيرة للانفتاح التجاري، وقد اعتمدت الدراسة في منهجيتها على المنهج الوصفي وأدوات التحليل الكمي، ولأغراض التحليل القياسي استندت على أسلوب التكامل المشترك وفقا لأسلوب جوهانسون، وكذلك اختبار السببية لغرانجر؛ لمعرفة سببية العلاقة وتحديد اتجاهها بين كل من أدوات السياسة المالية ومعدلات الانفتاح التجاري، وتوصلت النتائج القياسية للدراسة أن الدولة الليبية قد توسعت في الإنفاق العام وخاصة الجانب التنموي في السنوات الاخيرة، أما الإيرادات غير النفطية فكانت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة ضعيفة وغير مؤثرة.

### دراسة العياطي (2012):

بعنوان: العلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2010)، الغرض هذه الدراسة هو تحليل أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، واعتمدت على المنهج الوصفي والمنهج الكمي؛ حيث قامت بتقدير الانحدار المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية في كل مرة، تم إدراج أداة واحدة من أدوات السياسة المالية وكيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي، وقد توصلت إلى أن النفقات العامة والإيرادات الكلية لها تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج الإجمالي، بينما الضرائب تؤثر سلبا على هذا الناتج.

### دراسة الثير (2015):

بعنوان: تقدير أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ليبيا دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2013)، حيث هدفت إلى التعرف على نوع العلاقة بين الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري والناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير والطويل، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وكذلك أدوات التحليل الكمي، ولأغراض التحليل القياسي استندت على أسلوب التكامل المشترك وفقا لمنهجية جوهانسون، وكذلك اختبار السببية لغرانجر، ثم توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي، أما نموذج اختبار السببية توصل إلى أنه لا وجود لتأثير متبادل بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام، أي أن العلاقة أحادية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق العام.

**دراسة آمال (2015):**

بعنوان: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، وهدفت إلى تحليل تأثير متغيرات السياسة المالية المختلفة على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة من خلال اختبار العلاقة بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ولأغراض التحليل القياسي استندت على اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، ثم توصلت هذه الدراسة إلى أن عائدات النفط، الإيرادات الضريبية، الإيرادات غير الضريبية لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائرعلى المدى الطويل ، في حين ان الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي ومعنوي على الإنفاق العام.

**دراسة محمد (2016):**

بعنوان: تحليل واقع أداء السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة (1990-2010 )، وهدفت هذه الدراسة إلى تقويم فعالية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي، كما اعتمدت الدراسة في منهجيتها على أسلوب التكامل المشترك وفقا لأسلوب جوهانسون، ولمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات استخدمت اختبار السببية لغرانجر، ثم توصلت النتائج القياسية لهذه الدراسة إلى ضعف كفاءة السياسة المالية، وفعاليتها النسبية فيما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي، كما أظهرت النتائج أن السياسة الإنفاقية تعد الأكثر تأثيرا مقارنة بالسياسة الضريبية التي أظهرت النتائج بأنها غير مؤثرة، ولا تعول عليها السلطات كثيرا، بدليل أنها لم تجز أي تعديل على الهيكل الضريبي لفترة طويله من الزمن.

**دراسة محمد (2017):**

بعنوان: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا للفترة (1970-2012)، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي وتحديد اتجاه هذه العلاقة، وقد اعتمدت الدراسة على منهجية التكامل المشترك لجوهانسون لمعرفة وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل، بالإضافة إلى أنموذج متجه تصحيح الخطأ، ثم توصلت النتائج القياسية إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي غير النفطي، وأن معامل تصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة ومعنوي، مما يدل على أن للإنفاق الحكومي تأثير على النمو الاقتصادي.

**دراسة مسعود (2019):**

بعنوان: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1999-2017)، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ليبيا، كما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي ولأغراض التحليل القياسي استندت على منهجية التكامل المشترك لجوهانسون لاختبار علاقة التوازن في المدى الطويل، وكذلك اختبار السببية لجرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية في المدي القصير، ثم توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية قصيرة الأجل تتجه من النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى النمو في الإنفاق الحكومي.

**دراسة لمجد، عبد الغني (2019):**

بعنوان: أثر السياسة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، وهدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كان للسياسة المالية دور في تحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحديد ما إذا كان هناك علاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي خلال الفترة، حيث استعملت الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARLD، ثم توصلت إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

**دراسة الجروشي (2020):**

بعنوان: تقييم أثر السياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلي في ليبيا والتنبؤ بها لـ(1990-2018)، وهدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد الليبي، وافترضت الدراسة أن لأدوات السياسة المالية أثر على معدل النمو الاقتصادي، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل النوعي، ولأغراض التحليل القياسي بالنسبة لمتغير النمو استخدمت منهجية الحدود للتكامل المشترك استنادا على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة (ARDL Bound Test)، ثم توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي؛ أي أن النتائج متوافقة مع النظرية الاقتصادية وأن معامل تصحيح الخطأ كان سالبا ومعنويا، وهذا يدل على أن لأدوات السياسة المالية تأثير على النمو الاقتصادي.

**دراسة العقون عبد الجبار (2020):**

بعنوان: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية مقارنة مع دول الخليج العربي خلال الفترة (1990-2016)، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول الخليج العربي، استندت على تطبيق نماذج بابل على بيانات عينة الدراسة، كما استخدمت اختبار بدروني للكشف عن وجود تكامل مشترك، ثم توصلت النتائج أن هناك علاقة توازن طويلة المدى بين متغيرات الدراسة.

**دراسة Oliver Morrissey ,Daniel M Amanja (2005)**

بعنوان: تأثير متغيرات السياسة المالية المختلفة على النمو الاقتصادي في كينيا للفترة (1994-2002)، واستخدمت الدراسة نماذج الانحدار الذاتي (ARDL) وكذلك اختبار السببية لجرانجر لدراسة العلاقة بين المتغيرات، ووجدت الدراسة أن الضرائب المباشرة تعزز النمو الاقتصادي والانفاق الانتاجي يعيقه، والانفاق غير المنتج والضرائب المباشرة لهما تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

**دراسة Ghazi A. Joharji , Martha A. Starr (2010)**

بعنوان: العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1969-2005)، فتم استخدام التكامل المشترك لجوهانسون وكذلك نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي، ثم توصلت الدراسة إلى أن الانفاق الجاري والانفاق الرأسمالي كان لهما تأثير إيجابي على النمو في المدي الطويل، ثم توصلت كذلك إلى أن الانفاق الجاري له علاقة أقوى بالناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل.

**1-12- أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**

1- جميع الدراسات السابقة كان اهتمامها حول دراسة أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي وكذلك الحال بالنسبة للدراسة الحالية.

2- اغلب الدراسات السابقة اتبعت المنهج الوصفي والتحليلي وهو مايتفق مع الدراسة الحالية.

3- أغلب نتائج الدراسات السابقة التي أجريت كانت متوافقة مع الدراسة الحالية في أن النفقات العامة لها تأثير موجب على النمو الاقتصادي وه ماتؤيده النظرية الاقتصادية في حين كانت الضرائب لأغلب الدراسات السابقة والدراسة الحالية لها تأثير سلبي على الدراسة الحالية.

4- في حين اختلفت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في حجم العينة إضافة الي المتغيرات الاقتصادية.

5- الاختلاف في المكان الجغرافي بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

6- الاختلاف في المنهج القياسي المستخدم.

ما يميز هذه الدراسة عما سبقها من الدراسات في كونها ركزت على أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة والخدمات)، إلى جانب أنها غطت فترة زمنية أحدث نسبيا مقارنة بالدراسات المحلية التي أجريت حول هذا الموضوع.

# الفصل الثاني

# الأدبيات الاقتصادية حول أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي

**2، 1 تمهيد:**

تلجأ الحكومة إلى وضع السياسات الاقتصادية التي من شأنها تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذه السياسات (السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية)، ويقصد بالسياسات الاقتصادية "هي مجموعة من القواعد والأساليب والاجراءات والتدابير التي تحكم وتوجه صناعة واتخاد القرارات التي تقوم بها السلطات التنفيذية، وهي تعكس مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة". (عبدالحميد،2003)

وتعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة باعتبارها أداة رئيسية لتأثيرها في مجريات النشاط الاقتصادي، ولارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية، وبالأخص النمو الاقتصادي، وذلك بفضل أدواتها المتعددة خاصة الإنفاق الحكومي والضرائب؛ لذا خصص هذا الفصل لاستعراض أهم جوانب الادب الاقتصادي الخاص بالسياسة المالية وادواتها والنمو الاقتصادي كالتالي:

## 2،2 السياسة المالية (المفهوم، الاهداف، الادوات)

### 2، 2، 1 تعريف السياسة المالية

هناك عدة تعريفات للسياسة المالية، نذكر منها ما يلي:

- تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات الخاصة بالإيراد العام والانفاق العام، وذلك لغرض التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتوجيهها بما يناسب ويخدم الهدف الاقتصادي المنشود. (الأشقر، 2002)
- بالإضافة الي ذلك، من خلال تحديد مستوى ونمط انفاق هذه الايرادات تبث انها جزء من سياسة الدولة المعنية بتحقيق دخل الدولة، من خلال الضرائب والوسائل الاخرى، والتي من خلالها يمكن للحكومة التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي. (الهادي،2020)
- بينما عرفها الهيتي وآخرون (2012)، بأنها السياسة التي تضعها وتقوم بالإشراف على تنفيدها وزارة المالية العامة، بحيث تتلخص أهم أهداف السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، زيادة معدل النمو الاقتصادي، وكذلك الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل وإعادة توزيع الدخل.

ومن خلال التعريفات السابقة نستطيع القول: إن جميعها تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة التي تستخدمها لغرض التأثير في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بمعنى أن السياسة المالية برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، وذلك للوصول إلى الأهداف المرجوة لتلك الحكومة خلال فترة زمنيه معينة.

## 2،2،2 تطور السياسة المالية

لكي نتتبع تطور السياسة المالية بدءا من الكلاسيك حتى ظهور النظرية الكينزيه، سوف نتناول في البداية مفهوم السياسة المالية من وجهة نظر الكلاسيك تم نشير إلى مفهومها من وجهة نظر الكينزيين.

- **السياسة المالية عند الكلاسيك:**

أسهم العديد من الاقتصاديين الذين ينتمون للمدرسة الكلاسيكية أمثال: (ادم سميت، ستيورات ميل ، ريكاردو)، في تجسيد جزء كبير من علم الاقتصاد؛ حيث ساهمت أفكارهم في ظهور اتجاه جديد في دراسة الظواهر الاقتصادية، ففي هذه المرحلة كان الأفراد يتولون النشاط الاقتصادي دون تدخل الدولة، وكانت الدولة تمنع من التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، حيث يرى هؤلاء الاقتصاديون أن جهاز الثمن قادر بمفرده على توجيه الموارد الاقتصادية نحو استخداماتها المثلى، ويتحقق التوازن تلقائيا بين اجمالي الطلب واجمالي والعرض على مستوى الاقتصاد القومي، دون الحاجة لتدخل الدولة إلا في أضيق الحدود؛ مثل: القيام بالإنفاق على بعض السلع والخدمات العامة مثل (الأمن، الدفاع، العدالة، المرافق العامة)، وهو ما يسمى في الفقه الاقتصادي بالأرامل الأربعة. (عبد اللطيف،2017)

ففلسفة الكلاسيك في هذه المرحلة تعتمد على الافتراضات التالية:

- الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة.
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة.
- عمل جهاز الثمن تلقائيا.

في ظل الافتراضات السابقة يتحقق توازن الاقتصاد القومي دائما على مستوى العماله الكاملة بما يتماشى مع قانون (ساي) للاسواق، الذي ينص على ان العرض يولد الطلب عليه، حيث ان الزيادة في الانتاج تقابلها زيادة في الدخل، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات لضمان امتصاص الزيادة الاولى التي تحدث في الانتاج، وهذا يعني انه لن يؤدي فقط الي زيادة في اجمالي العرض ولكنه سيؤدي ايضا الي زيادة في اجمالي الطلب. يؤدي عدم وجود عجز عام في الطلب أو فائض عام في العرض ايضا الى زيادة الطلب الكلي بنفس المقدار.

مما سبق يتضح لنا أن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي انحصر في حدود ضيقة جدا، وسادت هذه النظرية لفترة طويلة، والتي أدت إلى نشوء الازمة العالمية سنة 1929 والمعروفة بأزمة الكساد العظيم، وبهذا أخذت الأفكار الكلاسيكية تتلاشى تدريجيا ونشأت الحاجة الى تدخل الدلة في الانشطة الاقتصادية عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية، وكان ذلك بداية ظهور الفكر الكينزي. (ابو السعود،2004)

- **السياسة المالية عند الكينزيين:**

مع ظهور أزمة الكساد الكبير (1929-1933) في الدول المتقدمة وانخفاض مستويات الدخول وانتشار البطالة، ظهرت العديد من الانتقادات الرافضة للمذهب الكلاسيكي والمؤيدة لضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد كان كينز من الأوائل الذين ثاروا ضد أفكار النظرية الكلاسيكية ونادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بغية الوصول إلى حالة التشغيل الكامل، والمحافظة على نوع من الاستقرار، حيث وضح كينز أن فكرة التوظف الكامل فكرة غير واقعية، كما انتقد الافتراض القائل أن العرض يخلق الطلب وأنه لا يمكن ان يحدث التوازن تلقائيا، ومادام هذا لا يتحقق تلقائيا فمن الضروري أن تلعب السياسة المالية دورا يختلف عن الدور الذي رسمه لها المذهب الكلاسيكي باستخدام أداوتها الملائمة، للوصول إلى الوضع التوازني المرغوب، ولعل ما يميز هذه المرحلة هو سيطرة المالية العامة على الاقتصاد إذ أصبحت الضرائب والقروض العامة والموازنة العامة من أداوت التوجه الاقتصادي. (الافندي،2012)

أشار كينز إلى أن السياسة المالية تعد من أهم الاسلحة لمكافحة البطالة والكساد، وفي هذه الحالة يتوجب على الحكومة في حالات الانكماش أي عندما يكون الطلب أقل من المستوى الذي يحقق التوظف الكامل، يمكن اتباع سياسة مالية توسعية زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب على المواطنين، مما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والعمالة وتخف حدة الانكماش، وفي حالة التضخم أي عندما يكون الطلب أعلى من قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التوظف الكامل، فيمكن اتباع سياسة مالية انكماشية تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، مع تكوين فائض في الموازنة لامتصاص جانب القوة الشرائية من المواطنين، حيث يمكن الحد من الضغوط التضخمية وإعادة التوازن والاستقرار إلى الاقتصاد. (حدادي،2017)

## 3،2،2 أهداف السياسة المالية

تعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية لما لها من تأثير على النشاطات الاقتصادية؛ فهي تسعى إلى تحقيق أهداف متعددة، وتختلف هذه الأهداف من دولة لأخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطور اقتصادها والاوضاع السائدة فيه، ولعل من أهم الأهداف التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها هي:

### 2،2،3،1 تحقيق النمو الاقتصادي:

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق معدلات نمو ايجابية للدولة، ويتم ذلك من خلال زيادة الدخل القومي عن طريق زيادة الاستثمارات داخل الاقتصاد القومي، ويرتبط هذا الهدف بمعدل النمو السكاني بحيث يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي يفوق معدل النمو السكاني، حتى يساعد في تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل. (الثير، 2015).

**2،2،3،2 تحقيق الاستقرار الاقتصادي:**

أشار عبد الجبار (2020) إلى أن السياسة المالية تؤدي دورا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة البطالة والتضخم من خلال قدرتها على ضبط معدلات البطالة من جهة، ومعدلات التضخم من جهة أخرى، وأوضح الثير (2015) أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يعني الاستخدام الأمثل للموارد دون تعرض الاقتصاد القومي لأي تقلبات وأزمات وارتفاع في مستوى الأسعار.

ويتلخص دور السياسة المالية في تحقيق هذا الهدف من خلال جانبين للسياسة المالية هما السياسة المالية التوسعية والسياسة لمالية الانكماشية، ففي حالات الكساد ينخفض الطلب على الاستهلاك والاستثمار ويتوقف الجهاز الإنتاجي ويكون من الضروري أن تعمل السياسة المالية علي رفع الطلب الفعال عن طريق تخفيض الضرائب أو زيادة الانفاق أو كليهما معا؛ أي: استخدام السياسة المالية التوسعية، أما السياسة المالية الانكماشية فتستخدم في معالجة حالات التضخم وتزايد معدلات الأسعار فتقوم الحكومة إما عن طريق خفض مستوى الانفاق الحكومي الذي يؤدي إلى تخفيض معدلات الاستهلاك مما يحد من زيادة الأسعار، أو من خلال زيادة مستوى الضرائب الذي ينعكس على انخفاض معدل الدخل القابل للتصرف والذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية، وانخفاض مستوى الطلب الكلي، ويمكن استخدام مزيج من الحالتين؛ أي: تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب معا. (الشمري وأخرون،2017)

**3،2،3،2 تحقيق مستوى التشغيل الكامل :**

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق مستوى تشغيلي كامل للقدرة الإنتاجية المتاحة، أي: زيادة العمالة وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف والعمل إلى أدنى مستوى ممكن من البطالة من أجل زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الاقتصادي، ذلك لأن ارتفاع مستوى البطالة يؤدي إلى خسارة اقتصادية بالإضافة إلى ما تحققه من آثار سياسية واجتماعية ونفسية. (النقاش،2003).

**4،2،3،2 العدالة في توزيع الدخل:**

مما لاشك فيه أن التقلبات الاقتصادية، وكذلك تطور مراحل النمو الاقتصادي، قد يصاحبها اختلالات في نمط وهيكل توزيع الدخول بين فئات المجتمع، حيث يكون هناك تفاوتا صارخا في توزيع الدخول والثروات، بحيث نجد ان هناك طبقات تزداد ثراء على ثرائها، وأخرى تزداد فقرا على فقرها، الامر الذي يسفر عنه تفاوت كبير في توزيع الدخول، ومن هنا تبرز أهمية التدخل الحكومي في توظيف السياسات الاقتصادية والمالية من أجل تخفيض هذه التفاوت بغية إدابة الفوارق بين طبقات الدولة . (الجروشي، 2020

## 2،2،4 أدوات السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أداة من أدوات الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي والمالي للدولة مستخدمة في ذلك نفقاتها وإيراداتها وموازنتها العامة، من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل صناع القرار، وكذلك لمواجهة الاختلالات والمشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

### 2،2،4،1 النفقات العامة:

مع تطور دور الدولة وظهور النظرية الكينزية وضرورة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية بكل أدواتها السياسية والاقتصادية والمالية المتاحة لتحقيق أهداف المجتمع تطور الانفاق العام وأصبح الاداة الرئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تعرف النفقات العامة بأنها " مجموع المبالغ النقدية الصادرة عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، لغرض تحقيق المصلحة العامة". (الخطيب، شامية، 2005).

كما عرفها عبد الجبار (2020)، بأنها "تلك المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة".

مما سبق نستنتج أن النفقات العامة لها ثلاثة أركان رئيسية وهي:

**النفقة العامة مبلغ نقدي:** يشترط في النفقات العامة أن تأخذ الشكل النقدي، حيث تدفع الدولة أو أحد الهيئات العامة بها مبالغ نقدية من أجل الحصول على السلع والخدمات وذلك لغرض إشباع الحاجات العامة.

**أن تصدر النفقة العامة من قبل شخص عام:** يعد شرط الطبيعة القانونية للقائم بالنفقة العامة من ضمن الشروط الأساسية، لكي تكتسب هذه النفقة صفة النفقة العامة، فالنفقة العامة هي تلك النفقة التي يقوم بها اي شخص معنوي والمتمثل في الدولة والهيئة العامة المحلية والقومية إضافة الي المؤسسة العامة، استنادا إلى ذلك فإن الأموال التي ينفقها الأفراد والمؤسسات الخاصة وأشخاص القانون الخاص لا تعتبر نفقات عامة حتى ولو كان هدفهم تحقيق منافع عامة. (الخطيب ،شامية ،2005)

**تحقيق المنفعة العامة**: لكي تكتسب النفقة صفة النفقة العامة لا يكفي ان يتم استيفاء الشرطين السابقين فقط بل يجب ان يؤدي الانفاق العام الي تحقيق المصلحة العامة، اي ان الانفاق العام يحتاج الي استخدامه لتلبية الاحتياجات العامة. (عجام ،1992)

ويمكن تقسيم النفقات العامة إلى ثلاثة أنواع:

1- النفقات التسييرية (الجارية): وتشمل الاجور ورواتب الموظفين والمكافأت التي يحصل عليها العاملون – الميزانية الادارية. (ابوعبودة،2018)

2- النفقات الاستثمارية (التنموية): هي النفقات التي تخصص لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية متمثلة في انشاء المشاريع الانتاجية والخدمية الجديدة – ميزانية التحول. (الجروشي، 2020)

3- النفقات الاضافية: وهي النفقات الخاصة بالدعم وموازنة الاسعار بما في ذلك (المحروقات، السلع التموينية، الكهرباء، الادوية، ....الخ) إضافة إلى ميزانية الطوارئ.

## 2،2،4،2 الإيرادات العامة:

تعرف الإيرادات العامة بأنها جميع الأموال العينية والنقدية والعقارية التي ترد إلى الخزينة العمومية للدولة واللازمة لتغطية النفقات العامة. (عبيد ،2015)

ففي ظل الفكر الاقتصادي الحديث لم تعد الإيرادات العامة اداة مالية تسمح للدولة ببساطة بتغطية نفقاتها، بل أصبحت أداة مهمة من أدوات السياسة المالية تشمل القروض والهبات والمساعدات المحلية والخارجية التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي بغية الوصول إلى تحقيق أهدافها. (عجام،1992)

تعتمد الدولة على مصادر متعددة للإيرادات العامة، وتختلف هذه المصادر من دولة لأخرى نتيجة لاختلاف الوضع الاقتصادي بين الدول، وعلى الرغم من ذلك الاختلاف يمكن حصر المصادر الأساسية للإيرادات العامة كالتالي:

**1- الإيرادات الاقتصادية**:

هي تلك الإيرادات التي تتلقاها الدولة بصـــفتها شـــخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمة عامة، ومنها إيرادات فوائد القروض وأرباح المشـــروعات، وبهذا نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين (إيرادات أملاك الدولة، الثمن العام). (مسعود ،2005)

- إيرادات من أملاك الدولة: تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من الأموال التي تمتلكها، ومنها أموال منقولة كالسلع التي تبيعها والخدمات التي تقدمها، وأموالا غير منقولة كآبار النفط والعقارات والمناجم، فيطلق على أملاك الدولة في الدراسات المالية لفظة (الدومين) وينقسم إلى الدومين إلى: العام والخاص. (الخطيب ،شامية،2005)
- الثمن العام: يعرف الثمن بأنه المبلغ الذي يدفعه بعض الأفراد مقابل استخدام بعض الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، مثل: المياه والكهرباء والبريد ... وغيرها. (جمعة ،2014)

**2- الإيرادات السيادية:**

تعرف الإيرادات السيادية بأنها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد وتمثل كلً من الضرائب والرسوم والإتاوات وغيرها. (النقاش،2003)

تمثل هذه الإيرادات مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة وتعد (الضرائب والرسوم) أكثر الأنواع شيوعاً من بين الإيرادات السيادية.

أشار الخطيب، شامية (2005)، إلى الضريبة بأنها "استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبدون مقابل، بقصد تغطية الأعباء العامة".

حيث يتضمن النظام الضريبي الليبي كلا من الضرائب المباشرة والضرائب غير مباشرة، وتشمل الضرائب المباشرة الضرائب على الدخل وتنقسم الي دخل الاشخاص الطبيعيين وضرائب على دخل الشركات وضريبة الجهاد وضريبة الدخل العام، أما ضرائب راس المال فتشمل ضريبة اراضي القضاء والضريبة على العقارات السكنية. أما الضرائب غير المباشرة فهي تنقسم الي ضرائب على الاستهلاك وضريبة على التداول (الدمغة) وتشمل الضرائب على الاستهلاك الضرائب الجمركية وضريبة الانتاج. (خلاط، 2013)

كما يعرف الرسم بأنه : مبلغ من النقود يدفعه طالب الخدمة إلى المؤسسات العامة مقابل الحصول على نفع خاص يتحصل عليه من إحدى الهيئات العامة. مثل: رسوم الملاهي، الرسوم الجامعية. (عجام،1992)

تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات السيادية، وذلك لاستخدامها بغرض تشجيع بعض النشاطات الإنتاجية مثل: قطاع الزراعة والسياحة والصناعة، وذلك بإعفاء إيراداتهم من الضرائب، كما تلجأ لها حكومات البلدان النامية لتشجيع الاستثمار السياحي والصناعي، كما تلجأ البلدان المتطورة إلى هذا المصدر عندما ترغب في جدب الاستثمار الأجنبي اليها، كما تستخدم الضرائب أيضا لمعالجة فترات الركود والانكماش، حيث إنه يمكن للدولة أن تضع خطتها بما يناسب الهدف المنشود بالاعتماد على الضريبة وذلك بتخفيضها أو زيادتها، فيمكن أن تقوم بزيادة نسبة الضريبة في حالة كون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي (الفجوة الانكماشية)، أو اتباع العكس؛ أي: زيادة الضرائب في حالة كون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي (الفجوة التضخمية). (محمد ،2016)

**3- الإيرادات الائتمانية:**

تشمل الإيرادات الائتمانية كل أنواع القروض المحلية والأجنبية التي تحصل عليها الدولة، بالإضافة إلى الإيرادات المتحصل عليها من عملية الإصدار النقدي، فعندما لا تكفي الإيرادات الدورية المنتظمة (الإيرادات من أملاك الدولة، الضرائب، الرسوم) بتغطية النفقات العامة في مثل هذه الحالات يتعين على الدولة سد العجز الناجم عن الزيادة في الانفاق على الايرادات المتاحة وكذلك لتمويل المشاريع التي تعجز الايرادات عن تغطيتها، لهذه الأسباب وأسباب أخرى تلجأ الدولة في سبيل تأمين نفقاتها إلى القروض العامة وعملية الإصدار النقدي. (الخطيب، شامية، 2005)

يعرف القرض العام بأنه "عقد دين تستلف بموجبة الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية، مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد. (الخطيب، شامية، 2005)

كما يعرف الإصدار النقدي بأنه" مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة، فهي تملك وحدها حق إصداره، وتلجأ إليه إما لتمويل برنامج استثماري له أهمية خاصة لا تتاح له موارد تمويل أخرى، أو لسد ما قد تعجز الموارد الاخرى عن توفير الأموال اللازمة له، أو في حالة عجز الموازنة العامة للدولة. (الجروشي، 2020) .

## 2،2،4،3 إدارة الفائض والعجز في الموازنة العامة:

يتم استخدام إدارة الفائض والعجز في الموازنة العامة كأداة مالية تحافظ على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد، وأهم المصادر للحصول على هذا التمويل اللازم على النحو التالي:

**أ- الاقتراض من القطاع غير المصرفي:**

تقدم الحكومة السندات لعامة الناس في الدولة وتحصل على المال إذا تم شراؤها من قبل الافراد، ولكن الاقتراض من قبل هذه الفئة له بعض العيوب، فمن ناحية قد تكون الحكومة اضافة قيمة للاقتصاد وان كانت الاموال المشتراة من السندات متراكمة من قبل الافراد ولم يتبنوها فقد حصلوا على اهدافهم، وبالمقابل يمكن أن يؤدي ذلك إلى نتيجة مخالفة إذا كانت معدلات أسعار الفائدة على السندات جادبة للمستهلكين أو المستثمرين، فقد يقومون بإلغاء استثماراتهم التي ينوون القيام بها بهذه الأموال أو تأخير استهلاكهم بسبب العوائد التي تحققها لهم هذه السندات، وبشكل عام يكون الاقتراض أكثر فائدة إذا تم في حالات التضخم لتحقيق عرض نقدي أكثر منه في حالات الركود التي تقلل من العرض النقدي وتخرج بآثار سلبية للأهداف المراد تحقيقها.

**ب_ الاقتراض من القطاع المصرفي:**

تحصل الحكومة على القروض من القطاع المصرفي عن طريق السندات ، وتعد حالات الركود من الحالات المفيدة لهذا الاقتراض ، فيكون هنالك الكثير من الأموال غير المستخدمة لدى المصارف وذلك لعزف مودعيها عن القيام بالاستثمار اوالاستهلاك، فعند اقتراض الحكومة لهذه الأموال ومن تم القيام بضخها في الاقتصاد عبر إحدى طرق الإنفاق العام، فإنه سيخلق حالة من الطلب التي تساهم في تقليل من حدة الركود.

**ج – السحوبات من الخزينة:**

تقوم الحكومة بالسحب من الخزانة عندما تحتاج الي تغطية عجز الميزانية، وينضم هذا الانفاق الي المعروض النقدي للاقتصاد ويستخدم في الركود لتحفيز الطلب.(عبدالرحيم، 2022)

## 2،2،5 آلية عمل أدوات السياسة المالية

تناولنا في المباحث السابقة أدوات السياسة المالية ومن أهمها الإنفاق العام، الضرائب، حيث تسعى الحكومة إلى تحقيق وضع التوازن والنمو الاقتصادي، وذلك عن طريق مواجهة المشاكل والاختلالات الاقتصادية التي يتعرض لها اقتصاد الدولة، فهي تستخدم أدواتها لمعالجة وجود الفجوات الاقتصادية (Economic Gaps).

### 2،2،5،1 الفجوة الانكماشية وكيفية علاجها (Recessionary Gap):

تحدث الفجوة الانكماشية عندما ينخفض مستوى الطلب الكلي الي ما دون المستوى اللازم لتحقيق العمالة الكاملة، اي عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات الي ما دون مستوى العرض الكلي على مستوى العمالة الكاملة، حيث الانكماش هنا يدل على حالة الكساد الاقتصادي؛ أي: عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها، وبهذا تتدخل الدولة بوضع سياسة مالية توسعية Expansionary (Fiscal ) لإنعاش الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، ويعد الهدف من هذه السياسة هو تنشيط الطلب العام على السلع والخدمات، وفي مثل هذه الحالة يمكن علاج الفجوة الانكماشية بإحدى الطرق التالية:

أ – رفع مستوى الإنفاق العام، وهو ما نادى به كينز عند حدوث الكساد الكبير، فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق، حيث إن ذلك سيؤدي إلى زيادة دخول الأفراد مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي.
ب – تخفيض مستوى الضرائب، والذي بدوره سوف يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح والذي سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.
ج _ استخدام مزيج من زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب في نفس الوقت، وكلا الأمرين يزيد من الأموال وفرص العمل مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة والتخلص من الكساد. (الجروشي ،2020).

.

### 2،2،5،2 الفجوة التضخمية وكيفية علاجها بيانيا inflationary Gap:

تحدث الفجوة التضخمية عندما يرتفع مستوى الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل، أي: عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي عند مستوى دخل التشغيل الكامل، حيث التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، وبهذا تتدخل الدولة باتباع سياسة مالية انكماشية (Contractionary Fiscal Policy) بتحقيق إحدى أهداف السياسة المالية، وهو الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ويعد الهدف من هذه السياسة هو تقليل الطلب العام على السلع والخدمات وكبح جناح التضخم، وفي مثل هذه الحالة يمكن علاج الفجوة التضخمية بإحدى الطرق التالية:

أ _ تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يخفف من حدة الطلب ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار.

ب _ زيادة الضـرائب مما يخفض القدرة الشـرائية للأفراد ويؤدي أيضـا إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسـبة مضاعفة.

ج _ مزيج من الحالتين؛ أي: تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب.

## 2،3 النمو الاقتصادي (المفهوم، النظريات، المؤشرات):

يعتبر النمو الاقتصادي المستدام من أهم الأهداف الرئيسية لأية حكومة وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، فكل السياسات الاقتصادية تسعى إلى تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، فالنمو الاقتصادي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية، فهو المرآة العاكسة للأداء الاقتصادي ودرجة تطوره كما إنه أحد أهم مقاييس الرفاهية ومستوى المعيشة.

ونظراً لهذه الأهمية التي يحظى بها موضوع النمو الاقتصادي فهو يشكل عنصراً أساسياً في نماذج وسياسات النظرية الاقتصادية الكلية، وبالأخص في السياسة المالية، ويعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات النامية، والتي يسعى لتحقيق معدلات جيدة للنمو الاقتصادي، شأنها شأن الاقتصاديات العالمية، حيث إن الاختلاف في مستوى المعيشة بين الدول يرجع بالأساس إلى معدل النمو الاقتصادي لتلك الدول، وينعكس على المستوى المعيشي للفرد، ولن يتأتى ذلك إلا بتطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة والممزوجة حتى يتسنى لها ذلك؛ لذا خصص هذا المبحث لاستعراض أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو ومحدداته، ثم التطرق إلى أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي بداية بالنظريات الكلاسيكية والكينزية، ثم النظريات النيوكلاسيكية، وكذلك التطرق إلى المؤشرات الأساسية للنمو الاقتصادي.

### 1،3،2 تعريف النمو الاقتصادي:

أوضح الجروشي (2020)، النمو الاقتصادي: "بأنه معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (GNP) أو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) بين فترتين".

كما أشار الدجيلي (2001)، إليه: "بأنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي كل سنة".

من خلال التعريفات السابقة يعرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن حدوث زيادة تتصف بالاستمرارية في متوسط دخل الفرد الحقيقي سنويا، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة في الدخل والناتج والعمالة، وكذلك الاستهلاك والادخار، وبالتالي رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للأفراد.

من خلال التعريفات السابقة نلاحظ ارتباط النمو الاقتصادي بثلاثة شروط أساسية كما أوضحها عبدالجبار (2020) وهي:

أ- أن يكون معدل نمو الناتج المحلي يفوق معدل النمو السكاني، وذلك لتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الناتج المحلي – معدل نمو السكان

ب- أن تكون معدل الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضـــخم، أي: أن تكون الزيادة في متوســـط دخل الفرد زيادة حقيقية وليست نقدية.

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي =معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

ج_ الا تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد زيادة عابرة، أي: زيادة مستمرة على المدى الطويل.

### 2،3،2 محددات النمو الاقتصادي:

يتأثر النمو الاقتصادي بمجموعة عوامل متعددة ومتنوعة، وتختلف هذه العوامل في تحديد النمو الاقتصادي، وذلك تبعا لخصائص أي اقتصاد وتطوره، وفيما يلي ذكر بعض هذه العوامل:

**أ – الموارد البشـرية:** تعرف الموارد البشـرية بأنها القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة الذي يمتلكها الأفراد، والتي تدخل كمسـتلزم في العملية الإنتاجية، فهي تحتل مكانه هامة بين محددات النمو الاقتصـــادي وبالتالي فهي تلعب دورا مهما في عملية التنمية.

تعد تنمية الموارد البشـرية مرتبطة بتراكم رأس المال البشـري أي الاسـتثمار في رأس المال البشـري على هيئة برامج التعليم والتدريب الصـحة وغيرها من البرامج، وهذا ينعكس على الناتج الوطني وعلى مسـتوى الإنتاجية ككل، مما يؤدي إلى استغلال كفء للموارد الاقتصـادية، ولهذا فإن عملية تخطيط التنمية ينبغي أن تتضـمن تخطيطاً للموارد البشـرية بهدف تحقيق وضـمان اسـتمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه (القريشي، 2011).

**ب – الموارد الطبيعية**: الموارد الطبيعية هي العناصـر الأصـلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية كتوفير المياه، خصـــوبة الأرض وفرة المعادن ومصـــادر الطاقة كالبترول والغاز إضـــافة إلى الثروات المعدنية الاخرى، لكن هذه الموارد الطبيعية لا قيمة لها إلا إذا تم استغلالها بشكل مناسب لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصـادية للمجتمع، ذلك لان عدم اتباع التوزيع الجيد والاستغلال القائم على سياسة اقتصـادية غير سليمة كالدول النفطية العربية هو سبب تدني الوضـع الاقتصـادي، ولكن بالرغم من أهمية الموارد الطبيعية إلا أنها لا تمثل شرطاً كافياً لتحقيق النمو الاقتصـادي، فهناك دول لا تتوفر فيها الموارد الطبيعية إلا أنها استطاعت اســـتغلال مـا لـديهـا من موارد وحققت معـدلات نمو جيـده دون الاعتمـاد على توفر الموارد الطبيعيـة. (عبدالعظيم، 2021)

**ج – تراكم رأس المال** : يعد تراكم رأس المال مورد مهم في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي للدولة، ويتم تحقيق هذا التراكم من خلال عملية الاستثمار، والتي تتطلب توفر حجم ملائم من المدخرات الحقيقية؛ بحيث يتم من خلالها توفير الموارد اللازمة لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، ويتم من خلال هذا التراكم تحقيق معدلات عالية للنمو، ويعرف (عبدالجبار ،2020) رأس المال " بأنه ثروة تستخدم في إنتاج المزيد من الثروة " ويمكن التمييز بين نوعين من رأس المال، رأس المال المادي والذي

يتكون من المباني والمواد الخام والمصانع (الآلات والمعدات) والمستودعات وغيرها، أما رأس المال النقدي فهو يشمل الأموال السائلة التي تستخدم لشراء السندات والأسهم أو تقرض إلى البنوك للاستخدام في الأعمال.

**د – التقدم التكنولوجي:** تعد التكنولوجيا إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذلك فهي تعلب دوراً حاسماً في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا، فهي تؤدي إلى زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية وهذه الزيادة تأخذ شكل التحسن في الإنتاج أو تقليل تكاليفه، حيث تعرف التكنولوجيا بأنها المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع. (عبد الجبار،2020)

**2،3،3 نظريات النمو الاقتصادي:**

**1،3،3،2 النظرية الكلاسيكية:**

تنطلق هذه النظرية من مبدأ عام لدى الكلاسيك وهو مبدأ الحرية الاقتصادية؛ أي: حرية العمل والإنتاج، المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط، تتضمن هذه النظرية الأفكار التي جاء بها أبرز المفكرين الكلاسيك وهم Adam smith , David Ricardo , T.R Maltus ,.

يشير آدم سميت في نموذجه أن الادخار من العوامل التي تساعد على تحقيق النمو، حيث يسمح القدر المناسب من الادخار على النمو التلقائي لرأس المال، كما أشار إلى أن التخصص وتقسيم العمل يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج، دعا إلى إطلاق حرية التجارة واعتبر أن التجارة الخارجية من أهم الوسائل الداعمة لنمو الأسواق، كما أيد سميت القانون الطبيعي وسياسة عدم تدخل الدولة تحت مقولة (دعه يعمل دعه يمر)، كما اعتقد سميت بوجود التوازن التلقائي أي: أن الاقتصاد ينظم دائما بواسطة اليد الخفية التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية، كما يعتبر أيضاً أن النظام الرأسمالي يضمن وجود سوق منافسة حرة تسهل عملية التبادل الحر للسلع والخدمات على أساس تقسيم العمل. (آمال،2015).

بالرغم من هذه النظرة المتفائلة لآدم سميت تجاه النمو إلا أنه قابلها نظرة تشاؤمية بأفكار توماس مالتوس، والتي كان من أبرزها نظريته التشاؤمية في السكان والتي تنص على " أن عدد السكان يتزايدون بمتوالية

هندسية (2،4، 8، 16، 32 ...) بينما تتزايد الموارد الاقتصادية في شكل متوالية عدديه مما يؤدي إلى وجود ضغط متزايد على الموارد الاقتصادية، وإذا لم يتم ضبط عدد السكان، فإن المجاعة والفقر أتي لا محالة (القريشي،2011)، كما أشارت (آمال، 2015) إلى أن تراكم رأس المال لدى توماس مالتوس يعتبر محدد رئيسي للنمو؛ أي: أن الأرباح المرتفعة التي تتحقق من مدخرات الرأسماليين تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال، كما اعترض مالتوس على قانون (Say) للأسواق والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوئ له، والذي ينتج عنه فكرة التوازن التلقائي بين عرض الأموال المدخرة والاستثمارات، كما أشار مالتوس إلى أن هناك احتمال لحدوث إفراط في المدخرات، ومن ثم قصور في الطلب الفعال واتجاه الدخل للانخفاض، مما يجعل الارتفاع المفرط في الادخار عبئاً على النمو الاقتصادي، كما أبرز مالتوس الفكرة الثنائية، وهي تعظيم الإنتاج في كلا القطاعين الزراعي والصناعي للاقتصاد. (القريشي،2011)

أما ديفيد ريكاردو فقد سار على نهج آدم سميت حيث يعتقد ان الارض هي اساس كل النمو الاقتصادي، فركز على أهمية عوامل الإنتاج وقسم المجتمع إلى ثلاثة طبقات (الرأسماليين، العمال، ملاك الأراضي) والتي يعتبر مداخيلهم من الربح، الأجر، وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول فقد ركز ريكاردو على زيادة الأرباح، إذ كلما زادت الأرباح فإن تكوين رأس المال يزداد ويزداد بذلك الاستثمار. (سليمان، 2015)

وخلاصة لما سبق توصل رواد المدرسة الكلاسيكية إلى أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع حجم السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما إن وجود المؤسسات والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود، ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيَّدو سياسة عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

**2،3،3،2 النظرية الكينزية:**

إن ظهور النظرية الكينزية كان ثمرة لأزمة الكساد العظيم سنه 1929 التي عجزت النظرية الكلاسيكية على معالجتها، فقد انتشر الكساد الاقتصادي وانخفضت معدلات النمو، وجاءت هذه النظرية لمؤسسها جون مايناردكينز منتقدا لما أيدته النظرية الكلاسيكية في فكرة التشغيل الكامل؛ أي: أن الاقتصاد يمكن أن يتوازن في حالة عدم التشغيل الكامل، كما انتقد فرضية عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأشار إلى وجوب تدخلها لإعادة التوازن الاقتصادي، وانتقد كذلك نظرية التوازن التلقائي للكلاسيك وأوضح أن الاقتصاد لا يمكن أن يتوازن تلقائيا، وإن حدث هذا التوازن سيكون في المدى البعيد، كما انتقد أيضا فكرة العرض يخلق الطلب (قانون ساي للأسواق) وأوضح أن الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس. (أحمد، 2015)

يعد نموذج هارود- دومار (Harrod Domar) امتداد للنظرية الكينزية فهو أهم نماذج النمو الاقتصادي الذي يتبع هذه النظرية.

- نموذج هارود- دومار (Harrod Domar) للنمو الاقتصادي:

ثم توصيف النموذج الكينزي للنمو الاقتصادي هارود- دومار في فترة واحدة خلال الخمسينات من القرن الماضي وذلك من خلال هارود الاقتصادي البريطاني والاقتصادي الأمريكي دومار، ولتشابه النموذجين تم دمج أفكارهما في نموذج واحد تحت مسمى نموذج هارود – دومار ، يبحث هذا النموذج في الحصول على النمو الاقتصادي المستدام في الدخل، فهو يعد من أسهل وأكثر النماذج اتساعا وشيوعا، حيث ركز هذا النموذج على الاستثمار كضرورة لأي اقتصاد، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي، ويستند نموذج هارود –دومار على مجموعة افتراضات منها :

- ليس هناك قطاع حكومي أو تجارة خارجية (اقتصاد مغلق).
- هناك اقتصاد حر دون تدخل من الدولة.
- الميل الحدي للادخار ومعامل رأس المال (نسبة مخزون رأس المال إلى الناتج) هما تابتان.
- إن مصطلحات الدخل والاستثمار والادخار تستعمل على أنها صافية؛ أي: بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم. (مسعودي، 2012)

**3،3،3،2 النظرية النيوكلاسيكية :**

كان التحول الفكري من نظرية النمو الكلاسيكية إلى نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (1870) ناتجا بشكل اساسي عن تحقيق الناتج للنمو الاقتصادي في البلدان الرأسمالية المتقدمة، تميز نجاح هذه الرأسمالية بارتفاع الأجور الحقيقية، وارتفاع معدلات الأرباح والتقدم التكنولوجي، متجاوز النمو السكاني، وقام بإزالة مخاوف الاقتصاديين الكلاسيك حول حالة الثبات والركود الاقتصادي، ونتيجة لذلك تم الاهتمام بالمشاكل القصيرة الأجل، وتحول التركيز إلى دور التغير الحدي في التوزيع الفعال للموارد. (امال،2015)

**4،3،3،2 نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي:**

يعد شـــومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصـــادي، فهو ينســـب إلى التيار الحدي، تأثر شـــومبيتر بالمدراس الكلاسيكية الجديدة في اعتبار النظام الرأسمالي إطارا عاما للنمو الاقتصادي. (مسعودي،2012) هناك عاملان أساسيان في تحليله للنمو الاقتصادي وهما الابتكارات والمنظمون:

- الابتكارات: تتمثل في اكتشاف موارد جديدة أو في التقدم الفني، فهي تلعب دورا أساسيا في تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي، فتساعد اكتشاف الموارد الجديدة من تغيير دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الإنتاج.

- المنظم: هو المجدد أو المبتكر، فالمنظمون هم أشخاص يقومون بتحريك عملية الاستثمار ليدفعوا عملية التنمية إلى الإمام، ويمتازون بأن لهم قدرات أكبر من رجال الأعمال العاديين كما لهم القدرة على العمل في الظروف غير العادية، ولهم مجال واسع من المعرفة الذي يساعدهم على الابتكار.

## 4،3،2 مؤشرات النمو الاقتصادي:

يمتل مقياس النمو الاقتصادي المعيار أو الوسيلة التي يتم من خلالها معرفة ما تحققه الدولة من معدلات نمو اقتصادية، أي انه معيار يمكن من خلاله قياس معدل نمو اقتصاد الدولة ، ويتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج كأهم مؤشرات لقياس النمو الاقتصادي للدولة.

**1،4،3،2 الناتج المحلي الإجمالي (GDP)**: حجم الناتج المحلي الإجمالي هو واحد من أهم المؤشـــرات وأكثرها استخداما للمقارنات الدولية، ومعيارا واسعا للتقدم الاقتصادي، حيث عرف (أحمد، 2015) الناتج المحلي الإجمالي بأنه: " القيمة الاســمية الإجمالية للســلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها من قبل الأفراد أو الشركات أو الحكومة خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة".
ويشــمل الناتج المحلي الإجمالي إجمالي الاســتهلاك العام والخاص (C) كما يضــم النفقات الحكومية (G) وكذلك الاستثمارات (I) وصـافي المعاملات التجارية الخارجية، وذلك بطرح إجمالي الواردات من إجمالي الصادرات، وهكذا يتم التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي بالصيغة التالية:

$$Y = C+I+G+(X_M)$$

تسـهم القطاعات السـابقة في إجمالي الناتج المحلي للدولة، حيث تظهر آثار النمو الإجمالي لجميع القطاعات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مع مرور الوقت. (آمال ، 2015)

**2،4،3،2 متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج** : يشير هذا المؤشر إلى كمية السلع والخدمات المتاحة لكل شـــخص في الدولة، حيث يســـتخدم لأغراض المقارنات الدولية للأداء الاقتصـــادي الذي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الدولة على زيادة الإنتاج بمعدل أعلى من معدل النمو السـكاني، وبهذا يعتبر متوسـط نصـيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصـادي في غالبية الدول، حيث إن حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي قد تكون مؤشـر للنمو الاقتصـادي ولكن ليس في جميع الحالات، ففي بعض الحالات تفوق الزيادة في معدل نمو الســكان الزيادة في الدخل القومي الحقيقي، وفي هذه الحالة سيكون هناك انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على الرغم من حدوث زيادة الدخل القومي الحقيقي. (محمد، 2013)
يقاس النمو الاقتصادي بما يعرف بمعدل النمو البسيط ويحسب كالأتي:
**معدل النمو = الدخل الحقيقي في الفترة الحالية – الدخل الحقيقي في الفترة الســابقة / الدخل الحقيقي في الفترة السابقة**

على الرغم من أن متوسط نصيب الفرد من الدخل يعتبر من أكثر المعايير استخداما وصدقاً عند قياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بينها إحصائيات السكان والدخول غير كاملة وكذلك فإن أساس المقارنات بين الدول المختلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظراً لاختلاف الأساليب والطرق التي يحسب بناءً عليها (آمال، 2015).

## 2،4 آلية تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي:

يهتم هذا المبحث بإعطاء نبذة شاملة عن كيفية تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي بحسب ما جاءت به فروض النظرية الاقتصادية، وأهم ما تناوله الأدب الاقتصادي حول هذا الموضوع.

### 2،4،1 أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي:

من خلال الاستعانة بالشكل البياني رقم (2-1) يلاحظ أن أثر زيادة الإنفاق العام على الطلب الكلي على اعتباره أحد مكونات الطلب الكلي، فإن ارتفاعه يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي كما يشير اليه المنحنىE1 ، وبالتالي انتقال الاقتصاد إلى نقطة توازن جديدة بفعل آلية المضاعف إلى النقطة B ، زيادة الإنفاق العام في نفس الوقت، تؤدي إلى انتقال منحنى( IS) إلى اليمين، إذ أن تلك الزيادة في الإنفاق العام ترفع من حجم الدخل منY1 إلى Y2 نتيجة لأثر المضاعف.

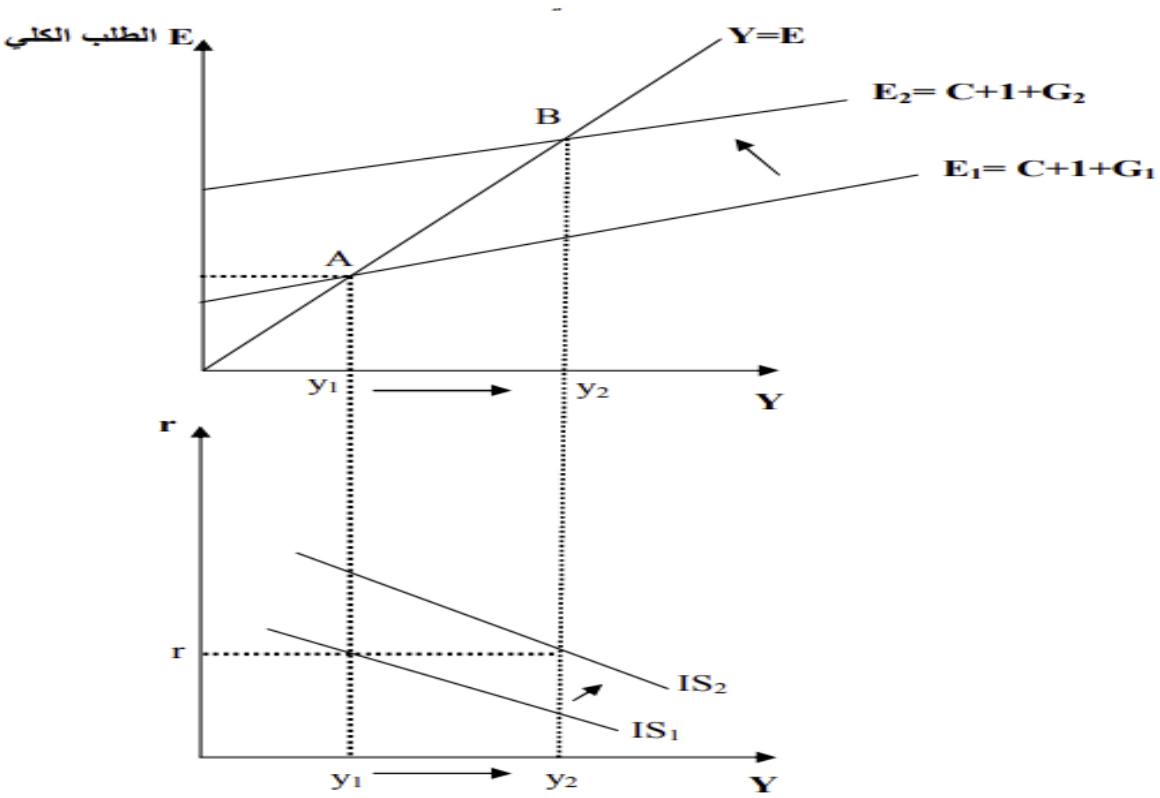


**الشكل 2، 1: أثر تغير الإنفاق العام على الطلب الكلي**

المصدر: (الافندي، 2010)

ولفهم الأثر الحقيقي لمحددات الطلب الكلي وبالخصوص أثر الإنفاق العام، وبالتالي تحقيق رؤية شاملة للتغيرات في العلاقات والمتغيرات الاقتصادية، فإنه من الضرورة دراسة التوازن في السوق النقدي بحكم أنه يشير إلى تواجد العديد من العلاقات بين المتغيرات تؤثر بدورها على التوازن في سوق السلع والخدمات.

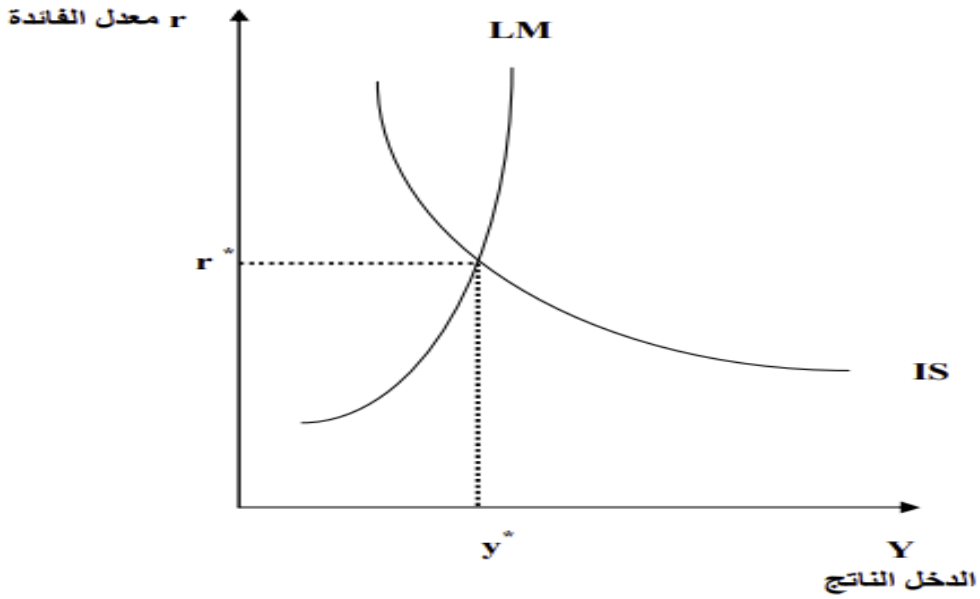


**الشكل 2،2: توازن نموذج (LM-IS)**

وبالتالي فان أثر الزيادة في الإنفاق العام على منحنى( IS) وعلى التوازن يتضح بإن أي زيادة في الإنفاق العام بمقدار( ΔG) يؤدي عن طريق آلية المضاعف إلى زيادة حجم الناتج والدخل، وهذا يعني انتقال المنحنى ( IS)نحو اليمين، مما يؤذي إلى انتقال نقطة توازن الاقتصاد على المدى القصير من النقطةA إلى النقطة B : حيث إن ارتفاع معدل الفائدة من r1 إلى r2 راجع إلى أنه بسبب ارتفاع الدخل من Y1 إلى Y2 ، وكما تنص عليه نظرية تفضيل السيولة، فإن زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة.

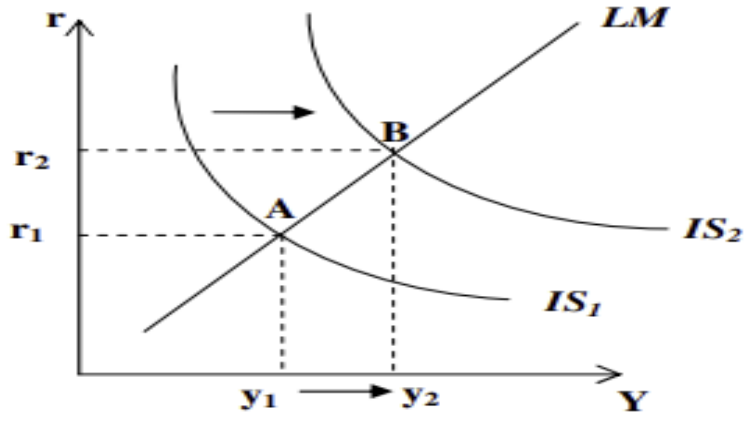


**الشكل 2،3: أثر زيادة الإنفاق العام في نموذج ( LM-IS)**

المصدر: (صخري، 2005)

مما سبق يظهر نموذج ( LM _ IS ) أن الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية يؤثر على مستوى الناتج من خلال التأثير على الطلب الكلي وحالة توازن الاقتصاد ككل.

**2،4،2 أثر الضرائب على النمو الاقتصادي**

تعتبر السياسة الضريبية الممول الرئيسي للخزينة العامة للدولة، ومن ثم تلبية مختلف الحاجيات المجتمعية، فإنها تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية مثل التضخم، وذلك لما لها من آثار واضحة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية لا سيما النمو الاقتصادي.

- **النموذج الكينزي**

يعتبر نمو الناتج من الأهداف الهامة التي تسعى الاقتصادات إلى تحقيقها، لذا تتخذ عدة إجراءات وسياسات لتحفيزه على النمو، ومن أهم هذه السياسات سياسة تخفيف العبء الضريبي المفروض على المكلفين بالضريبة، وبحسب التحليل الكينزي فإن تخفيض الضرائب بنسبة ($\Delta T$) يؤذي إلى زيادة في الناتج بنسبة ($\Delta Y$) وفق العلاقة التالية:

$$\Delta Y = \frac{c}{1-c} \cdot \Delta T$$

حيث إن :

$\Delta T$ : التغير في الضرائب ، $\Delta Y$: التغير في الناتج ، c: الميل الحدي للاستهلاك

ويوضح القانون السابق أن التخفيض في الضرائب بمقدار($\Delta T$) يؤدي إلى مضاعفة الناتج بمقدار$(1-C)$ ، ويعبر عن هذه القيمة بالمضاعف الضريبي، وقيمته تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، بحيث كلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبيرا، كلما كانت قيمة المضاعف كبيرة، وبالتالي تمارس السياسة الضريبية دورها في معالجة الفجوة الانكماشية من خلال التأثير على مكونات الطلب الكلي من خلال:

- تخفيض معدلات الضريبة على الدخل لجميع أفراد المجتمع، لتحفيزهم على زيادة الاستهلاك، ومن ثم المساهمة إيجابيا في زيادة الطلب الكلي.
- تخفيض سعر الضريبة على أرباح المستثمرين، وتقديم الحوافز الضريبية، مما يؤثر إيجابيا على الاستثمار الخاص وبالتالي زيادة الطلب الكلي.
- زيادة معدل الضريبة الجمركية على السلع والخدمات المستوردة، أو توسيع نطاق الضريبة على سلع وخدمات جديدة.

وفي المقابل ولمعالجة الفجوة التضخمية تتطلب رسم سياسة معاكسة لما تم تناوله من شأنها أن ترفع من معدلات الضريبة وتقضي على الفجوة التضخمية في الاقتصاد.(البياتي واخرون،2009)

- **نموذج سكالي:**

قام الاقتصادي الأمريكي جيرالد ويليام سكالي (Scully .W Gerald) بدراسة حول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وكذا العلاقة بين العبء الضريبي و النمو الاقتصادي، وقد تطرقت هذه الدراسة القياسية للاقتصاد الأمريكي بين 1950 و 2004 ، وقد خلص فيها إلى: أنه عندما تكون الضرائب في حدودها المقبولة تسهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي، فكل وحدة نقدية ممولة من الضرائب تنفقها الدولة على بعض الأنشطة الاقتصادية تعطي أكثر من وحدة نقدية في الناتج المحلي الإجمالي.

بشكل عام تحرص كل دول العالم سواء كانت متخلفة أو متقدمة في الحفاظ على مستوى مناسب من معدل النمو السنوي، لأن ذلك يعكس تطور النشاط الاقتصادي وارتباطه بباقي المتغيرات الاقتصادية، ومن خلال دراسة هذا الفصل ثم التعرف على أدوات السياسة المالية وتطورها والأهداف التي تسعى لها، كما تطرقنا إلى آلية عملها لمواجهة الاختلالات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني وتأثيرها في الحياة الاقتصادية، والتي شاع استخدامها بعد إسهامها في الخروج من أزمة الكساد العالمي سنه 1929، وتبنى أفكار الكينزيين الداعية إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتنشيط الطلب الكلي باعتبار السياسة المالية أداة الدولة في الاشراف على الانشطة الاقتصاديه، من خلال أدواتها المؤثرة على المتغيرات الاقتصادية، وبالأخص في هذه الدراسة النمو الاقتصادي.(Gerald.Scully، 2005)

# الفصل الثالث

## تحليل واقع أدوات السياسة المالية ومعدلات النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)

## 3 ،1 تمهيد:

يعد الاقتصاد الليبي من بين الاقتصاديات النامية التي سعت إلى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، إلا أن العائق الذي كان يعيق تلك العملية؛ هو كيفية تمويلها وصولا إلى نمو اقتصادي مقبول؟ ولذلك فقد اتبع الاقتصاد الليبي سياسات اقتصادية لتحقيق الاستقرار لمتغيراته الاقتصادية وتحفيز نموه الاقتصادي، ومن بين أهم السياسات الاقتصادية المتبعة؛ السياسة المالية بأدواتها الرئيسية الإنفاق العام والضرائب، للتأثير على أهم متغير من متغيراته الاقتصادية ألا وهو النمو الاقتصادي.

وبالتالي سيتم في هذا الفصل تحليل تطور أهم أدوات السياسة المالية المتبعة، إضافة إلى تحليل التطورات الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة البحث.

## 3 ،2 تطور أدوات السياسة المالية:

شهدت أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الليبي تغييرات ملحوظة بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة البحث، سواء من حيث قيمتها أو معدلات نموها، ويرجع هذا إلى الظروف المحلية والدولية التي مر بها الاقتصاد الليبي المحلية والدولية، وبهذا الفصل سيتم تحليل أهم أدوات السياسة المالية، والتي من أبرزها النفقات العامة بشقيها الاستثماري والاستهلاكي، إضافة إلى الضرائب.

### 3، 2، 1 النفقات العامة:

تمثل النفقات العامة الأداة الاولى للسياسة المالية، التي من خلالها يتم تسيير الاداء الاقتصادي، ومن ثم تقوم الحكومة بتوجيه هذا الانفاق إما نحو الانفاق الجاري (الميزانية الادارية) أو نحو الانفاق الاستثماري (ميزانية التحول) وبالرجوع الي مشروع الموازنة العامة تنقسم النفقات العامة الي ثلاث اقسام ( النفقات التسييرية، النفقات الاستثمارية، النفقات الاضافية).

### 3، 2، 1، 1 تطور حجم النفقات العامة:

يبين الجدول التالي (3-1) تطور حجم النفقات العامة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1990-2020) بالأسعار الجارية كالتالي:

## جدول(3-1) تطور حجم النفقات العامة في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)

| السنوات | نفقات تسييريه (م.د.ل) | معدل النمو (%) | نفقات تنموية (م.د.ل) | معدل النمو (%) | نفقات اضافية (م.د.ل) | معدل النمو (%) | إجمالي النفقات (م.د.ل) | معدل النمو (%) | نسب المساهمة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | تسييريه (%) | تنموية (%) | اضافية (%) |
| 1990 | 1350.0 | - | 702 | - | 700.0 | - | 2752.0 | | 49.1 | 25.5 | 25.4 |
| 1991 | 1470.0 | 8.9 | 723 | 3.0 | 625.0 | -10.7 | 2818.0 | 2.4 | 52.2 | 25.7 | 22.2 |
| 1992 | 1390.7 | -5.4 | 396.3 | -45.2 | 452.2 | -27.6 | 2239.2 | -20.5 | 62.1 | 17.7 | 20.2 |
| 1993 | 1600.0 | 15.0 | 405.2 | 2.2 | 403.0 | -10.9 | 2408.2 | 7.5 | 66.4 | 16.8 | 16.7 |
| 1994 | 1180.5 | -26.2 | 507.3 | 25.2 | 528.4 | 31.1 | 2216.2 | -8.0 | 53.3 | 22.9 | 23.8 |
| 1995 | 2728.0 | 131.1 | 318.9 | -37.1 | 1582.5 | 199.5 | 4629.4 | 108.9 | 58.9 | 6.9 | 34.2 |
| 1996 | 2434.0 | -10.8 | 660.9 | 107.2 | 617.0 | -61.0 | 3711.9 | -19.8 | 65.6 | 17.8 | 16.6 |
| 1997 | 3037.0 | 24.8 | 847.1 | 28.2 | 737.0 | 19.4 | 4621.1 | 24.5 | 65.7 | 18.3 | 15.9 |
| 1998 | 3163.8 | 4.2 | 485.2 | -42.7 | 817.0 | 10.9 | 4466.0 | -3.4 | 70.8 | 10.9 | 18.3 |
| 1999 | 2966.9 | -6.2 | 794.1 | 63.7 | 796.0 | -2.6 | 4557.0 | 2.0 | 65.1 | 17.4 | 17.5 |
| 2000 | 3153.2 | 6.3 | 1514 | 90.7 | 709.0 | -10.9 | 5376.2 | 18.0 | 58.7 | 28.2 | 13.2 |
| 2001 | 3596.6 | 14.1 | 1813 | 19.7 | 496.0 | -30.0 | 5905.6 | 9.8 | 60.9 | 30.7 | 8.4 |
| 2002 | 4210.3 | 17.1 | 3701.7 | 104.2 | 575.0 | 15.9 | 8487.0 | 43.7 | 49.6 | 43.6 | 6.8 |
| 2003 | 3577.7 | -15.0 | 2910 | -21.4 | 758.5 | 31.9 | 7246.2 | -14.6 | 49.4 | 40.2 | 10.5 |
| 2004 | 6720.0 | 87.8 | 6718 | 130.9 | 3792.0 | 399.9 | 17230.0 | 137.8 | 39.0 | 39.0 | 22.0 |
| 2005 | 8282.0 | 23.2 | 10273 | 52.9 | 2788.0 | -26.5 | 21343.0 | 23.9 | 38.8 | 48.1 | 13.1 |
| 2006 | 9054.0 | 9.3 | 11039 | 7.5 | 1285.0 | -53.9 | 21378.0 | 0.2 | 42.4 | 51.6 | 6.0 |
| 2007 | 11890.0 | 31.3 | 18993 | 72.1 | 0.0 | 0.0 | 30883.0 | 44.5 | 38.5 | 61.5 | 0.0 |
| 2008 | 11874.8 | -0.1 | 28903.3 | 52.2 | 2227.4 | 73.3 | 43005.5 | 39.3 | 27.6 | 67.2 | 5.2 |
| 2009 | 10252.9 | -13.7 | 18983.9 | -34.3 | 6440.4 | 189.1 | 35677.2 | -17.0 | 28.7 | 53.2 | 18.1 |
| 2010 | 15121.3 | 47.5 | 23729.4 | 25.0 | 15648.1 | 143.0 | 54498.8 | 52.8 | 27.7 | 43.5 | 28.7 |
| 2011 | 17580.1 | 16.3 | 0.0 | 0.0 | 5786.4 | -63.0 | 23366.5 | -57.1 | 75.2 | 0.0 | 24.8 |
| 2012 | 36733.0 | 108.9 | 5500 | -76.8 | 11708.6 | 102.3 | 53941.6 | 130.9 | 68.1 | 10.2 | 21.7 |
| 2013 | 42598.5 | 16.0 | 13276.5 | 141.4 | 9408.5 | -19.6 | 65283.5 | 21.0 | 65.3 | 20.3 | 14.4 |
| 2014 | 26892.0 | -36.9 | 4482.4 | -66.2 | 12439.8 | 32.2 | 43814.2 | -32.9 | 61.4 | 10.2 | 28.4 |
| 2015 | 23933.1 | -11.1 | 3625.9 | -19.1 | 8219.9 | -33.9 | 36014.7 | -17.8 | 10.1 | 67.1 | 22.8 |
| 2016 | 21582.3 | -10.7 | 1747.6 | -51.8 | 5841.4 | -28.9 | 29171.3 | -19.0 | 74.0 | 6.0 | 20.0 |
| 2017 | 24834.4 | 15.1 | 1887.6 | 8.0 | 5970.0 | 2.2 | 32692.0 | 12.1 | 76.0 | 5.8 | 18.3 |
| 2018 | 29269.2 | 17.9 | 3390.4 | 79.6 | 6626.8 | 11.0 | 39286.4 | 20.2 | 74.5 | 8.6 | 16.9 |
| 2019 | 33940.5 | 16.0 | 4637.5 | 36.8 | 7235.0 | 9.2 | 45813.0 | 16.6 | 74.1 | 10.1 | 15.8 |
| 2020 | 25382.0 | -25.2 | 1801 | -61.2 | 10127.0 | 40.0 | 37310.0 | -18.6 | 68.0 | 4.8 | 27.1 |
| المتوسطات* | | | | | | | | | | | |
| 1990-1999 | 2132.1 | 15 | 584 | 10.4 | 725.8 | 14.8 | 3441.9 | 9.4 | 60.9 | 18.0 | 21.1 |
| 2000-2010 | 7975.7 | 19 | 11688.9 | 45.4 | 3156.3 | 66.5 | 22821.0 | 30.7 | 41.9 | 46.1 | 12.0 |
| 2011-2020 | 28274.5 | 10.7 | 4058.5 | -0.9 | 8336.3 | 5.1 | 40669.3 | 5.5 | 64.7 | 14.3 | 21.0 |

**المصدر:** * (1990-2012) قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي.

- (2013-2020) النشرات والتقارير الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، اعداد مختلفة.
- معدلات النمو ونسب المساهمة تم احتسابها من قبل الباحث بناءا على بيانات الجدول نفسه.
- النفقات الاضافية نفقات الدعم وموازنة الأسعار تشمل المحروقات والسلع التموينية الكهرباء والادوية وميزانية الطوارئ.

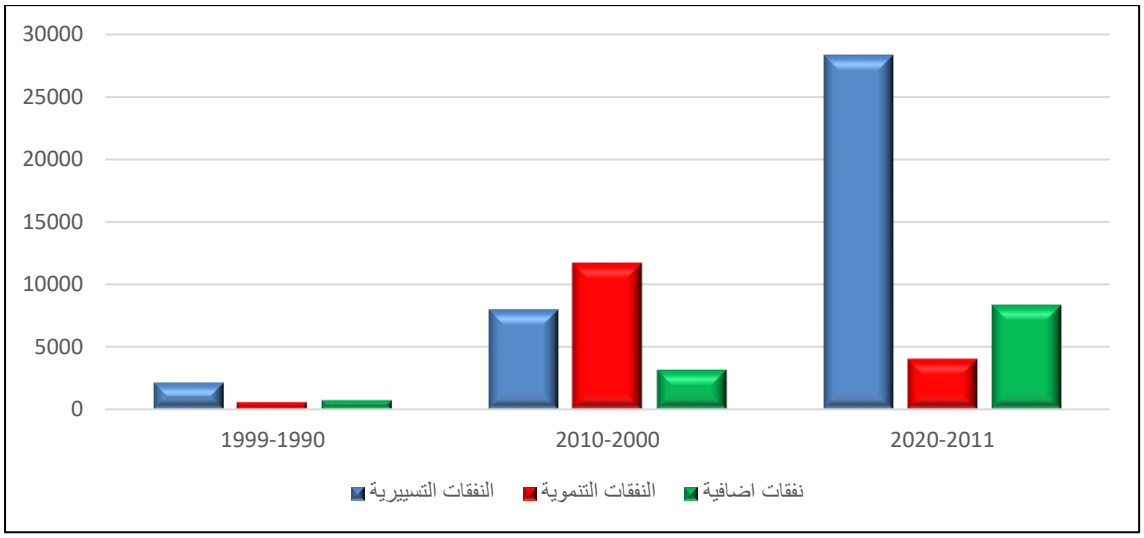


المصدر: اعداد الباحث.

**الشكل 3،1: تطور حجم النفقات العامة في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)**

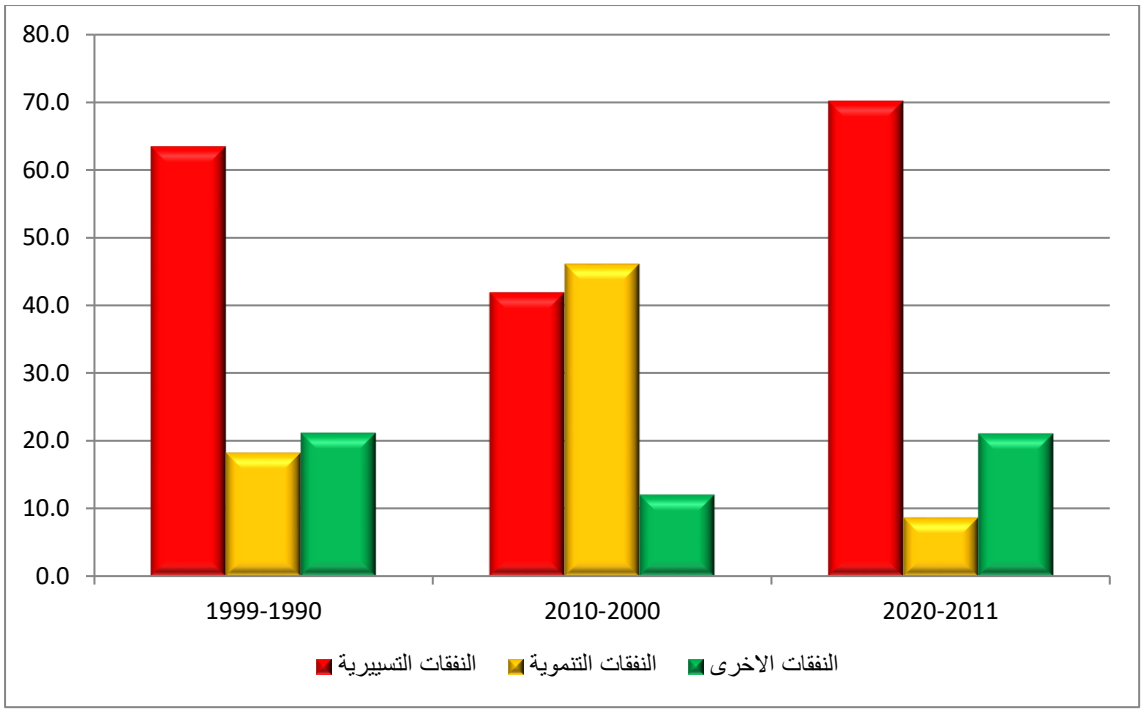


المصدر: اعداد الباحث.

**الشكل 3،2: تطور مساهمة النفقات التسييرية والتنموية والإضافية في إجمالي النفقات العامة خلال الفترة (1990-2020)**

إن المتتبع لحركة النفقات العامة في الاقتصاد الليبي كما يوضحه الجدول السابق ، يلاحظ أن النفقات العامة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث سجلت أقصى قيمة لها عام 2013م بلغت 65283.5 م.د.ل وبمتوسط معدل نمو موجب قدره (58.5%) على طول فترة البحث، كما يلاحظ من الأشكال البيانية المرافقة للجدول أن حركة النفقات العامة في ليبيا شهدت تذبذبا بين الزيادة والانخفاض في ثلاث فترات رئيسة، بحسب الظروف الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد خلال فترة الدراسة؛ لذلك سيتم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات رئيسة كالتالي:

* الفترة الأولى (1990-1999): اتسمت بانخفاض في حجم النفقات العامة، حيث بلغ المتوسط السنوي للنفقات العامة لهذه الفترة (3441.9) م.د.ل[1] وهو الأقل متوسط مقارنة بالفترات الأخرى، ويرجع ذلك لعدة أسباب اقتصادية شهدتها الدولة، منها: انخفاض حاد في أسعار النفط الدولية نتيجة تداعيات الأزمة النفطية في سنة 1986 م، والتي امتدت آثارها السلبية حتى فترة التسعينات حيث وصلت الأسعار إلى 12 دولار للبرميل الواحد عام 1998م وهو أدنى مستوى لها في تلك الفترة، مما أدى بالدولة إلى اتباع سياسة تقشفية للتخفيف من حدة الركود الاقتصادي، اتجهت إلى تخفيض حجم النفقات العامة بشقيها التسييري والتنموي.

وبالاطلاع على معدلات نمو النفقات العامة خلال هذه الفترة، وباحتساب المتوسط العام لها يلاحظ أن معدل نموها العام بلغ (9.4%) خلال هذه الفترة، في حين بلغ متوسط النفقات التسييرية والتنموية(15%، 10.4%) على التوالي.

أما بخصوص نسب مساهمة مكونات النفقات العامة فيلاحظ من الشكل البياني (3-2)، أن نفقات التسيير كانت تشكل الحجم الأكبر في هيكل النفقات العامة خلال هذه الفترة، بمتوسط سنوي بلغ قدره (60.9%) من إجمالي النفقات العامة، مما يؤكد دعم الدولة لهذه النفقات، مقارنة بالنفقات التنموية الذي أخذت في الانخفاض المتواصل طوال نهاية فترة التسعينات، وذلك لقيام الدولة بتبني سياسة مالية انكماشية كانت نتيجتها تخفيض تمويل مشاريع التنمية للآجال المتوسطة والطويلة، وذلك من خلال الضغط على الإنفاق الاستثماري وهذا ما أدى إلى تحقيق نسبة مساهمة ضعيفة للنفقات التنموية، بمتوسط قدره (18.0%) من إجمالي النفقات، مما أدى الي إسهام هذه النسبة في حدوث ركود اقتصادي نتج عنه انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، في حين بلغت النفقات الإضافية متوسط قدرة (21.1%) خلال هذه الفترة.

* الفترة الثانية (2000-2010) اتسمت بتزايد في حجم النفقات العامة مقارنة بالفترة الأولى، حيث بلغ المتوسط السنوي للنفقات العامة لهذه الفترة (22821) م.د.ل، بمعدل نمو (30.7%) في المتوسط، فكان النصيب الأكبر منها للنفقات التنموية بمتوسط قدره (11688.9) م.د.ل، ويأتي في المرتبة الثانية النفقات التسييرية بمتوسط (7975.7) م.د.ل، يرجع هذا التزايد الكبير في النفقات التنموية إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية بالدرجة الأولى، مما أدت إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية، وبالتالي زيادة حجم الإيرادات العامة،

[1] م.د.ل اختصار لـ مليون دينار ليبي

إضافة إلى قيام الدولة بتبني برنامج اقتصادي يتضمن سياسات وإجراءات هدفت إلى تقليل القيود على الأنشطة الاقتصادية والانفتاح على الاقتصاد الدولي، من خلال تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والنظر في البنية التحتية، بالإضافة إلى سياسة تعديل وتوحيد سعر صرف الدينار الليبي في نهاية عام 2002 م، كأحد سياسات الإصلاح الاقتصادي، مما أثر على اتجاه الإنفاق العام في ليبيا نحو التزايد، وبالنظر إلى معدل نمو بنية النفقات العامة خلال هذه الفترة التسييرية والتنموية فقد بلغت ما نسبته (18.9%،45.4%) على التوالي، والتي تعد بمثابة مؤشر على توجه الدولة نحو انعاش الاقتصاد باستكمال المشاريع التنموية المتوقفة وإقامة مشاريع جديدة وذلك على حساب الجانب التسييري من النفقات .

وبخصوص مساهمة مكونات النفقات العامة خلال هذه الفترة، يلاحظ أن النفقات التنموية سجلت ما نسبته (46.1%) في المتوسط من إجمالي النفقات العامة، في حين بلغت النفقات التسييرية متوسط قدره (41.9%)، وهذا يرجع إلى توجهات الدولة نحو تشجيع القطاعات الإنتاجية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتخصيص الجزء الأكبر من الإنفاق نحو الاستثمار، سعياً منها لتحقيق متطلبات عملية التنمية، (الشامي، 2014) كما يلاحظ انخفاض النفقات الإضافية بمتوسط قدره (12.0%) عما كانت عليه في الفترة السابقة.

* الفترة الثالثة (2011-2020): اتسمت بالتذبذب بين الصعود والهبوط في حجم النفقات العامة، حيث سجل المتوسط السنوي للنفقات العامة (40669.3) م.د.ل وذلك بمعدل نمو بلغ قدره (5.55%) خلال هذه الفترة، أخذت النفقات التسييرية النصيب الأكبر منها بمتوسط قدره (28274.5) م.د.ل، مقارنة بالفترة السابقة وذلك بمعدل نمو موجب قدره (10.7%) وبنسبة مساهمة (64.7%) في المتوسط من اجمالي النفقات العامة، بالمقابل لوحظ تراجع كبير في النفقات التنموية مقارنة بالفترة السابقة حيث بلغ متوسطها (4034.9) م.د.ل، وبمعدل نمو سالب بلغ (0.9-%) وبنسبة مساهمة من اجمالي النفقات قدرها (14.3%) ، في حين ارتفعت مساهمة النفقات الأخرى المتمثلة في ميزانية الدعم بما في ذلك دعم الكهرباء والوقود والمياه وشبكات الصرف الصحي والإمدادات الطبية بمتوسط وقدره (21.0%) من إجمالي النفقات العامة، مقارنة بالفترة السابقة والتي بلغت (12%)، ترجع هذه التغيرات في قيمة ونسبة مساهمة مكونات النفقات العامة إلى عدة أسباب منها: نتيجة للأحداث السياسية والعسكرية وتدهور الوضع الأمني الذي شهدته الدولة بعد عام 2011م، واعتماداً على تقديرات أسعار النفط العالمية طرأت زيادة هائلة في جانب النفقات العامة خلال هذه الفترة، تم تراجعت النفقات العامة ووصلت أدناه في عام 2020، وذلك نتيجة لآثار قفل الموانئ والحقول النفطية، مما أدى إلى هبوط الإيرادات النفطية وتراجع حاد في الإنفاق الحكومي؛ حيث قلصت الحكومة الليبية إجمالي إنفاقها في أواخر هذه الفترة، وقامت بإلغاء جميع مشروعات الإنفاق الرأسمالي لهذا العام. (المرصد الاقتصادي لليبيا، 2021).

### 2-1-2-3 تطور الميل المتوسط للنفقات العامة:

من الجدير بالذكر أن الباحثين الاقتصاديين استخدموا مؤشر (الميل المتوسط للنفقات العامة) للتعرف على نسبة النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي، والذي يعد وسيلة مهمة لقياس مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويحسب كالتالي:

$$\text{الميل المتوسط للنفقات العامة} = \frac{\text{الإنفاق العام لسنة ما}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة}} \times 100$$

فإذا كانت قيم هذا المتوسط عالية دل ذلك على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والعكس إذا كانت القيم منخفضة دل ذلك على تدنى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. (سليم، 2013).

والجدول التالي يوضح مدى مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة كالتالي:

**الجدول 3، 2: تطور مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2019)**

| السنوات | نسبة النفقات من الناتج المحلي الاجمالي | | | نسبة النفقات من الناتج المحلي النفطي | | | نسبة النفقات من الناتج المحلي غير النفطي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التسييرية | التنموية | الاضافية | التسييرية | التنموية | الاضافية | التسييرية | التنموية | الاضافية |
| 1990 | 16.4 | 8.5 | 8.5 | 41.6 | 21.6 | 21.6 | 27.0 | 14.0 | 14.0 |
| 1991 | 16.8 | 8.3 | 7.1 | 47.4 | 23.3 | 20.1 | 26.0 | 12.8 | 11.1 |
| 1992 | 16.9 | 4.8 | 5.5 | 47.5 | 13.5 | 15.5 | 22.1 | 6.3 | 7.2 |
| 1993 | 17.5 | 4.4 | 4.4 | 65.0 | 16.5 | 16.4 | 24.0 | 6.1 | 6.0 |
| 1994 | 12.2 | 5.2 | 5.5 | 40.8 | 17.5 | 18.3 | 17.4 | 7.5 | 7.8 |
| 1995 | 25.6 | 2.9 | 14.8 | 80.7 | 9.4 | 46.8 | 37.4 | 4.4 | 21.7 |
| 1996 | 19.7 | 5.4 | 5.0 | 61.5 | 16.7 | 15.6 | 29.1 | 7.9 | 7.4 |
| 1997 | 22.0 | 6.1 | 5.3 | 67.4 | 18.8 | 16.4 | 32.7 | 9.1 | 7.9 |
| 1998 | 25.1 | 3.8 | 6.5 | 113.6 | 17.4 | 29.3 | 32.2 | 4.9 | 8.3 |
| 1999 | 21.1 | 5.6 | 5.7 | 74.2 | 19.9 | 19.9 | 29.4 | 7.9 | 7.9 |
| 2000 | 17.7 | 8.5 | 4.0 | 47.3 | 22.7 | 10.6 | 28.4 | 13.6 | 6.4 |
| 2001 | 16.4 | 8.3 | 2.3 | 51.0 | 25.7 | 7.0 | 24.3 | 12.2 | 3.3 |
| 2002 | 13.8 | 12.1 | 1.9 | 29.3 | 25.7 | 4.0 | 26.0 | 22.9 | 3.6 |
| 2003 | 9.5 | 7.7 | 2.0 | 17.7 | 14.4 | 3.8 | 20.6 | 16.7 | 4.4 |
| 2004 | 13.8 | 13.8 | 7.8 | 23.0 | 23.0 | 13.0 | 34.3 | 34.3 | 19.4 |
| 2005 | 12.4 | 15.3 | 4.2 | 18.8 | 23.4 | 6.3 | 35.9 | 44.5 | 12.1 |
| 2006 | 11.1 | 13.6 | 1.6 | 16.3 | 19.8 | 2.3 | 35.4 | 43.2 | 5.0 |
| 2007 | 15.2 | 24.3 | 0 | 20.4 | 32.6 | 0 | 59.7 | 95.4 | 0 |
| 2008 | 11.6 | 28.3 | 2.2 | 15.1 | 36.8 | 2.8 | 50.3 | 122.3 | 9.4 |
| 2009 | 14.5 | 26.9 | 9.1 | 22.6 | 41.8 | 14.2 | 40.9 | 75.8 | 25.7 |
| 2010 | 16.3 | 25.5 | 16.8 | 22.7 | 35.7 | 23.5 | 57.1 | 89.5 | 59.0 |
| 2011 | 36.9 | 0 | 12.2 | 59.9 | 0 | 19.7 | 96.7 | 0 | 31.8 |
| 2012 | 32.6 | 4.9 | 10.4 | 43.5 | 6.5 | 13.9 | 130.4 | 19.5 | 41.5 |
| 2013 | 38.2 | 11.9 | 8.4 | 75.5 | 23.5 | 16.7 | 77.4 | 24.1 | 17.1 |
| 2014 | 31.5 | 5.2 | 14.6 | 87.0 | 14.5 | 40.2 | 49.3 | 8.2 | 22.8 |
| 2015 | 32.5 | 4.9 | 11.0 | 11.6 | 77.2 | 26.3 | 55.9 | 8.4 | 19.0 |
| 2016 | 28.9 | 2.3 | 7.8 | 74.6 | 6.0 | 20.2 | 47.2 | 3.8 | 12.8 |
| 2017 | 24.9 | 1.9 | 6.0 | 46.7 | 3.6 | 11.2 | 53.6 | 4.1 | 12.9 |
| 2018 | 26.1 | 3.0 | 5.9 | 45.5 | 5.3 | 10.3 | 61.1 | 7.1 | 13.8 |
| 2019 | 32.6 | 4.5 | 6.9 | 59.2 | 8.1 | 12.6 | 72.4 | 9.9 | 15.4 |
| المتوسطات * | | | | | | | | | |
| -1990 1999 | 19.1 | 5.5 | 6.8 | 63.9 | 17.5 | 21.9 | 27.7 | 8.1 | 9.9 |
| -2000 2010 | 13.9 | 16.8 | 4.7 | 25.4 | 27.4 | 7.9 | 37.5 | 51.9 | 13.5 |
| -2011 2019 | 28.4 | 3.9 | 8.3 | 50.3 | 14.5 | 17.1 | 64.4 | 8.5 | 18.7 |

المصدر: ثم احتسابه من قبل الباحث بناءا على بيانات الجدول (3-1).

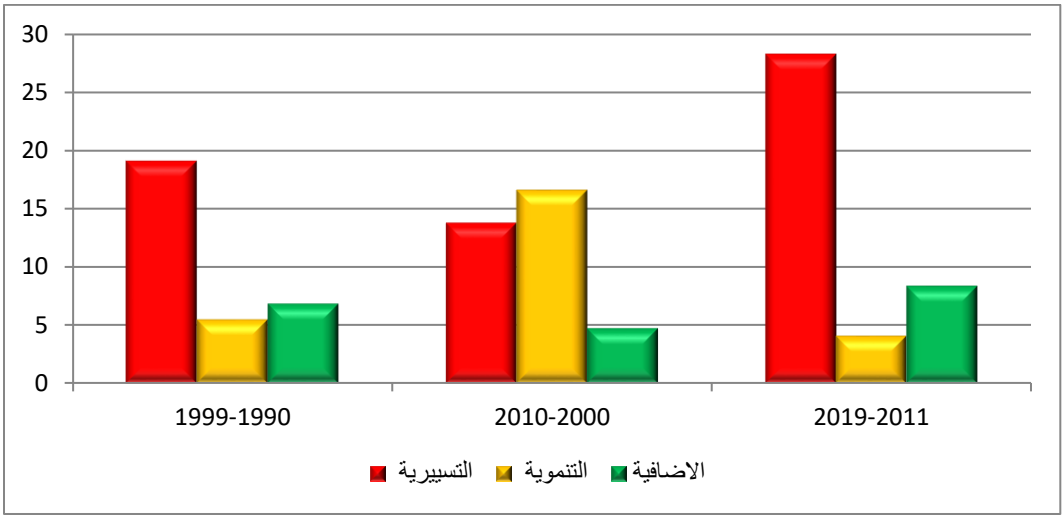


المصدر: اعداد الباحث.

**الشكل 3،3: تطور مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي (1990-2019)**

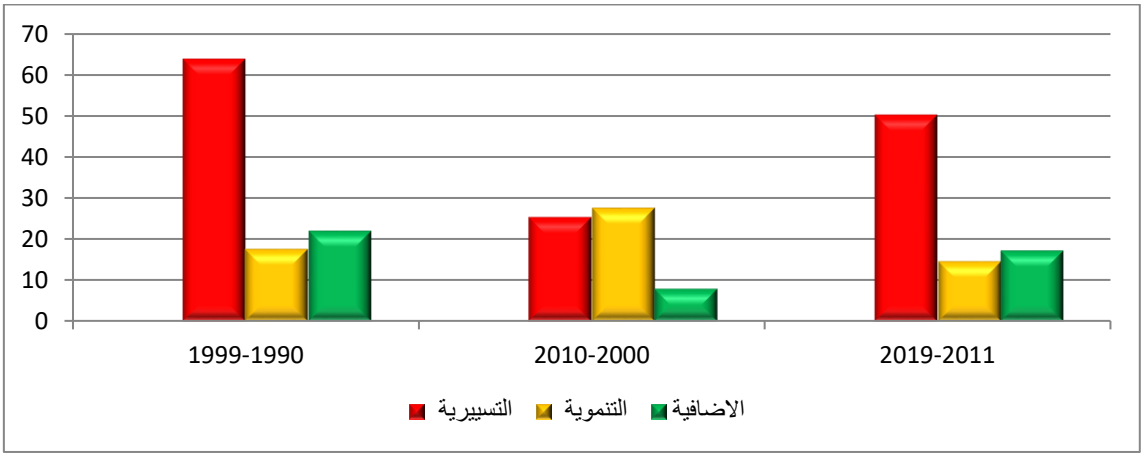


المصدر: اعداد الباحث.

**الشكل 3،4: تطور مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي النفطي (1990-2019)**

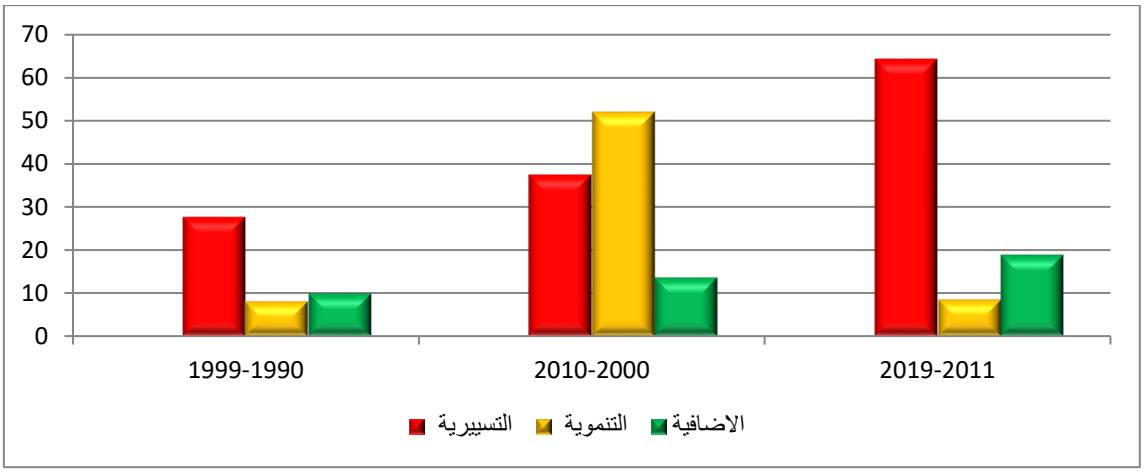


المصدر: اعداد الباحث.

**الشكل 5،3: تطور مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي غير النفطي (1990-2019)**

تشير البيانات المدونة في الجدول (3،2) والأشكال البيانية المرافقة له إلى:

* تدنى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1990-1999)، حيث يلاحظ أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد حققت أقل نسبة خلال فترات البحث الثلاث، ويرجع هذا الانخفاض لتدنى القطاع النفطي مما أثر على العوائد المالية المتأتية منه وبالتالي أثر في قدرة الدولة على التدخل في النشاط الاقتصادي وتراجع قيم النفقات العامة، وبلغ المتوسط السنوي لنسب اسهام النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي (31.4%) خلال هذه الفترة، كان الجزء الأكبر لصالح النفقات التسييرية حيث بلغت (19.1%) من إجمالي الناتج المحلي، في حين استحوذت النفقات الإضافية على نسبة (6.8%) من إجمالي الناتج، وأخذت النفقات التنموية المرتبة الثالثة بمتوسط قدره (5.5%) من إجمالي الناتج خلال هذه الفترة. وباحتساب نسبة النفقات التسييرية إلى الناتج المحلي النفطي، فيلاحظ انها تجاوزت (40%)، على طول الفترة بمتوسط قدره (63.9%)، في حين حققت النفقات التنموية والاضافية ما نسبته (17.5%، 21.9%) من الناتج النفطي، وبقياس نسبة النفقات التسييرية من الناتج غير النفطي يلاحظ انها لم تتجاوز (40%) حيث حققت ما نسبته (27.7%) في المتوسط وبنفس الحال كانت نسبة النفقات التنموية والاضافية نسبة الى الناتج غير النفطي ضئيلة (8.1%، 9.9%) على التوالي.

* كما تشير بيانات الفترة (2000-2010) كما هو موضح بالشكل البياني (3-3) ان نسبة مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من أن حدث لها تدبدب بين الارتفاع والانخفاض حيث وصلت ما نسبته (58.6%) في عام 2010م، وهي أقصى نسبة شهدتها الفترة وأقل نسبة عام 2003م قدرها (19.3%)، إلا أنها وبشكل عام ارتفعت نسبتها مقارنة بالفترة السابقة؛ حيث بلغت (35.2%) من إجمالي الناتج، كما ارتفعت نسبة النفقات التنموية من إجمالي الناتج إلى (16.8%) مقارنة بالنفقات التسييرية التي بلغت

(13.9%) من إجمالي الناتج، في حين بلغت النفقات الأخرى متوسط قدرة (4.7%) من الناتج المحلي الإجمالي . وباحتساب نسبة مكونات النفقات العامة الى الناتج المحلي النفطي وغير النفطي فيلاحظ ان نسبة النفقات التسييرية (25.4%،37.5%) في المتوسط على التوالي ونسبة النفقات التنموية (27.4%، 51.9%) من اجمالي الناتج النفطي وغير النفطي على التوالي، اما بخصوص نسبة النفقات الإضافية فكانت متوسطها (7.9%، 13.5%) من النواتج النفطية وغير النفطية.

* كما يلاحظ ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2011-2019) حيث إن نسب مساهمة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي قد ارتفعت إلى (41.1%)، هذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة، حيث كان الجزء الأكبر منها لصالح النفقات التسييرية التي بلغ متوسطها (28.4%) من إجمالي الناتج، والتي تعد اعلى نسبة مقارنة بالفترات السابقة، كما تراجعت مساهمة النفقات التنموية في الناتج الإجمالي إلى (3.9%) لتسجل أقل نسبة فيما لو قورنت بالفترات السابقة، في حين حققت النفقات الإضافية مساهمات مرتفعه في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (8.3%)، وبالقياس النسبي أيضاً إلى الناتج المحلي النفطي وغير النفطي فإن النفقات التسييرية قد ارتفعت نسبتها عما كانت عليه في الفترات السابقة بتجاوزها نسبة (50%) في الناتجين النفطي وغير النفطي وذلك على حساب النفقات التنموية التي انخفضت نسبتها عما كانت عليه حيث وصلت نسبتها من الناتج النفطي وغير النفطي (14.5%، 8.5%) على التوالي ، اما نسبة النفقات الإضافية فقد حدثت لها انتعاش خلال هذه الفترة بفعل التوسع المالي الذي انتهج خلال هذه الفترة حيث وصلت نسبتها الى (17.1%، 18.7%) من الناتج النفطي وغير النفطي على التوالي .

## 2،2،3 الايرادات العامة

يشكل تطور النفقات العامة وزيادتها عبء على الميزانية العامة للدولة، مما يدفعها للبحث عن مصادر للإيراد؛ لكي تقوم بتغطية نفقاتها المتزايدة، فحجم الإيرادات العامة يحدد للدولة قدرتها على الإنفاق العام إذ كلما زاد حجم الإيرادات العامة كلما زاد حجم الإنفاق على كافة الأنشطة الاقتصادية مما ينعكس ايجابياً على التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي. يختلف هيكل الإيرادات العامة من دولة إلى أخرى وذلك باختلاف مصادر الإيرادات وطبيعتها، يمكن تقسيم الإيرادات العامة في الدولة الليبية حسب طبيعة الاقتصاد الليبي إلي (الايرادات الضريبية، الايرادات النفطية، الايرادات الاخرى). وطالما أن الضرائب تعد أحد أدوات السياسة المالية، فسوف يتم تحليل تطورها مع الإشارة لباقي مكونات الإيرادات العامة خلال فترة البحث.

### 1،2،2،3 تطور حجم الإيرادات الضريبية:

يبين الجدول التالي (3-3) تطور حجم الايرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1990-2020) بالاسعار الجارية كالتالي:

## الجدول 3، 3: تطور حجم الإيرادات العامة في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)

| السنوات | الإيرادات الضريبية | | الإيرادات النفطية | | الإيرادات الأخرى | | إجمالي الإيرادات (م.د.ل) | معدل النمو % | نسب المساهمة من إجمالي الإيرادات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة (م.د.ل) | معدل النمو ( %) | القيمة (م.د.ل) | معدل النمو% | القيمة ( م.د.ل) | معدل النمو ( %) | | | الإيرادات الضريبية | الإيرادات النفطية | الإيرادات الأخرى |
| 1990 | 357 | - | 1386 | - | 698.4 | - | 2441.4 | - | 14.6 | 56.8 | 28.6 |
| 1991 | 375 | 5.0 | 1993 | 43.8 | 502.5 | -28.0 | 2870.5 | 17.6 | 13.1 | 69.4 | 17.5 |
| 1992 | 357 | -4.8 | 2230 | 11.9 | 1025.2 | 104.0 | 3612.2 | 25.8 | 9.9 | 61.7 | 28.4 |
| 1993 | 435 | 21.8 | 1267 | -43.2 | 1050.9 | 2.5 | 2752.9 | -23.8 | 15.8 | 46.0 | 38.2 |
| 1994 | 363.8 | -16.4 | 1410 | 11.3 | 1865.9 | 77.6 | 3639.7 | 32.2 | 10.0 | 38.7 | 51.3 |
| 1995 | 438 | 20.4 | 2284 | 62.0 | 2015.8 | 8.0 | 4737.8 | 30.2 | 9.2 | 48.2 | 42.5 |
| 1996 | 444 | 1.4 | 3888 | 70.2 | 2337.4 | 16.0 | 6669.4 | 40.8 | 6.7 | 58.3 | 35.0 |
| 1997 | 441 | -0.7 | 3351 | -13.8 | 2362.1 | 1.1 | 6154.1 | -7.7 | 7.2 | 54.5 | 38.4 |
| 1998 | 535 | 21.3 | 2551 | -23.9 | 2508.1 | 6.2 | 5594.1 | -9.1 | 9.6 | 45.6 | 44.8 |
| 1999 | 620.1 | 15.9 | 3444.4 | 35.0 | 2077.2 | -17.2 | 6141.7 | 9.8 | 10.1 | 56.1 | 33.8 |
| 2000 | 637.1 | 2.7 | 2203 | -36.0 | 3003.5 | 44.6 | 5843.6 | -4.9 | 10.9 | 37.7 | 51.4 |
| 2001 | 706.8 | 10.9 | 3603 | 63.5 | 2758.3 | -8.2 | 7068.1 | 21.0 | 10.0 | 51.0 | 39.0 |
| 2002 | 715.1 | 1.2 | 6551 | 81.8 | 2387.1 | -13.5 | 9653.2 | 36.6 | 7.4 | 67.9 | 24.7 |
| 2003 | 890.6 | 24.5 | 3929 | -40.0 | 3369.4 | 41.2 | 8189 | -15.2 | 10.9 | 48.0 | 41.1 |
| 2004 | 1037.6 | 16.5 | 19956 | 407.9 | 3983.6 | 18.2 | 24977.2 | 205.0 | 4.2 | 79.9 | 15.9 |
| 2005 | 1044 | 0.6 | 34378 | 72.3 | 3521.3 | -11.6 | 38943.3 | 55.9 | 2.7 | 88.3 | 9.0 |
| 2006 | 1259.7 | 20.7 | 43566 | 26.7 | 4235.8 | 20.3 | 49061.5 | 26.0 | 2.6 | 88.8 | 8.6 |
| 2007 | 1376 | 9.2 | 48638.3 | 11.6 | 5256 | 24.1 | 55270.3 | 12.7 | 2.5 | 88.0 | 9.5 |
| 2008 | 2790 | 102.8 | 64417 | 32.4 | 8823.9 | 67.9 | 76030.9 | 37.6 | 3.7 | 84.7 | 11.6 |
| 2009 | 2504 | -10.3 | 35347 | -45.1 | 7015.5 | -20.5 | 44866.5 | -41.0 | 5.6 | 78.8 | 15.6 |
| 2010 | 2247.5 | -10.2 | 55713 | 57.6 | 7184 | 2.4 | 65144.5 | 45.2 | 3.5 | 85.5 | 11.0 |
| 2011 | 460.7 | -79.5 | 15830.1 | -71.6 | 1220.7 | -83.0 | 17511.5 | -73.1 | 2.6 | 90.4 | 7.0 |
| 2012 | 617.6 | 34.1 | 66932.3 | 322.8 | 3448.1 | 182.5 | 70998 | 305.4 | 0.9 | 94.3 | 4.9 |
| 2013 | 851 | 37.8 | 51775.6 | -22.6 | 2137 | -38.0 | 54763.6 | -22.9 | 1.6 | 94.5 | 3.9 |
| 2014 | 660.9 | -22.3 | 19976.6 | -61.4 | 905.8 | -57.6 | 21543.3 | -60.7 | 3.1 | 92.7 | 4.2 |
| 2015 | 671.3 | 1.6 | 10597.7 | -46.9 | 5574.4 | 515.4 | 16843.4 | -21.8 | 4.0 | 62.9 | 33.1 |
| 2016 | 716.9 | 6.8 | 6665.5 | -37.1 | 1462.8 | -73.8 | 8845.2 | -47.5 | 8.1 | 75.4 | 16.5 |
| 2017 | 845.2 | 17.9 | 19209 | 188.2 | 2283.4 | 56.1 | 22337.6 | 152.5 | 3.8 | 86.0 | 10.2 |
| 2018 | 1063.5 | 25.8 | 33475.8 | 74.3 | 14604.3 | 539.6 | 49143.6 | 120.0 | 2.2 | 68.1 | 29.7 |
| 2019 | 945.5 | -11.1 | 31394.7 | -6.2 | 25025 | 71.4 | 57365.2 | 16.7 | 1.6 | 54.7 | 43.6 |
| 2020 | 633 | -33.1 | 5280 | -83.2 | 16905 | -32.4 | 22818 | -60.2 | 2.8 | 23.1 | 74.1 |
| المتوسطات | | | | | | | | | | | |
| 1990-1999 | 436.6 | 6.4 | 2380.4 | 15.3 | 1644.4 | 17.0 | 4461.4 | 11.6 | 10.6 | 53.5 | 35.9 |
| 2000-2010 | 1382.6 | 15.3 | 28936.5 | 57.5 | 4685.3 | 15 | 35004.4 | 34.4 | 5.8 | 72.6 | 21.6 |
| 2011-2020 | 746.6 | 2.2- | 26113.7 | 25.6 | 7356.7 | 108 | 34216.9 | 30.9 | 3.1 | 74.2 | 22.7 |

المصدر:

- (1990-2012) قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي.
- (2013-2020) النشرات والتقارير الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.
- معدلات النمو ونسب المساهمة تم احتسابها من قبل الباحث بناء على بيانات الجدول نفسه
- الإيرادات الأخرى وتشمل الإيرادات المحلية المتمثلة في رسوم الخدمات العامة وتمليك الوحدات الاقتصادية ومساهمة المضمونين في تغطية نفقات الرعاية الصحية وتوزيع أرباح المصرف المركزي وعوائد الهيئة العامة للاتصالات وموارد القروض الخارجية ومنح عودة الشركات.

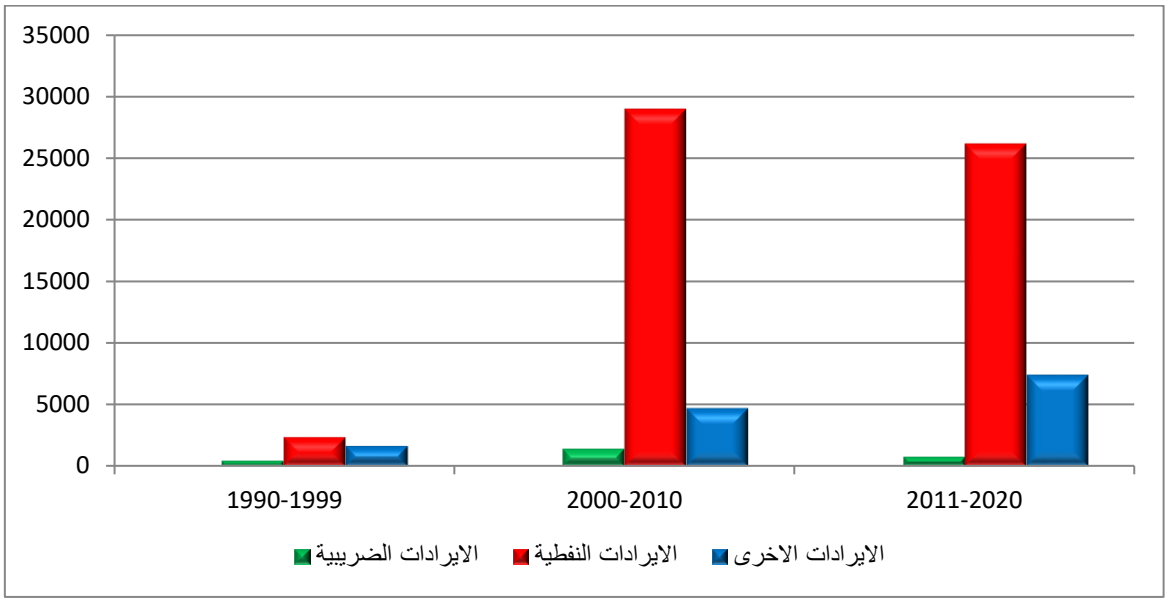


المصدر: اعداد الباحث.

**الشكل 3،6: تطور حجم الإيرادات العامة في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)**

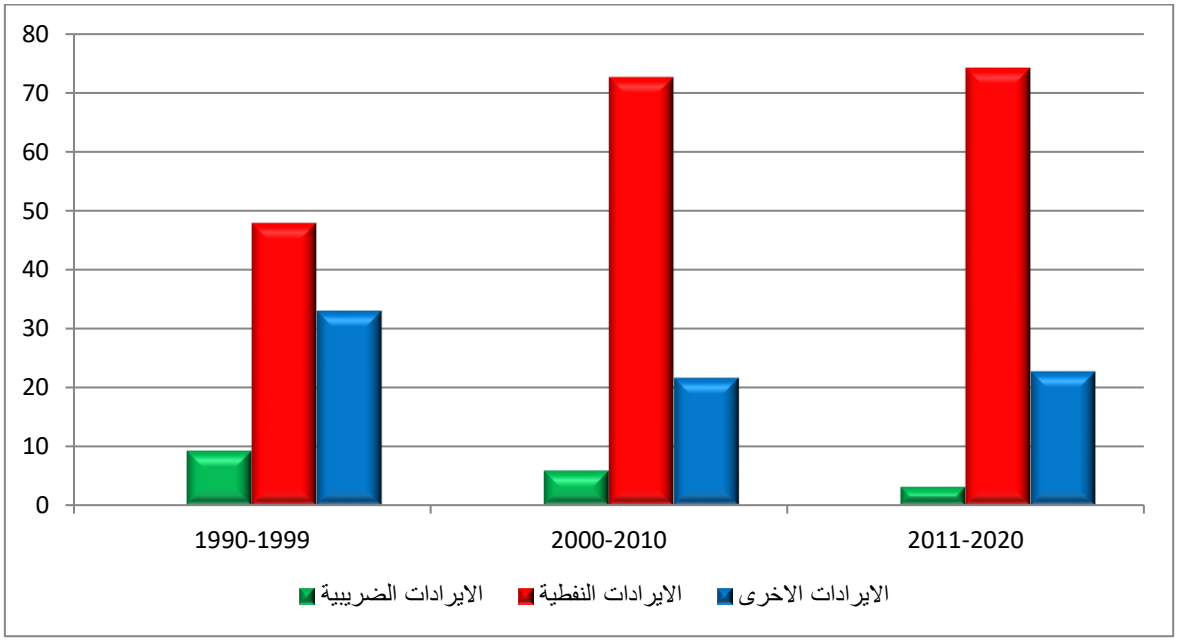


المصدر: اعداد الباحث.

**الشكل 3،7: تطور مساهمة مكونات الإيرادات العامة في ليبيا خلال الفترة (1990-2020)**

من خلال تتبع حركة ومسار حجم الإيرادات العامة في الجدول السابق، يلاحظ التقلبات الملحوظة في قيم الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة وترجع هذه التقلبات للأحداث المحلية والدولية الذي شهدها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، ساهمت الإيرادات النفطية على طول فترة الدراسة بشكل كبير في إجمالي الإيرادات العامة فهي تحتل المرتبة الأولى وتساهم بمتوسط سنوي بما نسبته (67%)، من إجمالي الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، تم تليها الإيرادات الأخرى بمتوسط قدرة (26%) من إجمالي الإيرادات العامة، وتليها الإيرادات الضريبية بمتوسط قدره (7%) من إجمالي الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، كما يلاحظ من الشكل البياني السابق (2-5) التذبذب في الإيرادات العامة ومكوناتها، ويمكن تقسيم الفترة التي مرت بها الإيرادات العامة خلال فترة البحث في الاقتصاد الليبي إلى ثلاث فترات رئيسية:

* الفترة الأولى: تميزت الفترة الزمنية (1990-1999)م، بانخفاض أسعار النفط والكميات المصدرة منه، ومن ثم انخفاض الإيرادات النفطية مما أثر سلباً على إجمالي الإيرادات العامة، حيث بلغ المتوسط السنوي للإيرادات النفطية خلال هذه الفترة (2380.4) م. د.ل، في حين بلغت الإيرادات الضريبية متوسط قدره (436.6) م. د.ل خلال هذه الفترة، أما الإيرادات الأخرى فقد بلغت متوسط (1644.4) م. د.ل، بهذا حققت الإيرادات العامة متوسط قدره (4461.4) م. د.ل خلال هذه الفترة.

أما بخصوص نسب مساهمة الإيرادات الضريبية والنفطية في إجمالي الإيرادات العامة، فيلاحظ أن الإيرادات النفطية كانت تشكل الحجم الأكبر في هيكل الإيرادات العامة خلال هذه الفترة بلغت ما نسبته (53.5%) من إجمالي الإيرادات العامة، وبالتالي حققت معدلا نمو موجب قدره (15.3%) سنويا، بينما يلاحظ أن الإيرادات الضريبية بالرغم من انها كانت في حالة تدبدب خلال نفس الفترة، الا انها حققت معدل نمو متوسطه (6.4%) سنويا وشكلت ما متوسطه (10.6%) من إجمالي الإيرادات العامة خلال هذه الفترة ، وبالرغم من تطورها من سنة لأخرى إلا أنها لاتزال ضعيفة التأثير في إجمالي الإيرادات العامة، وساهمت الإيرادات الأخرى بما نسبته (35.9%) من إجمالي الإيرادات العامة خلال هذه الفترة.

* الفترة الثانية: شهدت الإيرادات العامة بشكل عام تزايد ملحوظ وذلك خلال الفترة (2000-2010)م، نتيجة لارتفاع مساهمة عائدات النفط في إجمالي الإيرادات العامة، كما يلاحظ زيادة في المتوسط السنوي للإيرادات النفطية خلال هذه الفترة إلى (28936.5)م. د.ل مقارنة بالفترة السابقة، وهو ما أثر إيجابي على

حجم الإيرادات العامة بمتوسط قدره (35004.4) م. د.ل خلال هذه الفترة، في حين ارتفعت الإيرادات الضريبية عن الفترة السابقة وسجلت متوسط قدرة (1382.6) م.د.ل خلال هذه الفترة، كما يلاحظ ارتفاع الإيرادات الأخرى بمتوسط قدره (4685.3) م. د.ل.

قدر معدل النمو السنوي للإيرادات النفطية بالزيادة خلال هذه الفترة بما نسبته (57.5%) مقارنة بالفترة السابقة، كما نلاحظ تغير متوسط معدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية وذلك بارتفاع متوسط معدل نموها

الي (15.3%) خلال هذه الفترة، في حين بلغت الإيرادات الأخرى معدل نمو سنوي موجب قدره (15%) خلال هذه الفترة، وحققت الإيرادات العامة متوسط معدل نمو سنوي موجب قدره (34.4%). .

كما يلاحظ زيادة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة وبلغت اقصاه خلال هذه الفترة بما نسبته (72.6%) من إجمالي الإيرادات العامة مقارنة بالفترة السابقة التي بلغت (53.5%)، في حين نجد أن مساهمة الإيرادات الضريبية انخفضت بشكل تدريجي وملحوظ خلال نفس الفترة عما كانت عليه في الفترة السابقة وسجلت ما نسبته (5.8%) من إجمالي الإيرادات العامة خلال هذه الفترة، كما نلاحظ انخفاض الإيرادات الأخرى إلى ما نسبته (21.6%) من إجمالي الإيرادات العامة خلال هذه الفترة.

* الفترة الثالثة: شهدت الإيرادات العامة حالة التذبذب الشديد والتقلب الحاد بين عام وآخر؛ وذلك خلال الفترة (2011-2020)م، نتيجة لتقلبات أسعار النفط التي بارتفاعها تنتعش الإيرادات العامة في الاقتصاد الوطني وبانخفاضها تصاب الإيرادات العامة بنقص حاد، حيث سجلت الإيرادات العامة متوسط سنوي قدره (34216.9) م. د.ل، وهو ما يوضح انخفاضه مقارنة بالفترة السابقة، نتيجة تقلبات أسعار النفط والأحداث التي شهدتها الدولة خلال هذه الفترة من إغلاق الحقول والموانئ النفطية الناتجة عن الصراعات الداخلية الذي كان لها الدور الأكبر في التأثير على حجم الإيرادات العامة، حيث شهدت الإيرادات النفطية انخفاضاً، وسجلت متوسط قدره (26113.7) م. د.ل، بالمقابل شهدت الإيرادات الأخرى ارتفاعا مقارنة بالفترة السابقة وسجلت متوسط قدره (7356.7) م. د.ل خلال هذه الفترة.

حققت بشكل عام بلغ متوسط معدل النمو للإيرادات النفطية خلال هذه الفترة ما نسبته (25.6%)، كما نلاحظ انخفاض الإيرادات الضريبية بمتوسط معدل نمو سنوي سالب بلغ (-2.2%) مقارنة بالفترة السابقة، وزيادة الإيرادات الأخرى بما نسبته (108%) في المتوسط خلال هذه الفترة، والذي يعني تزايد ما تجنيه الدولة من مصادر للإيرادات، التي تعكس تزايد مساهمتها في تمويل الموازنة العامة مما يعني من الممكن للدولة استخدامها كأدوات فعالة للسياسة الاقتصادية بشكل يعمل على تنمية القطاعات الاقتصادية خاصة الإنتاجية (الزراعة والصناعة)، وهو ما انعكس إيجابيا على متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الإيرادات العامة والذي بلغ (30.9%) خلال هذه الفترة.

ساهمت الإيرادات النفطية بما نسبته (74.2%) من إجمالي الإيرادات العامة ؛ كما انخفضت الإيرادات الضريبية وسجلت ما نسبته (3.1%) ، في حين ارتفعت مساهمة الإيرادات الأخرى خلال هذه الفترة وسجلت ما نسبته (22.7%) من إجمالي الإيرادات العامة مقارنة بالفترة السابقة.

### 2،2،2،3 تطور مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي:

على الرغم من توفر مصادر للإيرادات العامة إلا أنه يلاحظ سيطرة إيرادات القطاع النفطي على إجمالي الإيرادات العامة، فأي تغير يطرأ على حجم الإيرادات النفطية كارتفاع أسعار النفط العالمية أو زيادة الانتاج النفطي يتبعه تغير في حجم الإيرادات العامة، وبالتالي قدرة الدولة على الإنفاق العام الأمر الذي يتبعه بالضرورة زيادة معدلات النمو في كافة القطاعات الاقتصادية، مما يسهم بشكل كبير ومباشر في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

يوضح الجدول التالي (3-4) والشكل البياني (3-8) تطور نسب مساهمة الإيرادات الضريبية والإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي:

**الجدول 3 ،4: تطور مساهمة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2019)**

| السنوات | نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي النفطي | نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي غير النفطي | نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي | المرونة الضريبية[2] |
|---|---|---|---|---|
| 1990 | 11.0 | 7.1 | 4.3 | - |
| 1991 | 12.1 | 6.6 | 4.3 | 0.9 |
| 1992 | 12.2 | 5.7 | 4.3 | 11.1 |
| 1993 | 17.7 | 6.5 | 4.8 | 60.6 |
| 1994 | 12.6 | 5.4 | 3.8 | 7.5 |
| 1995 | 12.9 | 6.0 | 4.1 | 2.4 |
| 1996 | 11.2 | 5.3 | 3.6 | -2.7 |
| 1997 | 9.8 | 4.7 | 3.2 | -7.1 |
| 1998 | 19.2 | 5.4 | 4.2 | 21.5 |
| 1999 | 15.5 | 6.1 | 4.4 | -0.4 |
| 2000 | 9.6 | 5.7 | 3.6 | -3.5 |
| 2001 | 10.0 | 4.8 | 3.2 | 0.5 |
| 2002 | 4.9 | 4.4 | 2.3 | 32.4 |
| 2003 | 4.4 | 5.1 | 2.4 | 1.1 |
| 2004 | 3.6 | 5.3 | 2.1 | -0.6 |
| 2005 | 2.4 | 4.5 | 1.6 | -2.1 |
| 2006 | 2.3 | 4.9 | 1.6 | 0.9 |
| 2007 | 2.4 | 6.9 | 1.8 | 0.3 |
| 2008 | 3.5 | 11.8 | 2.7 | 15.1 |
| 2009 | 5.5 | 9.9 | 3.6 | -8.4 |
| 2010 | 3.4 | 8.5 | 2.4 | -12.2 |
| 2011 | 1.6 | 2.5 | 0.9 | 1.3 |
| 2012 | 0.7 | 2.2 | 0.5 | 0.2 |
| 2013 | 1.5 | 1.5 | 0.8 | -11.4 |
| 2014 | 2.1 | 1.2 | 0.8 | 1.0 |
| 2015 | 2.1 | 1.6 | 0.9 | -2.9 |
| 2016 | 2.5 | 1.6 | 0.9 | -1.3 |
| 2017 | 1.6 | 1.8 | 0.8 | 0.5 |
| 2018 | 1.7 | 2.2 | 0.9 | 2.5 |
| 2019 | 1.6 | 2.0 | 0.9 | 1.3 |
| المتوسطات | | | | |
| 1999-1990 | 13.4 | 5.9 | 4.1 | 10.4 |
| 2010-2000 | 4.7 | 6.5 | 2.5 | 2.1 |
| 2019-2011 | 1.5 | 1.7 | 0.8 | -1.0 |

المصدر: احتسبت من قبل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (3-3).

[1] المرونة الضريبية تساوي التغير النسبي في الضرائب مقسوم على التغير النسبي في الناتج المحلي الاجمالي

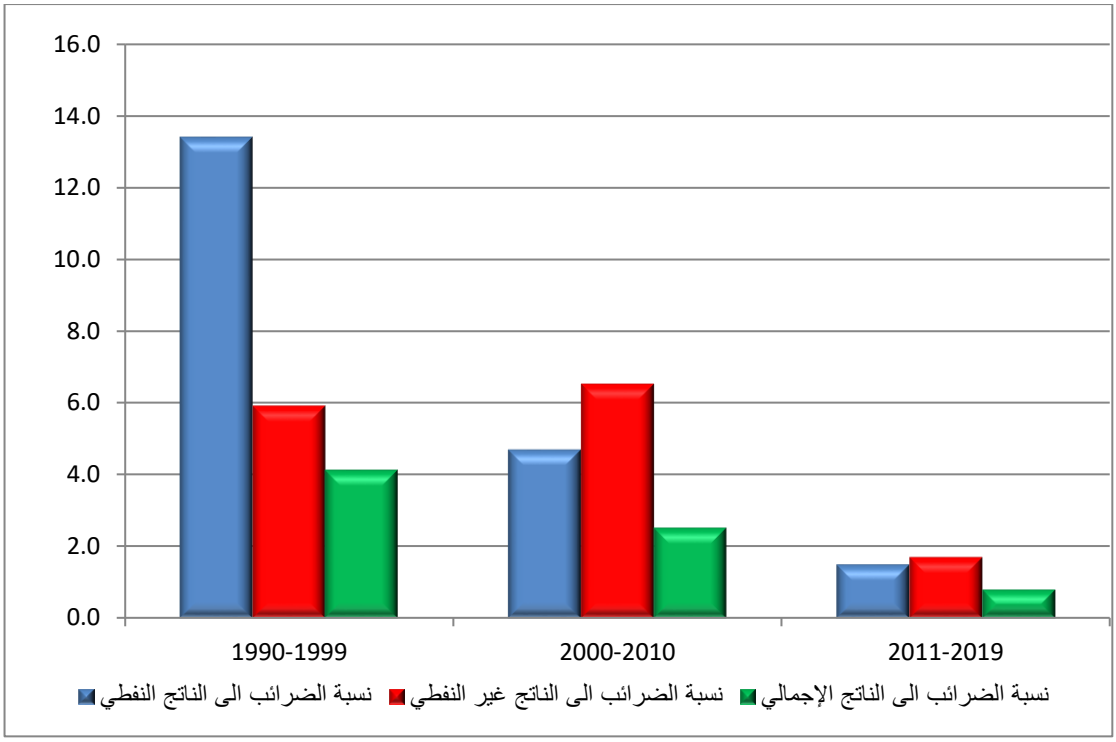


المصدر: اعداد الباحث.

**الشكل 3،8: تطور مساهمة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الإجمالي للفترة (1990-2019)**

من خلال الجدول والشكل البياني السابق يتضح انه:

* في الفترة (1990-1999) وصلت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية (4.1%) من إجمالي الناتج خلال هذه الفترة، في حين بلغت ما نسبته (5.9%) من إجمالي الناتج غير النفطي وساهمت بما نسبته (13.4%) من إجمالي الناتج النفطي خلال هذه الفترة، وهذا يدل على هشاشة وضعف النظام الضريبي في عمليات التحصيل بسبب ضعف أداء مؤسسات القطاع العام مع وجود التهرب الضريبي نتيجة للتوسع نشاط السوق الموازية خاصة في نهاية الفترة.

* أما في الفترة (2000-2010) يلاحظ انخفاض مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي خلال هذه الفترة؛ وصلت ما نسبته (4.7%) من إجمالي الناتج النفطي، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط، في حين سجلت ما نسبته (6.5%) من إجمالي الناتج غير النفطي خلال نفس الفترة، بسبب التوسع الذي حدث في المشروعات الاستثمارية كان لها أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي وعلى معدلات الجباية الضريبية، في حين نجد أن الإيرادات الضريبية انخفضت عما كانت عليه في السابق، وسجلت ما نسبته (2.5%) من إجمالي الناتج المحلي، وهذا مرده إلى الارتفاع الكبير الذي حدث في أسعار النفط، ساهم في انخفاض نسبة الضرائب في الناتج المحلي.

* بتتبع البيانات الخاصة للفترة (2011-2019) يلاحظ انخفاض عام في نسب مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي؛ حيث حققت ما نسبته (1.5%) فقط من إجمالي الناتج النفطي مقارنة بالفترة السابقة، نتيجة انخفاض أسعار النفط والكميات المصدرة منه، كما سجلت الإيرادات الضريبية خلال نفس الفترة ما نسبته (1.7%) من إجمالي الناتج غير النفطي، وهي الأقل مساهمة خلال فترة البحث بشكل عام، أيضا يلاحظ أن الإيرادات الضريبية لازالت مستمرة في الانخفاض من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث سجلت ما نسبته (0.8%) فقط من إجمالي الناتج.

بشكل عام يمكن القول: إنه من خلال تحليل مساهمة الإيرادات المتحصل عليها من الضرائب في الناتج المحلي، لاتزال محدودة ولا تمارس دوراً بارزاً في الاقتصاد الليبي، وهذا ما تؤكده المرونة الضريبية على طول فترة البحث؛ حيث تعبر عن العلاقة بين التغير النسبي في الإيرادات الضريبية والتغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة معينة، فقياسها يسمح بمعرفة مدى إمكانية زيادة الإيرادات الضريبية، فكلما كان النظام الضريبي مرنا كلما زادت مردوديته، ومن خلال نتائج المرونة الموضحة في الجدول رقم (4-2) يلاحظ ان قيم المرونة للفترات الثلاث في تناقص مستمر كانت في الفترة من (1990-1999) بنحو 10.4 وهذا يعني ان كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% تزداد الضرائب بنسبة 10%، انخفضت المرونة الضريبية خلال الفترة (2000-2010) لتصل إلى 2.1، استمرت في الانخفاض حتى وصلت إلى سالب واحد خلال الفترة (2011-2019) مما يعني أن أي زيادة في الناتج بنسبة 1% تنخفض فيه الضرائب بنسبة 1% .

اجمالا يلاحظ من خلال الجدول المشار إليه أن هنالك تذبذبا في المرونة الضريبية للاقتصاد الليبي، وذلك راجع إلى عدم استقرار العوامل المؤثرة في حجم كل من الإيرادات النفطية وصادرات ليبيا من النفط، والمتمثلة أساسا في أسعار النفط وأسعار الدولار الذي يستعمل كأداة تسوية في هذا المجال، وبالتالي يمكن القول: إن الضرائب في ليبيا وصلت إلى الحد الذي يجعلها غير مؤثرة في الاقتصاد، وإن كان لها تأثير سيكون تأثير ضعيف نسبيا.

### 3،3 تطور الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990-2019):

يعد الناتج المحلي الإجمالي من الدعائم الاساسية التي تكشف التطور الاقتصادي لأي اقتصاد ومسيرته التنموية، وذلك لتعبيره عن مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة ضمن الحدود السياسية لدولة ما خلال فترة زمنيه مداها سنة، ويعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات النامية والتي تسعى لتحقيق معدلات عالية، شأنها شأن الاقتصاديات العالمية، فهو يسعى إلى تحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي أسوة بباقي الاقتصاديات، ولن يتأتى ذلك إلا بتطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة والممزوجة حتى يتسنى الوصول إلى أهدافه (الجروشي، 2020).

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى تحليل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بتحديد معدل النمو الاقتصادي بناء على التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على تنمية الاقتصاد الليبي وتطوره، حيث إنه لإيضاح صورة النمو الاقتصادي في ليبيا فإنه يجب التركيز على النمو في القطاعين النفطي وغير النفطي، لذلك سيتم تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي بشقيه النفطي وغير النفطي، بالإضافة إلى إيضاح نسب مساهمتهم في إجمالي الناتج المحلي، ومن تم تحليل تطور معدلات النمو وذلك خلال فترة البحث.

#### 3،3،1 تطور بنية الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال تتبع حركة الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي في الجدول (3-5) الذي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي بشقيه النفطي وغير النفطي، بالإضافة إلى نسب مساهمة القطاعين من إجمالي الناتج المحلي في ليبيا خلال الفترة (1990-2019)، يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية شهد تقلبات ملحوظة على طول الفترة، حيث سجل أعلى قيمة له عام 2008 بلغت (102242.9) م.د.ل، نتيجة للتحسن الواضح في أسعار النفط، لكنه انخفض عام 2011 نتيجة للأحداث التي شهدتها الدولة بينما سرعان ما تزايد وسجل أقصى قيمة له في عام 2012 بلغت (112591) مليون د.ل بمعدل نمو قدره (136.8%)، وبشكل عام يمكن دراسة التطور الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي بشقيه النفطي وغير النفطي في الجدول التالي:

**الجدول 3، 5: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2019)**

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي (م.د.ل) | هيكل الناتج المحلي | | نسب المساهمة من إجمالي الناتج المحلي | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | القطاع النفطي (م.د.ل) | القطاع غير النفطي (م.د.ل) | القطاع النفطي % | القطاع غير النفطي % |
| 1990 | 82873.2 | 32596.9 | 50276.3 | 39.3 | 60.7 |
| 1991 | 91116.9 | 32299.2 | 58817.7 | 35.4 | 64.6 |
| 1992 | 90251.3 | 28601.7 | 61649.6 | 31.7 | 68.3 |
| 1993 | 90602.7 | 24392.5 | 66210.2 | 26.9 | 73.1 |
| 1994 | 87787.4 | 26260.5 | 61526.9 | 29.9 | 70.1 |
| 1995 | 94020 | 29776.9 | 64243.1 | 31.7 | 68.3 |
| 1996 | 97230.3 | 31236.5 | 65993.8 | 32.1 | 67.9 |
| 1997 | 98607.5 | 32194.9 | 66412.6 | 32.6 | 67.4 |
| 1998 | 100208.3 | 22138.5 | 78069.8 | 22.1 | 77.9 |
| 1999 | 97568.4 | 27699.3 | 69869.1 | 28.4 | 71.6 |
| 2000 | 101751.4 | 38129.5 | 63621.9 | 37.5 | 62.5 |
| 2001 | 130129.3 | 41924.5 | 88204.8 | 32.2 | 67.8 |
| 2002 | 128996.1 | 60737.5 | 68258.6 | 47.1 | 52.9 |
| 2003 | 145446.6 | 78199.8 | 67246.8 | 53.8 | 46.2 |
| 2004 | 155457.5 | 93119.6 | 62337.9 | 59.9 | 40.1 |
| 2005 | 170054.2 | 111461.8 | 58592.4 | 65.5 | 34.5 |
| 2006 | 179520.5 | 122995.3 | 56525.2 | 68.5 | 31.5 |
| 2007 | 150458.2 | 112136.8 | 38321.3 | 74.5 | 25.5 |
| 2008 | 156588.2 | 120404.4 | 36183.8 | 76.9 | 23.1 |
| 2009 | 151694.4 | 97779.7 | 53914.7 | 64.5 | 35.5 |
| 2010 | 155471.7 | 111157.9 | 44313.8 | 71.5 | 28.5 |
| 2011 | 55651.7 | 34370.9 | 21280.8 | 61.8 | 38.2 |
| 2012 | 114957.8 | 86185.5 | 28772.3 | 75.0 | 25.0 |
| 2013 | 111438.7 | 56423.9 | 55014.8 | 50.6 | 49.4 |
| 2014 | 86649.2 | 30907.0 | 55742.2 | 36.2 | 63.9 |
| 2015 | 83147.5 | 31294.2 | 51853.3 | 38.6 | 61.4 |
| 2016 | 80892.6 | 28949.7 | 51942.9 | 35.6 | 64.4 |
| 2017 | 103937.9 | 53170.0 | 50767.9 | 51.2 | 48.8 |
| 2018 | 112442.8 | 64354.8 | 48088.0 | 57.3 | 42.7 |
| 2019 | 99113.0 | 57318.1 | 41794.9 | 57.8 | 42.2 |
| المتوسطات | | | | | |
| 1990-1999 | 93026.6 | 28719.7 | 64306.9 | 31.1 | 68.9 |
| 2000-2010 | 148597.1 | 89822.4 | 57956.5 | 59.3 | 40.7 |
| 2011-2019 | 94247.9 | 49219.3 | 45028.6 | 51.6 | 48.4 |

**المصدر:**

- (1990.2019) قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي.
- نسب المساهمة احتسبت من قبل الباحث بناء على بيانات الجدول نفسه.
- لم يقم الباحث بتحليل سنة 2020 لعدم توفر البيانات الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي وذلك حتى أخر إصدار رسمي من المصرف المركزي والذي يحمل عنوان (النشرة الاقتصادية للربع الثاني 2023 المجلد رقم 63).

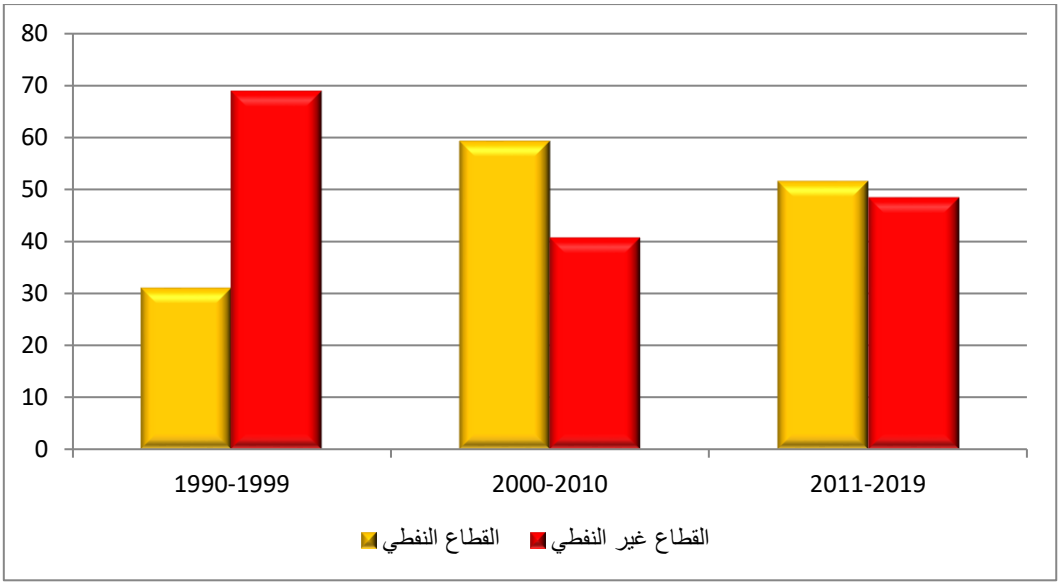


المصدر: اعداد الباحث.

**الشكل 3،9: الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2020)**

من خلال الجدول والشكل البياني السابق نلاحظ:

* الفترة الاولى: اتسمت بانخفاض في حجم الناتج المحلي الإجمالي الليبي وذلك خلال الفترة (1990-1999)، نتيجة الحصار المفروض على ليبيا من قبل الأمم المتحدة وانخفاض أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى انخفاض القطاع النفطي خلال هذه الفترة، بمتوسط سنوي بلغ (28719.7) م. د.ل، في حين يلاحظ انتعاش القطاع غير النفطي خلال هذه الفترة حيث بلغ متوسط سنوي قدره (64306.9) مليون د.ل مقارنة بالقطاع النفطي لنفس الفترة.

أما بخصوص نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فنلاحظ أن القطاعات غير النفطية كانت تشكل الحجم الأكبر في هيكل الناتج المحلي خلال هذه الفترة، وذلك بمتوسط سنوي بلغ (68.9%) من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، في حين بلغ القطاع النفطي نسبة ضئيلة خلال هذه الفترة وسجل متوسط سنوي قدره (31.1%) من إجمالي الناتج المحلي، ويرجع هذا لانخفاض أسعار النفط العالمية خلال هذه الفترة.

* الفترة الثانية: اتسمت بتزايد في حجم الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال الفترة (2000-2010)، ويرجع هذا الانتعاش في حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية مما أدت إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية، وبالتالي زيادة حجم الإيرادات العامة، مما أثر إيجابيا على حجم الناتج المحلي، حيث بلغ المتوسط السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة (148597.1) م. د.ل، كما يلاحظ ارتفاع

في قيمة الناتج النفطي بنحو (89822.4)م.د.ل سنويا في المتوسط، وذلك على حساب الناتج غير النفطي الذي انخفض خلال هذه الفترة، والذي بلغ متوسط قدره (57956.5) مليون د.ل مقارنة بالفترة السابقة.

أما بخصوص نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، فقد أخذت نسب مساهمة القطاع غير النفطي في التراجع وذلك بما نسبته (40.7%) من الناتج المحلي الاجمالي، ليحتل بعدها القطاع النفطي المرتبة الأولى وذلك بسبب رفع الحصار على ليبيا، وكذلك التحسن الذي طرأ على أسعار النفط العالمية وارتفاع الكميات المصدرة منه، حيث بلغ ما نسبته (59.3%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة.

* الفترة الثالثة: شهدت انخفاض كذلك في إجمالي الناتج المحلي بشقيه النفطي وغير النفطي وذلك خلال الفترة (2011-2019) نتيجة لأحداث فبراير وتدهور الوضع الأمني التي شهدته الدولة في هذه الفترة، وإغلاق الحقول والموانئ النفطية 2013، والحرب التي شهدتها العاصمة، والاقتتال على مصادر النفط وسيطرة بعض الجهات على حقوله وموانئ تصديره، كل هذه الأحداث أثرت سلباً على الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسطه (94247.9) م. د.ل، كما حقق القطاع النفطي (49219.3) م.د.ل في المتوسط، كما يلاحظ انخفاض القطاع غير النفطي خلال هذه الفترة فيما كان عليه بالفترة السابقة، والذي بلغ متوسط قدره (45028.6) م. د.ل، مما يشير إلى تراجع الناتج غير النفطي خلال هذه الفترة، بالأخص بعد انتفاضة فبراير وما يتبعها من توقف لأعمال الكثير من الشركات والمؤسسات المحلية، ومغادرة الشركات الأجنبية والعمالة الأجانب البلاد، كل هذا أدى إلى تدهور في القطاع غير النفطي.

أما بخصوص نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة يلاحظ تراجع القطاع النفطي حيث سجل متوسط سنوي قدره (51.6%) من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالفترة السابقة، كما سجل القطاع غير النفطي ما نسبته (48.4%) من إجمالي الناتج المحلي خلال هذه الفترة.

**3،3،2 تطور النمو الاقتصادي:**

من خلال تحليل الناتج المحلي وأهم مكوناته بالجدول السابق (3-5) وتوضيح معدلات نموه في الجدول التالي (3-6) الذي يوضح لنا معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي الليبي ومكوناته بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2019)كالتالي:

**الجدول 3، 6: تطور معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة (1990-2019)**

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي % | القطاع النفطي % | القطاع غير النفطي % |
|---|---|---|---|
| 1990 | - | - | - |
| 1991 | 9.9 | -0.9 | 17.0 |
| 1992 | -0.9 | -11.4 | 4.8 |
| 1993 | 0.4 | -14.7 | 7.4 |
| 1994 | -3.1 | 7.7 | -7.1 |
| 1995 | 7.1 | 13.4 | 4.4 |
| 1996 | 3.4 | 4.9 | 2.7 |
| 1997 | 1.4 | 3.1 | 0.6 |
| 1998 | 1.6 | -31.2 | 17.6 |
| 1999 | -2.6 | 25.1 | -10.5 |
| 2000 | 4.3 | 37.7 | -8.9 |
| 2001 | 27.9 | 10.0 | 38.6 |
| 2002 | -0.9 | 44.9 | -22.6 |
| 2003 | 12.8 | 28.8 | -1.5 |
| 2004 | 6.9 | 19.1 | -7.3 |
| 2005 | 9.4 | 19.7 | -6.0 |
| 2006 | 5.6 | 10.3 | -3.5 |
| 2007 | -16.2 | -8.8 | -32.2 |
| 2008 | 4.1 | 7.4 | -5.6 |
| 2009 | -3.1 | -18.8 | 49.0 |
| 2010 | 2.5 | 13.7 | -17.8 |
| 2011 | -64.2 | -69.1 | -51.9 |
| 2012 | 106.6 | 150.8 | 35.2 |
| 2013 | -3.1 | -34.5 | 91.2 |
| 2014 | -22.2 | -45.2 | 1.3 |
| 2015 | -4.0 | 1.3 | -7.0 |
| 2016 | -2.7 | -7.5 | 0.2 |
| 2017 | 28.5 | 83.7 | -2.3 |
| 2018 | 8.2 | 21.0 | -5.3 |
| 2019 | -11.9 | -10.9 | -13.1 |
| المتوسطات | | | |
| 1999-1990 | 1.9 | -0.4 | 3.7 |
| 2010-2000 | 4.83 | 14.9 | -1.6 |
| 2019-2011 | 3.9 | 10.0 | 5.4 |

**المصدر:** احتسبت القيم من قبل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (6-5).

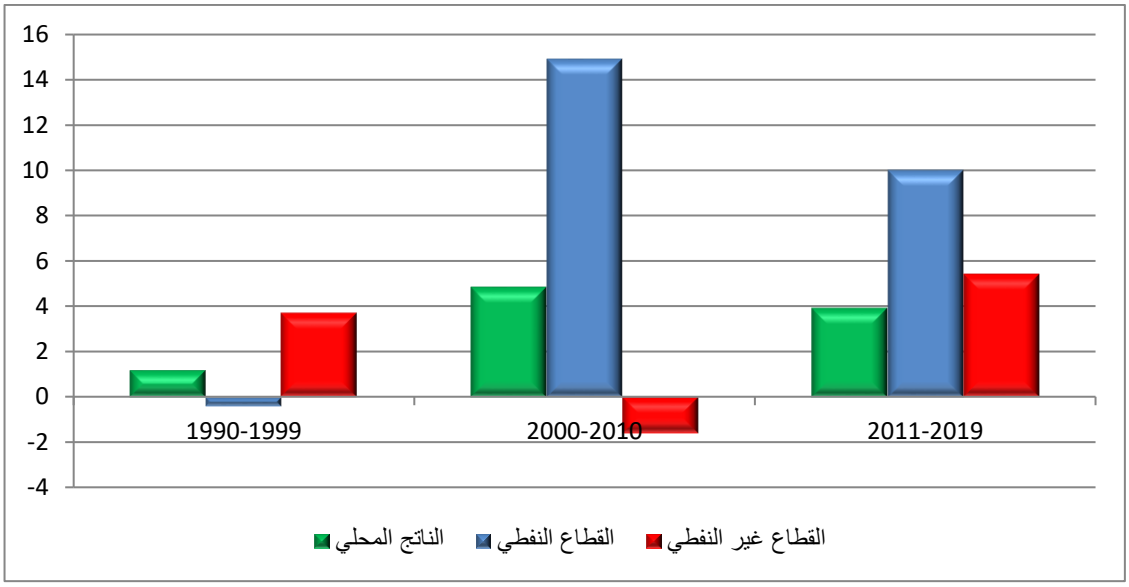


المصدر: اعداد الباحث.

**الشكل 3،10: تطور معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2019)**

يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي شهد تذبذبا في معدلات نموه خلال فترة الدراسة، نتيجة للظروف الداخلية والخارجية التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2019 بما نسبته (3.5%) ساهم قطاع النفط خلال هذه الفترة بمعدل نمو سنوي بلغ (8.3%)، في حين بلغ القطاع غير النفطي (2.2%)، وسجلا القطاعين أكبر نسبة انخفاض خلال فترة الدراسة بلغت (64-%، 51-%) على التوالي في عام 2011، نتيجة للأحداث التي شهدتها الدولة في تلك الفترة، كما يلاحظ من الشكل البياني ( 3، 10) التذبذب في نمو الناتج المحلي الإجمالي بشقيه النفطي وغير النفطي كالتالي:

* الفترة الأولى: شهدت الفترة (1990-1999) انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد قدر معدل النمو للقطاع النفطي خلال هذه الفترة متوسط سنوي قدره (4.5%) نتيجة للحظر الاقتصادي المفروض، وانخفاض أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية، وبالتالي أثر سلباً

على نمو الناتج المحلي الإجمالي، خلال هذه الفترة بمعدل نمو سنوي بلغ (5.8%)، في حين شهد القطاع غير النفطي فترة انتعاش خاصة في قطاعي الصناعة والزراعة، نتيجة الحظر المفروض وانخفاض المعروض السلعي المستورد، وبالتالي بدأ قطاعي الزراعة والصناعة في إنتاج سلع محلية، مما أثر إيجابيا على معدل النمو السنوي بمتوسط بلغ (7.4%) خلال هذه الفترة.

* الفترة الثانية: تميزت الفترة (2000-2010) بارتفاع ملحوظ في معدلات نمو القطاع النفطي، نتيجة لتحسن ظروف السوق النفطية، وكذلك بسبب رفع العقوبات المفروضة على ليبيا من المجتمع الدولي، حيث سجل متوسط معدل نمو سنوي موجب قدره (33.6%)، مما أثر ايجابيا على الناتج المحلي بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (19.6%)، في حين شهد القطاع غير النفطي ارتفاع كذلك خلال هذه الفترة بمتوسط معدل نمو سنوي قدره (10.4%).

* الفترة الثالثة: شهدت هده الفترة تراجع في معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي والناتج النفطي، وذلك خلال الفترة (2011-2019)، نظراً للظروف التي مرت بها الدولة خلال هذه الفترة، حيث قدر معدل النمو للقطاع النفطي بما نسبته (15.6%)، في حين حقق القطاع غير النفطي أعلى معدل نمو سنوي يقدر بحوالي (11.7%) في المتوسط، بالمقابل لوحظ انخفاض في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالفترة السابقة حيث بلغ (10.0%) خلال هذه الفترة.

## 3،4 التحليل الإحصائي للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي:

### 3،4،1 قياس معامل الارتباط البسيط:

يتم استخدام معامل الارتباط البسيط لقياس قوة العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة، وذلك لمعرفة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وأدوات السياسة المالية بشقيها النفقات العامة والضرائب، حيث كانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (3-7)

**الجدول 3، 7: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة**

| المتغيرات | النفقات العامة | الضرائب | الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الاجمالي | .0.941 | .0566 | 1.000 |
| الضرائب | .0529 | 1.000 | |
| النفقات العامة | 1.000 | | |

المصدر: برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه أظهر معامل الارتباط البسيط بأن العلاقة بين كلٍّ من الناتج المحلي بشقيه النفطي وغير النفطي من جهة، والنفقات العامة من جهة أخرى، علاقة قوية وطردية تقدر بحوالي (0.941)، في حين كانت العلاقة بين الناتج بمكوناته النفطية وغير النفطية والضرائب علاقة جيدة وطردية، كذلك تراوحت قوتها (0.566)، وبشكل عام يلاحظ أن اتجاه العلاقة بين النفقات العامة والناتج كان متوافق مع النظرية الاقتصادية، في حين كانت العلاقة بين الضرائب والناتج عكس ما جاءت به

فروض النظرية الاقتصادية من أن الضرائب تعد تسرب من النشاط الاقتصادي، ومتوافقة مع نتائج نموذج بارو الذي استنتج فيه أنه عندما تكون معدلات الضريبة منخفضة تساهم في رفع النمو الناتج المحلي، وبالتالي وجود علاقة طردية بينهما.

### 3،4،2 معامل الارتباط الجزئي:

يتم استخدام معامل الارتباط الجزئي لقياس قوة العلاقة بين الناتج المحلي ومتغير مستقل من متغيرات الدراسة، مع استبعاد أثر المتغيرات الأخرى، وذلك للوصول إلى أكثر العوامل تأثيرا في النموذج، وتم احتساب معامل الارتباط الجزئي باستخدام برنامج SPSS بين الناتج المحلي بشقيه وأداة من أدوات السياسة المالية مع استبعاد أثر الأدوات الأخرى، وتم التوصل للنتائج التالية:

**الجدول 3، 8: الارتباط الجزئي بين الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة**

| Correlations | | |
|---|---|---|
| | | النفقات العامة |
| الناتج المحلي الإجمالي | Pearson Correlation | 0.945** |
| | Sig. (2-tailed) | 0.000 |
| | N | 30 |

المصدر: برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، بين الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة؛ لأن قيمة مستوى المعنوية أقل من 5%، كما يلاحظ أن العلاقة طردية وقوية تقدر بحوالي(0.945)، ذو قيمة مرتفعة، مما يدل علي قوة الارتباط وأهمية ما ينفق على الأنشطة، سواء النفطية او الغير نفطية على النمو الاقتصادي.

وبخصوص العلاقة بين الضرائب والناتج المحلي كانت على النحو التالي:

**الجدول 3، 9: الارتباط الجزئي بين الناتج المحلي الإجمالي والضرائب**

| Correlations | | |
|---|---|---|
| | | الضرائب |
| الناتج المحلي الإجمالي | Pearson Correlation | -0.626** |
| | Sig. (2-tailed) | 0.000 |
| | N | 30 |

المصدر: برنامج spss

يلاحظ من الجدول السابق أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج والضرائب؛ حيث وصلت هذه العلاقة بنحو (0.626-)، وهي ذات إشارة سالبة لتعكس العلاقة العكسية بين معدلات الضرائب والناتج، إلا أن هذه العلاقة ليست قوية مقارنة بالعلاقة التي تربط بين النفقات العامة مع الناتج.

# الفصل الرابع

# قياس أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ليبيا

### 4،1 أسلوب القياس

سيتم في هذا المبحث التعريف بالنموذج المستخدم وعرض أهم الاختبارات المستخدمة في قياس وتقييم النموذج

### 4،1،1 توصيف النموذج القياسي:،

في هذه الدراسة سيتم تقدير أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، والتي سبق الإشارة إليها في الفصل الثاني من البحث في صورتها الساكنة؛ حيث يتضح من خلال مراجعة الأدب الاقتصادي المتعلق بموضوع الدراسة، أن أهم أدوات السياسة المالية المطبقة في الاقتصاد الليبي هما النفقات العامة والضرائب، وبالتالي يمكن صياغة دالة قياس العلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي كما يلي

$$GDP = F( G , T ).....1$$

حيث:

GDP : الناتج المحلي غير النفطي

G : النفقات العامة

T : الضرائب على الدخل

ويمكن صياغة الدالة (1) في شكلها القياسي وفي الصيغة الخطية كالتالي:

$$GDP = a + B1G + B2T + Ut.....2$$

ومن أجل استخدام الصيغة القياسية المناسبة فقد تم الاستعانة بمجموعة من الاختبارات الإحصائية؛ لاختيار أفضل نموذج من بين النماذج المقترحة، حيث تم تقدير النموذج القياسي بالصيغة الخطية والصيغة اللوغاريتمية وبنصف لوغاريتمية، وعليه جاءت النتائج على النحو التالي:

**الجدول 1،4: نتائج تقدير بالصيغ الخطية واللوغاريتمية ونصف لوغاريتمية**

| المؤشرات | الصيغة النصف لوغارتمية | الصيغة اللوغارتمية | الصيغة الخطية |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.781433 | 0.877833 | 0.742867 |
| Adjusted R-squared | 0.765243 | 0.868784 | 0.723820 |
| F-statistic | 48.26588 | 97.00471 | 39.00197 |
| S.E. of regression | 7781.752 | 0.272791 | 8440.417 |
| Akaike info criterion | 20.85159 | 0.334415 | 21.01409 |
| Schwarz criterion | 20.99171 | 0.474534 | 21.15421 |
| Hannan-Quinn criter | 20.89642 | 0.379240 | 21.05892 |

بناء على نتائج الاختبارات تم اعتماد الصيغة اللوغاريتمية لحصولها على نتائج أفضل ولسهولة معالجتها لبعض المشاكل القياسية، ولما أيدته الدراسات السابقة من أن استخدام الدالة اللوغاريتمية في التقدير تعطي أفضل النتائج (الثير، 2015)، وبالتالي يصبح النموذج القياسي المراد تقديره بالصيغة اللوغاريتمية كما يلي:

$$LNGDP = a + B1LNG + B2LNT + Ut \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

حيث :

LNGDP: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي غير النفطي الإجمالي.

LNG: اللوغاريتم الطبيعي للنفقات العامة.

LNT : اللوغاريتم الطبيعي للضرائب.

$U_t$: المتغير العشوائي والذي يمثل جميع المتغيرات المستقلة الأخرى خارج النموذج.

B1 ، B2 تعبر عن مرونات[1] النمو الاقتصادي بالنسبة للمتغيرات المستقلة

[1] المرونة: هي درجة الاستجابة النسبية للمتغير التابع للتغير النسبي في المتغير المستقل بالتالي فإن الحديث على أي تغير في هذا الفصل يكون مقصود منه هو تغير نسبي وليس المطلق.

**4، 1، 2 الاختبارات الإحصائية المستخدمة لتقييم النموذج:**

لا يمكن التسليم بصحة النتائج التي تم الحصول عليها بعد تقدير النماذج القياسية إلا بعد القيام بتقييم نتائج القياس من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية، من خلال مجموعة من الاختبارات والتي تبين مدى سلامة النموذج المقدر من المشاكل الاقتصادية والقياسية، وسيتم استخدام بعض من هذه الاختبارات في تقييم النموذج المستخدم في هذه الدراسة، ومن أهم هذه الاختبارات (زرموح، 2012):

**4، 1، 2، 1 اختبار المعنوية الاقتصادية لنتائج تقدير نموذج الانحدار:**

إن اختبار المعنوية الاقتصادية لنتائج تقدير نموذج الانحدار يتم من خلال مقارنة إشارات وقيم المعاملات التي تم تقديرها مع ما نصت عليه النظرية الاقتصادية من حيث نوع العلاقة المتوقعة بين المتغيرين وحدود قيم هذه المعاملات في النظرية الاقتصادية.

**4، 1، 2، 2 اختبار المعنوية الإحصائية لنتائج تقدير نموذج الانحدار:**

يتم اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية والتي تهدف إلى تحديد مدى الجودة الإحصائية للنموذج وخلوه من المشاكل القياسية، ومن أهمها ما يلي (عطية، 2005) :

- **اختبار معنوية معاملات النموذج المقدرة:** وسيتم لذلك الغرض استخدام اختبار t.
- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر:** وسيتم لذلك الغرض استخدام اختبار F.
- **اختبار الأداء العام للنموذج المقدر:** وهو عبارة عن اختبار لقدرة نموذج الانحدار المقدر على التنبؤ، وسيتم في هذا البحث استخدام معامل التحديد $R^2$، ومعامل التحديد المعدل $R^{-2}$.

**4، 1، 3 اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية:**

توجد العديد من الاختبارات الإحصائية والتي تستخدم للكشف عن المشاكل القياسية في النماذج المقدرة، ومن أهم هذه الاختبارات كالتالي:

**4، 1، 3، 1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:**

للقيام باختبار العلاقة محل الدراسة ينبغي تحليل الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات، محل الدراسة للتعرف على ما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، وذلك أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة مما يؤدي إلى ما يعرف بالانحدار الزائف Spurious Regression وهذا راجع إلى وجود اتجاه

عام Trend في السلاسل الزمنية للمتغيرات والذي يعكس ظروف معينة تؤثر عليها فتجعلها تتغير في نفس الاتجاه على الرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينهما. (عطية، 2005)

وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار لذلك من الضروري اختبار استقرارها، ومن أهم هذه الاختبارات اختبار جذر الوحدة والذي يرجع الفضل في تطويره إلى كل من ديفيد ديكي وويليام فوللر وذلك باستخدام اختبار ديكي فوللر Dickey – fuller ويعبر عن معادلة جذر الوحدة بالتالي (الشوربجي، 1994):

$$\Delta Y = (\rho - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ويجري اختبار ديكي ـ فوللر عن طريق المعادلات التالية:

اختبار ديكي ـ فوللر البسيط.

$$\Delta Y = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

اختبار ديكي ـ فوللر DF بوجود حد ثابت.

$$\Delta Y = a + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

اختبار ديكي ـ فوللر DF بوجود حد ثابت مع اتجاه زمني.

$$\Delta Y = a + a_1 T + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ومن الجدير بالذكر أن اختبار ديكي ـ فوللر المتمثل بالمعادلات أعلاه لا يصبح ملائما؛ إذ وجدت هنالك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي، لذلك يتم اللجوء إلى استخدام اختبار ديكي ـ فوللر الموسع ADF الذي يأخذ عدة صيغ من أهمها (عطية، 2005)

الصيغة الأولى: بدون حد ثابت

$$\Delta Y = \lambda Y_{t-1} + \sum^{k} \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

الصيغة الثانية: تحتوي على حد ثابت

$$\Delta Y = a + \lambda Y_{t-1} + \sum^{k} \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

الصيغة الثالثة: تتضمن حدا ثابتا واتجاها زمنيا

$$\Delta Y = a + \beta_t + \lambda Y_{t-1} + \sum^{k} \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

يتم إجراء اختبار الفروض التالية:

$H0 : \lambda = 0$ ، $\rho = 1$ ، $\beta = 0$ ، $\alpha = 0$

$H1 : \lambda < 0$ ، $\rho < 1$ ، $\beta \neq 0$ ، $\alpha \neq 0$

ثم يتم احتساب قيمة $\tau$ ومقارنتها مع القيم الحرجة لـ ADF وفق جداول مخصصة لذلك فإذا تحقق الفرض البديل هذا يعني سكون السلسلة الزمنية.

**4، 1، 3، 2 اختبار اختلاف التباين:**

ويكون من خلال مقارنة إحصائية F المحسوبة عبر اختبار Heteroskedasticity Test بالقيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% فإذا كانت أكبر من 5% يتم قبول فرض العدم بأنه لا توجد مشكلة اختلاف تباين حد الخطأ ( عطية، 2005) .

**4، 1، 3، 3 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:**

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضية الصفرية التي مفادها أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي"، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاجرانج R-Square المحسوبة عبر اختبار(LM) بالقيمة الجدولية لتوزيع Chi -Square عند درجة حرية ومستوى معنوية. وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبار الارتباط الذاتي LM فإذا كانت -Prob chi square أكبر من 0.05 نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي ( عطية، 2005) .

**4، 1، 3، 4اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا". ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتتناقص كلما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية jarque-bera بالقيمة الجدولية Square-Chi عند درجة حرية ومستوى معنوية معينة، فانه يمكن رفض فرضية العدم التي مفادها عدم اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي، والقبول بالفرضية البديلة، أي أن البواقي أو سلسلة حد الخطأ العشوائي تتوزع طبيعيا عندما تكون نتيجة الاختبار هي أكّبر من مستوى معنوية 0.05. ( عطية، 2005)

**4،1،4 النموذج القياسي المستخدم:**

لرصد العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة سيتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو التأجيل الزمني الموزع ARDL الذي وضعه (Shin and Pesaran, 1995) و (Pesaran, 1997) ، للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل والقصير، حيث يتم تقدير العلاقة في الاجل الطويل وفق الصيغة التالية( nokro, 2016):

$$Y_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{k} a_1 X_{1t} + \sum_{i=1}^{k} a_2 X_{2t} + \sum_{i=1}^{k} a_3 X_{3t} + V_{1t}$$

واما تقدير العلاقة في الاجل القصير يكون وفق الصيغة الاتية (Vogiazas,2015) :

$$\Delta Y_t = B_0 + \sum_{i=1}^{p} B_{1i}\Delta Y_{1-i} + \sum_{i=1}^{p} B_{2i}\Delta X_{1i-i} + \sum_{i=1}^{p} B_{3i}\Delta X_{2i-i} + \sum_{i=1}^{p} B_{4i}\Delta Y_{3i-i} + \sum_{i=1}^{p} B_{5i}\Delta X_{4i-i} + \lambda EC_{i-1} + U_i$$

حيث يعبر ECt-1 عن حد تصحيح الخطأ .

إذ يعتبر هذا النموذج كبديل الاختبارات التكامل المعروفة، بحيث يمكن تطبيق هذا الاختبار عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة عند كل من المستوى (I0 ) او (I1) على أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من درجة أعلى من (I1)، بمعنى أن السلاسل الزمنية لنموذج الدراسة تحتوي على متغيرات مستقرة من الدرجة الصفر أو الدرجة الأولى (Pesaran. 2001) .

ويمتاز اختبار الحدود للتكامل المشترك في إطار نموذج ARDL عن أساليب الكشف عن التكامل المشترك الأخرى بما يلي ( دحماني، 2013) :

- يأخذ نموذج ARDL عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على أفضل النتائج
- يسمح بتحليل العلاقة في المدى الطويل والمدى القصير ضمن معادلة واحدة.
- يتمتع نموذج (ARDL) بإمكانية تطبيقه في حال حجم العينة الدراسة صغيرة، كما يساعد على منع حدوث الارتباط الذاتي نتيجة المقدرات الناتجة من هذا الاختبار تكون كفؤة وغير متحيزة.
- يتميز بالبساطة في تقدير التكامل المشترك للسلاسل الزمنية المدروسة بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS بعد تحديد الحد الأقصى لمدد التباطؤ الزمني المثلى.

**4، 2 تقدير النموذج القياسي**

يمر إعداد النموذج القياسي الخاص بالسلاسل الزمنية بعدد من المراحل، وذلك وصولا إلى تقدير جيد لمعلمات النموذج، حيث تبدأ تلك المراحل باختبار مدى سكون السلاسل الزمنية من عدمه، ثم بعد ذلك اختيار النموذج الملائم للتقدير، يليها عدد من الاختبارات التشخيصية المتعلقة بجودة النموذج ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

**4، 2، 1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:**

يعد الإجراء الأولي في تقدير وقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار السلاسل الزمنية طويلة الأجل، هو التأكد من سكون السلسلة الزمنية بهدف عدم الوقوع في فخ الانحدار الزائف، وستكون النتائج حتما زائفة ومظللة، لذا يجب إخضاع جميع متغيرات النموذج لاختبار الاستقرارية، للتعرف على استقرار المتغيرات محل الدراسة ودرجة تكاملها ( زرموح، 2012).

وسوف تعتمد هذه الدراسة على اختبار ديكي فولر الموسعADF وفرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة؛ (أي: عدم استقرار السلاسل الزمنيـة)، واختبـار فليبس - بيرون PP وقد تم تطبيق اختبار جذر الوحدة لكل من متغيرات الدراسـة الناتج المحلي غير النفطي، النفقات العامة، الضرائب خلال الفترة الممتدة من عام 1990م إلى 2019م، والجدولين رقم (4-2، 4-3) يوضحان نتائج اختبار ديكي فوللر الموسـع واختبـار فيلبس بيرون في المستوى وعند الفرق الأول :

**الجدول 4،2: نتائج اختبار ADF للسلاسل الزمنية**

| المتغـــير | | النموذج I | النموذج II | النموذج III |
|---|---|---|---|---|
| بدون فروق ( في المستوى ) | | | | |
| GDP | | 1.114029- | 4.028231- | 2.578272 |
| G | | 0.863107- | 2.295839- | 1.91383 |
| T | | 1.992831- | 2.096959- | 0.337719 |
| الفرق الأول | | | | |
| GDP | | 5.943269- | 5.884893- | 4.413365- |
| G | | 7.864872- | 7.758355- | 7.177564- |
| T | | 5.503049- | 5.436983- | 5.556913- |
| مستوى المعنوية | القيم الحرجة لقيمة τ | النموذج I | النموذج II | النموذج III |
| % 1 | | -3.699871 | -4.323979 | -2.653401 |
| % 5 | | -2.976263 | -3.580623 | -1.953858 |
| % 10 | | -2.627420 | -3.225334 | -1.609571 |

المصدر: اعداد الباحث وفقاً لبرنامج E.Views

**الجدول 4،3: نتائج اختبار ( PP ) للسلاسل الزمنية**

| المتغـــير | | النموذج I | النموذج II | النموذج III |
|---|---|---|---|---|
| بدون فروق ( في المستوى ) | | | | |
| GDP | | 1.379979- | 2.381344- | 1.975211 |
| G | | 0.864833- | 2.354772- | 1.726969 |
| T | | 1.919245- | 2.103825- | 0.685655 |
| الفرق الأول | | | | |
| GDP | | 6.905737- | 7.391459- | 4.397350- |
| G | | 7.864872- | 7.799743- | 6.955788- |
| T | | 5.991116- | 6.615406- | 5.867604- |
| مستوى المعنوية | القيم الحرجة لقيمة τ | النموذج I | النموذج II | النموذج III |
| % 1 | | -3.679322 | -4.309824 | -2.647120 |
| % 5 | | -2.967767 | -3.574244 | -1.952910 |
| % 10 | | -2.622989 | -3.221728 | -1.610011 |

المصدر: إعداد الباحث وفقاً لبرنامج E.Views

يلاحظ من خلال الجدولين ومن نتائج اختبار ADF واختبار PP أن السلاسل الزمنية محل البحث تتصف بالاستقرارية عند الفرق الأول وذلك عند مقارنة t المحسوبة مع قيم t الجدولية وفق النماذج الثلاثة، وعند المستويات المعنوية 1%، 5%، 10% مما يعني رفض فرض العدم بعدم استقرارية السلاسل الزمنية محل البحث عند المستوى، وقبول الفرض البديل (سكون السلاسل الزمنية) عند الفرق الأول.

**4، 2، 2 اختيار فترة الإبطاء المثلى :**

يتطلب نموذج ARDL تحديد فترة الابطاء المثلى للمتغيرات محل الدراسة وللوصول إلى ذلك سيتم الاعتماد على مؤشر AIC و إحصائية Akaika، حيث اتضح أن أفضل فترات الإبطاء المتحصل عليها باستخدام برنامج Eviews 10 هي ( 1، 2، 1) للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة على التوالي، وبإجراء عملية تقدير فترة الابطاء المثلى، جاءت النتائج في صورتها الأخيرة كالتالي :

**الجدول 4،4: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى**

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: LGDP
Sample: 1990 2019
Included observations: 28

| Model | LogL | AIC* | BIC | HQ | Adj. R-sq | Specification |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 11 | 23.285509 | -1.16325* | -0.830200 | -1.06143* | 0.970109 | ARDL(1، 2، 1) |
| 2 | 24.269405 | -1.162100 | -0.781470 | -1.045738 | 0.970105 | ARDL(2، 2، 1) |
| 5 | 23.031114 | -1.145080 | -0.812028 | -1.043263 | 0.969561 | ARDL(2، 1، 1) |
| 8 | 21.813999 | -1.129571 | -0.84409* | -1.042300 | 0.968306 | ARDL(2، 0، 1) |
| 10 | 23.362993 | -1.097357 | -0.716727 | -0.980994 | 0.968788 | ARDL(1، 2، 2) |
| 1 | 24.352800 | -1.096629 | -0.668420 | -0.965721 | 0.969388 | ARDL(2، 2، 2) |
| 16 | 21.216302 | -1.086879 | -0.801406 | -0.999607 | 0.966923 | ARDL(1، 0، 2) |
| 4 | 23.119382 | -1.079956 | -0.699326 | -0.963594 | 0.968240 | ARDL(2، 1، 2) |
| 13 | 22.072905 | -1.076636 | -0.743585 | -0.974819 | 0.967405 | ARDL(1، 1، 2) |
| 7 | 22.068642 | -1.076332 | -0.743280 | -0.974515 | 0.967395 | ARDL(2، 0، 2) |
| 14 | 20.652339 | -1.046596 | -0.761123 | -0.959324 | 0.965564 | ARDL(1، 1، 1) |
| 17 | 19.344993 | -1.024642 | -0.786749 | -0.951916 | 0.963837 | ARDL(1، 0، 1) |
| 12 | 14.695063 | -0.621076 | -0.335604 | -0.533804 | 0.947299 | ARDL(1، 2، 0) |
| 18 | 12.190115 | -0.585008 | -0.394693 | -0.526827 | 0.942226 | ARDL(1، 0، 0) |
| 3 | 14.840417 | -0.560030 | -0.226979 | -0.458213 | 0.945360 | ARDL(2، 2، 0) |
| 9 | 12.803586 | -0.557399 | -0.319505 | -0.484673 | 0.942298 | ARDL(2، 0، 0) |
| 15 | 12.655249 | -0.546803 | -0.308910 | -0.474077 | 0.941684 | ARDL(1، 1، 0) |
| 6 | 13.513046 | -0.536646 | -0.251174 | -0.449374 | 0.942656 | ARDL(2، 1، 0) |

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews10

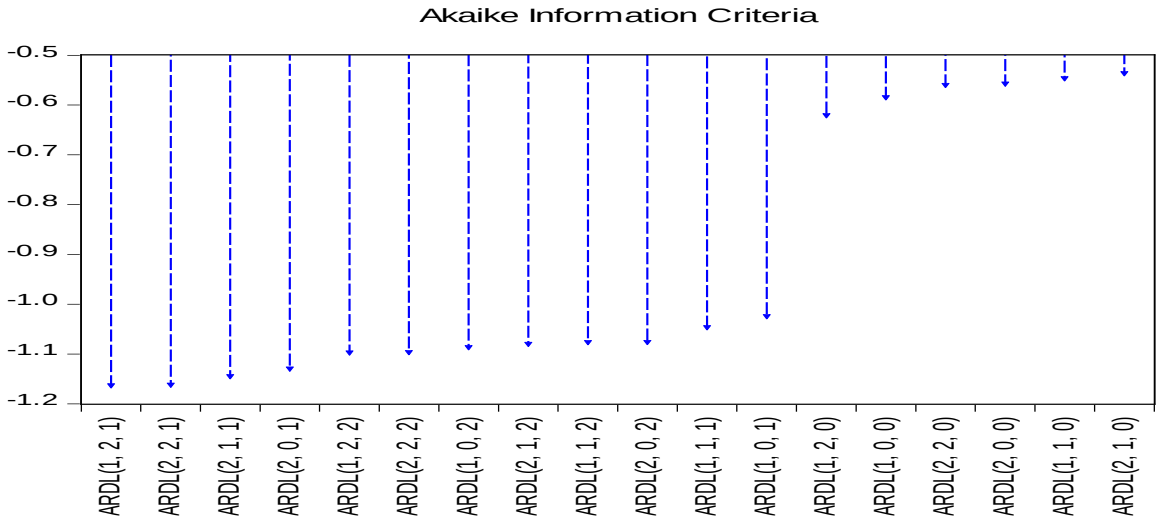


**الشكل 4،1: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews10

**4، 2، 3 نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:**

بعد التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسة زمنية على حده، تكمن الخطوة الأولى في اختبار الحدود Test Bounds التي تتضمن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM للاختبار مدى وجود علاقة توازنية مستقرة في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ومن ثم مقارنة إحصائية F المقدرة بالقيم الحرجة (الجدولية) حيث يتم القيام بهذا الاختبار من خلال الفرضيتين التاليتين (دحماني، 2013) :

لايوجد تكامل مشترك بين المتغيرات : $H0 \rightarrow F - statistic < f_{I(0)F-Pesran}$

منطقة عدم اتخاذ القرار : $Ff_{I(0)F-Pesran} < F - statistic < f_{I(1)F-Pesran}$

يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات : $H1 \rightarrow F - statistic > f_{I(1)F-Pesran}$

حيث تم الحصول على النتائج التالية:

**الجدول 4،5: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود**

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| F-statistic | 4.934262 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews10

تشير نتائج الاختبار في الجدول رقم (4-5) إلى أن إحصائية statistic-F المحسوبة تساوى4.93 وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج التي اقترحها Pesran عند مستوى 5 % وهي تدعم رفض فرضية العدم عند هذه المستويات المعنوية، مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة محل الدراسة.

### 4،2،4 نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ(ECM) (الأجل القصير):

تتمثل هذه الخطوة في تحليل ARDL في تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة بين النمو الاقتصادي و أدوات السياسة المالية الرئيسية في الأجل القصير، باستخدام نموذج ARDL كما يتضح من الجدول رقم (4-6) أدناه.

**الجدول 4،6: نتائج اختبار تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل**

| Conditional Error Correction Regression | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| C | 2.1061 | 0.540656 | 3.895526 | 0.0008 |
| LGDP(-1)* | -0.3186 | 0.095773 | -3.326730 | 0.0032 |
| LG(-1) | 0.2575 | 0.067656 | 3.806383 | 0.0010 |
| LT(-1) | -0.2101 | 0.067511 | -3.113271 | 0.0053 |
| D(LG) | 0.2197 | 0.092107 | 2.386175 | 0.0265 |
| D(LG(-1)) | 0.1598 | 0.076699 | 2.084616 | 0.0495 |
| D(LT) | 0.1557 | 0.090332 | 1.724089 | 0.0994 |

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews10

يمكن صياغة النتائج في الجدول أعلاه في شكل معادلة قياسية على النحو التالي:

$$D(LGDP) = 2.1061 - 0.3186LGDP(-1) + 0.2575LG(-1) - 0.2101LT(-1) + 0.2197D(LG) + 0.1598D(LG(-1) + 0.1557*D(LT)$$

يتضح من الجدول ومعلمات المعادلة المقدرة أن:

- سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو حد تصحيح الخطأ قد تحقق فيه الشرطان، وأنه معنوي عند مستوى معنوية 1 %ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع حيث بلغ معامله (0.318-) مما يشير إلى أن النموذج قادر على تصحيح الخطأ، والرجوع إلى الوضع الطبيعي خلال فترة زمنية مقدرة (ثلاث سنوات)، هذا يعني أنه عندما ينحرف النمو الاقتصادي خلال الفترة قصيرة الأجل عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يمكن تصحيح ما يعادل 31.8 %من هذا الاختلال إلى أن يصل للتوازن في الأجل الطويل.
- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للنفقات العامة على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث كلما ارتفعت النفقات العامة بنسبة 1 % ازداد النمو الاقتصادي غير النفطي بنسبة 0.22% وهو ما

يتوافق مع النظرية الاقتصادية وما جاءت به الدراسات السابقة والتي تؤكد على أن النفقات العامة لها تأثير طردي على النمو الاقتصادي.

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للضرائب على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث كلما ارتفعت الضرائب بنسبة 1 % ارتفع النمو الاقتصادي 0.15% وهو ما يتوافق مع ما جاء به نموذج BAROO الذي أشار فيه إلى أنه كلما كانت معدلات الضريبة المفروضة منخفضة فإن أي ارتفاع في معدلاتها سيؤدي إلى رفع من معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما حدث في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة؛ فبالإشارة إلى ضآلة نسبة إيراداته الضريبية من الناتج المحلي ماهي إلا دليل على انخفاض معدلات الضريبة المفروضة.

**4، 2، 5 نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل:**

لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة تم استخدام منهج الحدود للتكامل المشترك ARDL استنادا على نموذج الانحدار الذاتي ذو التأجيل الزمني الموزع.

**الجدول 4،7: نتائج نموذج ARDL في الأجل الطويل**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LNG | 0.808271 | 0.107529 | 7.516753 | 0.0000 |
| LNT | -0.659675 | 0.263064 | -2.507662 | 0.0204 |
| C | 6.610405 | 1.132300 | 5.838033 | 0.0000 |

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews10

من خلال الجدول يتضح بأن معاملات دالة النمو الاقتصادي وعلاقتها بأدوات السياسة المالية في الأجل الطويل يمكن تحليلها على النحو التالي:

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% للنفقات العامة على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفعت النفقات العامة بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي 0.81% وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن النفقات العامة تساهم بشكل هام في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، خاصة وأن ليبيا انتهجت السياسة الكينزية التوسعية منذ نهاية الحظر الاقتصادي الذي كان مفروضا عليها منذ أوائل فترة التسعينات، من خلال الانفاق على برامج الإنعاش الاقتصادي التي كان له التأثير الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي في ظل ارتفاع أسعار النفط، ودعم العديد من الأنشطة الاقتصادية ورفع القدرة الشرائية خاصة القطاع الخاص.
- التأثير السلبي والمعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5% للضرائب على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفعت الضرائب بنسبة 1 % انخفض النمو الاقتصادي بـ 0.66% وهو

ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، التي تؤكد على أن الضرائب بحكم أنها تسربات من النشاط الاقتصادي تؤثر بشكل سلبي على معدلات النمو الاقتصادي.

### 4، 2، 6 اختبار جودة النموذج المقدر:

قبل اعتماد النموذج المقدر في تقدير الأثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك من خلال استخدام الاختبارات الاتيه:

### 4، 2، 6، 1 التوزيع الطبيعي للبواقي:

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن: "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا"، ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتتناقص كلما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية ( jarque-bera) بالقيمة الجدولية ( Square-Chi) عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.05 (عطية، 2005)، وبحسب الشكل رقم 4-2 يلاحظ أن نتيجة الاختبار هي أكّبر من مستوى معنوية 0.05 ، لذا فإنه يمكن رفض فرضية العدم التي مفادها عدم إتباع البواقي للتوزيع الطبيعي، والقبول بالفرضية البديلة، أي أن البواقي أو سلسلة حد الخطأ العشوائي تتوزع طبيعيا عند مستوى معنوية 5%.

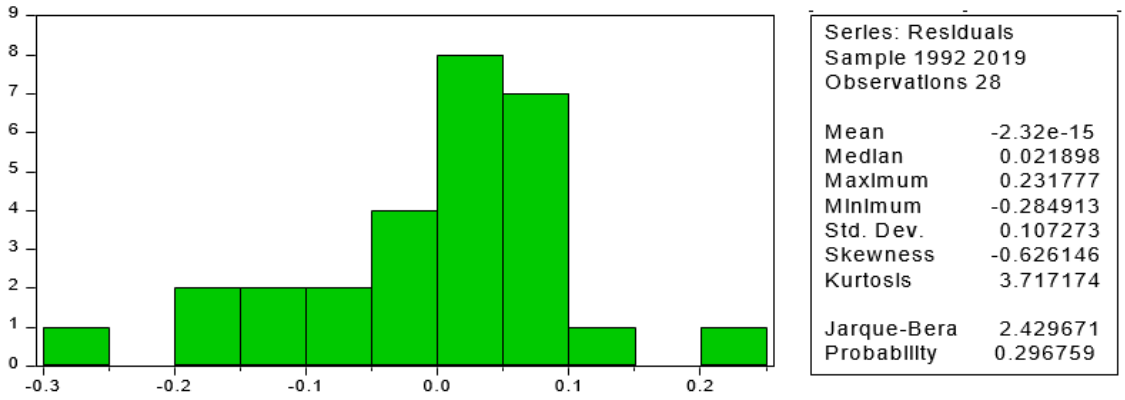


**الشكل 4،2: التوزيع الطبيعي للبواقي**

### 4، 2، 6، 2 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضية الصفرية التي مفادها أنه: "لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي"، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاجرانج R-Square المحسوبة عبر اختبار(LM) بالقيمة الجدولية لتوزيع Chi -Square عند درجة حرية ومستوى معنوية (عطية، 2005)، وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي، كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول 4،8: نتائج اختبار LM Breusch-Godfrey**

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.668083 | Prob. F(2،19) | 0.2151 |
| Obs*R-squared | 4.182126 | Prob. Chi-Square(2) | 0.1236 |

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews10

من الجدول يلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وحسب test LM فإن -Prob chi square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

**4، 2، 6، 3 اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:**

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، لابد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج (عطية، 2005) ، كما هو موضح في الشكلين التاليين:

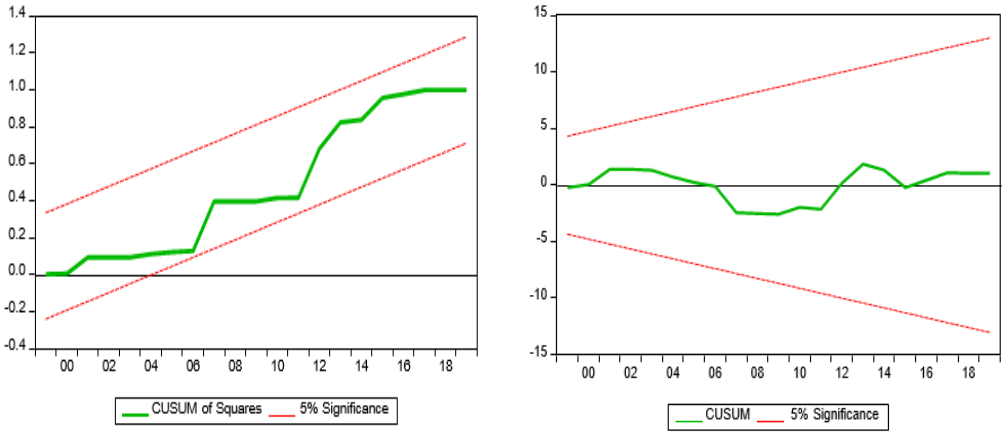


**الشكل 4،3: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews10

يتحقق استقرار النموذج عند وقوع الشكل البياني لاختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي لكل من Test CUSUM، و Test Squares of CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، هذا يعني أن قيم الخطأ لم تخرج عن حدود الثقة عند 5% وبالتالي فانه يمكن القبول باستقرارية النموذج.

**4، 2، 6، 4 اختبار تجانس التباين:**

ويكون من خلال مقارنة إحصائية F المحسوبة عبر اختبار Heteroskedasticity Test بالقيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% (عطية،2005) . والجدول التالي يوضح نتائج اختبار ثبات التباين:

**الجدول 4،9: نتائج اختبار Heteroskedasticity**

| | | |
|---|---|---|
| F-statistic | 0.005225 Prob. F(1،25) | 0.9430 |
| Obs*R-squared | 0.005642 Prob. Chi-Square(1) | 0.9401 |

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EViews10

تشير النتائج إلى عدم وجود مشكلة اختلاف التباين حد الخطأ العشوائي، حيث يتم مقارنة القيمة الاحتمالية لاختبار F بالقيمة 5%، فاذا كانت اكبر من 5% يتم قبول فرض العدم بأنه لا توجد مشكلة اختلاف تباين حد الخطأ، فبحسب هذا الاختبار فإن F Pro أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات التباين، مما يعني خلو النموذج من مشكلة اختلاف التباين حد الخطأ العشوائي.

**من خلال الإطار القياسي للدراسة تم الوصول إلى النتائج التالية:**

- اختيار الصيغة اللوغاريتمية كنموذج يمتل العلاقة بين المتغيرات.
- بينت نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار جدر الوحدة أن المتغيرات الاقتصادية مستقرة في المستوى وذلك بحسب نتائج اختبار ADF، PP مما يدعم استخدام تقنية التكامل المشترك بأسلوب اختبار الحدود (Bounds test).
- من خلال إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام أسلوب اختبار الحدود (Bounds test).وبعد التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسة زمنية على حده، تكمن الخطوة الأولى في اختبار الحدود Test Bounds للاختبار مدى وجود علاقة توازنيه مستقرة في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ومن ثم مقارنة إحصائية F المقدرة بالقيم الحرجة (الجدولية)، حيث تم الحصول على النتائج التي تشير إلى أن احصائية F المحسوبة تساوي 4.93 وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة بالنموذج التي اقترحها باسران عند مستوى 5%، وهي تدل على رفض الفرضية العدمية عند مستويات المعنوية الثلاثة، مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنيه طويلة الأجل) بين النمو الاقتصادي مع باقي متغيرات الدراسة.
- بعد إجراء تقدير نموذج تصحيح الخطأ(**ECM**) في الأجل القصير اتضح من خلال النتائج ما يلي:
  - أن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن تحقق فيه الشرطين المعنوية ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، حيث بلغت قيمته (0.318-) مما يشير أن النموذج قادر على تصحيح الخطأ والرجوع للوضع الطبيعي خلال فترة قدرت بثلاث سنوات.
  - التأثير الموجب والمعنوي للنفقات العامة على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.
  - التأثير الموجب والمعنوي للضرائب على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للنفقات العامة على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفعت النفقات العامة بنسبة 1% ارتفع النمو الاقتصادي 0.81% وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن النفقات العامة تساهم بشكل كبير في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي خاصة وأن ليبيا انتهجت السياسة الكينزية التوسعية منذ نهاية الحظر الاقتصادي الذي كان مفروضا عليها منذ اوائل فترة التسعينات.
- التأثير السلبي والمعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5% للضرائب على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفعت الضرائب بنسبة 1% انخفض النمو الاقتصادي بمقدار 0.66% وهو متوافق مع النظرية الاقتصادية.
- التأكد من خلو النماذج القياسية المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وكذلك مشكلة عدم تبات التباين كما تدل على ان البواقي تتوزع توزيع طبيعي.

# النتائج والتوصيات

**النتائج:**

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ايجازها فيما يلي:

1- اتفاق الدراسات السابقة والدراسة الحالية حول أهمية دور النفقات العامة باعتبارها أداة من أدوات الساسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، كذلك اتفاق الدراسة الحالية مع نتائج نموذج بارو الذي استنتج انه عندما تكون معدلات الضرائب منخفضة سيكون لها تأثير موجب على النمو، اما عندما تكون مرتفعة نسبيا سيكون لها تأثير سلبي على النمو.

2- شهدت النفقات العامة تقلبات ملحوظة خلال فترة الدراسة لارتباطها الوثيق بوفرة الايرادات النفطية حيث شكلت النفقات التسييرية الجزء الاكبر بما نسبته 55.4% خلال فترة الدراسة، اما النفقات التنموية لم يكن لها الاهتمام الاكبر من قبل صناع القرار في ليبيا وشكلت ما نسبته 26.8% في حين شكلت النفقات الاضافية بما نسبته 17.8% خلال فترة الدراسة.

3- الايرادات الضريبية لم تسجل نسبة مشاركة كبيرة في اجمالي الايرادات العامة فهي لاتزال محدودة ولا تمارس دورا بارزا في الاقتصاد الليبي وهذا ما يتفق مع دراسة أبو فناس 2012، حيث بلغت نسبة مساهمتها 6.76% من اجمالي الايرادات العامة خلال فترة الدراسة، فهي بذلك متراجعة الي الحد الذي يجعلها غير ذات أهمية او مؤثرة في الحالة الليبية.

4- معدلات النمو الاقتصادي (التي تم التعبير عليها بمعدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الجارية) لوحظ أنها مرتبطة وبشكل مباشر بأسعار النفط العالمية فأي صدمة تحدث في أسواق النفط سيكون لها تأثيرها على معدلات نمو القطاعات الإنتاجية داخل الاقتصاد.

5- من خلال النتائج القياسية التي توصلت اليها الدراسة تبين صحة الفرضية الاولى في وجود أثر موجب ومعنوي بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل، فزيادة النفقات العامة بنسبة 1% تؤدي الي زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.81%، وهذا متوافق مع النظرية الاقتصادية وبعض الدراسات السابقة كدراسة عبد الرحمن الجروشي 2020، ودراسة شرف الدين محمد 2017، كما تبثث النتائج صحة الفرضية الثانية وتوافقها مع النظرية الاقتصادية في ان الضرائب لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، حيث كلما ارتفعت الضرائب بنسبة1% انخفض النمو الاقتصادي بنسبة 0.66%.

**التوصيات:**

من خلال النتائج السابقة يمكن اقتراح بعض التوصيات لصانعي السياسات الاقتصادية في ليبيا والمرتبطة بنطاق هذه الدراسة كالتالي:

1- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة وترشيد الانفاق العام لتقليص حجم الفساد المتفشي في الاقتصاد.

2- وضع برامج وخطط تنموية تؤدي إلى زيادة النفقات التنموية بنسبة أكبر من النفقات التسييرية بهدف الرفع من القدرات الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية التي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

3- التخفيف من الاعتماد على الموارد النفطية، وإيجاد مصادر بديلة للدخل وذلك من خلال دعم القطاعات الاقتصادية غير النفطية كقطاعي الزراعة والصناعة.

4- الموائمة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي لتجنب أي اختلالات قد تحدث بين الطلب والعرض الكليين.

5- ينبغي وجود قاعدة بيانات صحيحة ودقيقة حول المتغيرات الاقتصادية في الدولة، يمكن من خلالها الوصول إلى معرفة الأساليب والطرق الصحيحة تؤدي إلى تطبيق السياسة الاقتصادية المناسبة.

# قائمة المراجع

## 1- المراجع العربية:

### أ- الكتب


1- - أبو داود، سليمان بن الأشعث (2009م). **سنن أبي داود.** تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، ط1، دار الرسالة العالمية.

2- الخطيب، خال، و شامية، أحمد (2005). **أسس المالية العامة**. ط2، الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

3- الدجيلي، قاسم، (2001). **الاقتصاد الكلي النظرية التحليل**. مالطا، فاليتا: منشورات ELGA.

4- الشمري، خالد، والبياتي، طاهر، (2009). **مدخل إلى علم الاقتصاد التحليلي الجزئي والكلي**. ط1، الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

5- الشمري، فهد؛ الراجحي، محسن، والمسعدي، توفيق (2017). **السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة**. ط1، الأردن، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

6- الشوربجي، مجدي (1994). **الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق**. جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال: الدار المصرية اللبنانية.

7- القريشي، محمد (2004). **مقدمة في الاقتصاد القياسي**. ط1، الأردن، عمان: دار الورق.

8- القريشي، مدحت (2007). **التنمية الاقتصادية**. ط1، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.

9- القريشي، مدحت (2011). **تطور الفكر الاقتصادي**. ط1، الأردن، دار وائل للطباعة النشر والتوزيع.

10- النقاش، غازي (2003). **المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية**. ط3، الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

11- بخيت، حسين (2009). **الاقتصاد القياسي**. ط1، الأردن، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

12- زرموح، عمر (2012). **الاقتصاد القياسي والتكامل المشترك**. ط1، ليبيا، مصراتة: دار الوسيطة للنشر والتوزيع.

13- صخري، عمر (2005). **التحليل الاقتصادي الكلي**. ط5، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

14- عبد الحميد، عبد المطلب (2003). **السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع تحليل جزئي**. ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية.

15- عجام، ميثم (1992). **المالية العامة دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي**، ط1، ليبيا، بنغازي: دار الكتب الوطنية.

16- عطية، عبد القادر (2005). **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**. ط1، الإسكندرية، الدار الجامعية.

17- فوزي، السعود (2004). **الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**. ط1، مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية.

18- كاظم، يونس (2013). **السياسات الاقتصادية وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**. ط2، الأردن، عمان: دار البازوري العلمية.

19- الأشقر، أحمد، (2002). **الاقتصاد الكلي**، ط1، الأردن، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

20- الأفندي، محمد، (2012). **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة** ط1، صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع.

21- الأفندي، محمد (2013). **مقدمة في الاقتصاد الكلي**. ط5، صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع.


### ب- الدوريات


1- إبراهيم، هويدي، وحسين، عبد الله (2019). أهمية الإيرادات الضريبية غير النفطية وأثرها على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-2008م، **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**. ع(14)، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن.

2- أبو عزوم، أبو بكر (2016). تقلبات اسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للاقتصاد الليبي للفترة 1990-2010. **مجلة البحوث الاكاديمية**، ع(5).

3- أبوعبوده، أمال (2018). در السياسة المالية والنقدية في النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2000-2013م. **مجلة المنتدى الأكاديمي**، 2(2)، الجامعة الأسمرية الإسلامية.

4- الشامي، سلام، والطروق، هيثم (2012). قياس أثر تقلبات النفط في أداء الاقتصاد الليبي للسنوات 1970-2009. **مجلة التخطيط والتنمية**، ع(5)، معهد التخطيط، طرابلس.

5- الشامي، سلام (2014). تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات 1990-2009. **مجلة العلوم الاقتصادية**، 9(36)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

6- الصالح، رضا علي (2020). واقع السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي دراسة تحليلية للفترة 2012-2019م. **مجلة دراسات الانسان والمجتمع**، ع(10)، المعهد العالي للعلوم والتقنية، جامعة طرابلس.

7- الغناي، بحري (2015). أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1995-2009. **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي**، 25(3)، مدرسة الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة سرت.

8- الخنفاس، المصري (2018). أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1973-2013. **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، 9(1)، جامعة قناة السويس..

9- الهادي، عبد المجيد (2020). واقع السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الليبي دراسة تحليلية للفترة 2012-2019. **مجلة دراسات الإنسان والمجتمع**، ع(10)، جامعة طرابلس.

10- الهيتي، أحمد حسين ، أيوب، أوس فخر الدين (2012). دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي. **مجلة جامعة الانبار**، كلية العلوم الاقتصادية، 4(8)، العراق.

11- جمعة، صلاح الدين إنبية (2014). الإيرادات العامة ودورها في تنمية الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2012. **مجلة العلوم الاقتصادية السياسية**، ع(4)، كلية المحاسبة غريان.

12- خلاط، سراج محمد (2013). دور النظام الضريبي في الاقتصاد الليبي. **مجلة جامعة الزيتونة**، 3(15)، كلية الاقتصاد، صرمان.

13- عون، عبد الله الصويعي (2016). دور السياسة المالية وزيادة حجم الاستثمار في ليبيا خلال الفترة 1980-2013. **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، 7(9)، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

14- دهب، سالم، و درز، صالح (2019). العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا. **مجلة العلوم الاقتصادية السياسية**، ع(13).

15- سامي، ساسي، و يوسف، مسعود (2022). واقع السياسة المالية الضريبية في الاقتصاد الليبي للفترة 1970-2022. 9(1).

16- عبد السلام، مسعود رحومة (2019). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1999-2017. **مجلة جامعة الزيتونة**، ع(31).

17- عبد اللطيف، حدادي (2017). تطور السياسة المالية في ظل الأنظمة الاقتصادية. **المركز الجامعي تمنراست**، 5(3).

18- عبد المجيد، عثمان (2019). تقييم دور سياسة الاستثمار في تنمية الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2014. **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**، ع(14)، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن.

19- عيسى، صالح علي، وفاخر، مفتاح بو فرنة (2016). أثار انخفاض أسعار وإنتاج النفط على الموازنة الحكومية في ليبيا. **مجلة المختار للعلوم الاقتصادية**، 3(5).

20- دحماني، محمد (2013) ، محاضرات في الاقتصاد القياسي ، جامعة جيلالي ليابس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر

**ج- الرسائل العلمية**

1- أبو فناس، أحمد سالم (2012). **فعالية السياسة المالية في ظل الانفتاح التجاري للاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2009**. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصراته، ليبيا.

2- أحمد، ضيف (2015). **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر خلال الفترة 1989-2012**. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

3- أمال، معط الله (2015). **أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012**. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان- الجزائر.

4- التير، فاطمة (2015). **تقدير أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ليبيا دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2013**. رسال ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة طرابلس، ليبيا.

5- الجروشي، عبد الرحمن (2020). **تقييم أثر السياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلى فى ليبيا والتنبؤ لها 2019-2023**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس، ليبيا.

6- العياطي، جهيدة (2012). **مقاربة قياسية للعلاقة بين ادوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2010**. اطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

7- المبروك، نصر (2020). **أثر النمو في الاتحاد الأوروبي على صادرات النفط الليبي الخام خلال الفترة 1985-2018**. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

8- سليمان، فرات محمد (2015). **سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي فى سوريه للفترة 2000-2010**. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، دمشق، سوريا.

9- عبد الجبار، العقون (2020). **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016**. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجزائر.

10- عبد العظيم، سعيدان (2021). **محددات النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2018**. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

11- عبيد، عزيزه (2015). **أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية للسلطة الفلسطينية للفترة 1997-2013**. رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

12- محمد، بلوافي (2013). **أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر للفترة 1970-2011**. أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، تلمسان، الجزائر.

13- محمد، شرف الدين (2017). **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلى الإجمالى فى ليبيا دراسة تطبيقية خلال الفترة 1970-2012**. رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، ليبيا.

14- محمد، مخلوف مفتاح (2016). **تقويم فاعلية السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة 1990-2010**. أطروحة دكتوراه، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.

15- مسعود، درواسي (2005). **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي للفترة 1990-2004**. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

16- مسعودي، نادية (2012). **مقاربة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي للفترة 1970-2009**. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

17- لمجد بشيري، عبدالغني بن مداني (2019). **اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2016** . رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة بوضياف، الجزائر.

### د-التقارير والنشرات

1- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

2- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، قاعدة البيانات الاقتصادية، بنغازي- ليبيا.

3- المرصد الاقتصادي لليبيا، موجز واف، 2021.

/https://www.sciencedirect.com -4

## 2- المراجع الاجنبية:

1- Ghazi, A.J, & Martha A.S (2010). **Fiscal policy and growth in Saudi Arabia (1969-2005)**. Research Paper, Saudi Arabia.

2- Oliver M, & Daniel M.A (2005). **Fiscal Policy and Economic Growth (1994-2002).** Research Paper, Kenya .

3- Nkoro, E., & Uko, A. K. (2016). **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation.** ***Journal of Statistical and Econometric methods*****, *5*(4), 63-91.**

4 Vogiazas, S. (2015). ***Determinants of credit risk in the Bulgarian and the Romanian banking systems and the role of the Greek crisis*** **(Doctoral dissertation, University of Sheffield).**

5- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). **Bounds testing approaches to the analysis of level relationships.** ***Journal of applied econometrics*****, *16*(3), 289-326.**

6- Shrestha, Min,& Bhatta, Guna(2018). **Selecting appropriate methodological framework for time series data analysis,** National Planning Commission, Government of Nepal**.**

# الملاحق

## ملحق رقم 1: مخرجات التحليل الإحصائي

- العلاقة الاحصائية بين الناتج المحلي الاجمالي و النفقات العامة والضرائب

```
REGRESSION   /MISSING LISTWISE   /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)   /NOORIGIN   /DEPENDENT الاجمالي
/METHOD=ENTER الضرائب النفقات.
```

# Regression

**Variables Entered/Removed**

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|---|---|---|---|
| 1 | الضرائب, النفقات العامة[a] | . | Enter |

a. All requested variables entered.

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.947[a] | 0.896 | 0.888 | 13023.43812 |

a. Predictors: (Constant), العامة النفقات, الضرائب

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 3.942E10 | 2 | 1.971E10 | 116.211 | .000[a] |
| | Residual | 4.579E9 | 27 | 1.696E8 | | |
| | Total | 4.400E10 | 29 | | | |

a. Predictors: (Constant), العامة النفقات, الضرائب

b. Dependent Variable: الاجمالي المحلي الناتج

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 8887.887 | 4306.578 | | 2.064 | .049 |
| | النفقات العامة | 1.837 | .149 | .909 | 12.326 | .000 |
| | الضرائب | 4.151 | 4.634 | .066 | .896 | .378 |

a. Dependent Variable: الاجمالي المحلي الناتج

---

- العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي و النفقات العامة

```
REGRESSION   /MISSING LISTWISE   /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)   /NOORIGIN   /DEPENDENT الاجمالي
/METHOD=ENTER النفقات.
```

## Regression

**Variables Entered/Removed[b]**

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|---|---|---|---|
| 1 | النفقات العامة[a] | . | Enter |

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الاجمالي المحلي الناتج

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.945[a] | 0.893 | 0.889 | 12977.42600 |

a. Predictors: (Constant), العامة النفقات

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 3.929E10 | 1 | 3.929E10 | 233.266 | .000[a] |
| | Residual | 4.716E9 | 28 | 1.684E8 | | |
| | Total | 4.400E10 | 29 | | | |

a. Predictors: (Constant), العامة النفقات

b. Dependent Variable: الاجمالي المحلي الناتج

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 10968.302 | 3613.936 | | 3.035 | .005 |
| | النفقات العامة | 1.909 | .125 | .945 | 15.273 | .000 |

a. Dependent Variable: الاجمالي المحلي الناتج

- العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي و الضرائب

```
REGRESSION   /MISSING LISTWISE   /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)   /NOORIGIN   /DEPENDENT الاجمالي
/METHOD=ENTER الضرائب.
```

## Regression

**Variables Entered/Removed[b]**

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|---|---|---|---|
| 1 | الضرائب[a] | . | Enter |

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: الاجمالي المحلي الناتج

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.557[a] | 0.310 | 0.286 | 32922.32764 |

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 1.365E10 | 1 | 1.365E10 | 12.596 | .001[a] |
| | Residual | 3.035E10 | 28 | 1.084E9 | | |
| | Total | 4.400E10 | 29 | | | |

a. Predictors: (Constant), الضرائب

b. Dependent Variable: الاجمالي المحلي الناتج

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 21843.119 | 10557.524 | | 2.069 | .048 |
| | الضرائب | 34.995 | 9.860 | .557 | 3.549 | .001 |

**Variables Entered/Removed[b]**

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|---|---|---|---|
| 1 | الضرائب[a] | . | Enter |

a. All requested variables entered.

a. Dependent Variable: الاجمالي المحلي الناتج

- العلاقة بين الناتج المحلي النفطي و النفقات العامة والضرائب

**Variables Entered/Removed**

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|---|---|---|---|
| 1 | الضرائب, النفقات العامة[a] | . | Enter |

a. All requested variables entered.

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.915[a] | 0.838 | 0.826 | 11015.27368 |

a. Predictors: (Constant), العامة النفقات, الضرائب

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 1.696E10 | 2 | 8.482E9 | 69.903 | .000[a] |
| | Residual | 3.276E9 | 27 | 1.213E8 | | |
| | Total | 2.024E10 | 29 | | | |

a. Predictors: (Constant), العامة النفقات, الضرائب

b. Dependent Variable: النفطي المحلي الناتج

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | -2353.377- | 3642.520 | | -.646- | .524 |
| | النفقات العامة | 1.022 | .126 | .746 | 8.108 | .000 |
| | الضرائب | 11.230 | 3.920 | .264 | 2.865 | .008 |

a. Dependent Variable: النفطي المحلي الناتج

- العلاقة بين الناتج المحلي النفطي و النفقات العامة

**Variables Entered/Removed[b]**

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|---|---|---|---|
| 1 | النفقات العامة[a] | . | Enter |

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: النفطي المحلي الناتج

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.888[a] | 0.789 | 0.781 | 12352.14748 |

a. Predictors: (Constant), العامة النفقات

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 1.597E10 | 1 | 1.597E10 | 104.653 | .000[a] |
| | Residual | 4.272E9 | 28 | 1.526E8 | | |
| | Total | 2.024E10 | 29 | | | |

a. Predictors: (Constant), العامة النفقات

b. Dependent Variable: النفطي المحلي الناتج

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 3274.434 | 3439.809 | | .952 | .349 |
| | النفقات العامة | 1.217 | .119 | .888 | 10.230 | .000 |

a. Dependent Variable: النفطي المحلي الناتج

- العلاقة بين الناتج المحلي النفطي والضرائب

**Variables Entered/Removed[b]**

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|---|---|---|---|
| 1 | الضرائب[a] | . | Enter |

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: النفطي المحلي الناتج

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.666[a] | 0.444 | 0.424 | 20047.83089 |

a. Predictors: (Constant), الضرائب

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 8.986E9 | 1 | 8.986E9 | 22.358 | .000[a] |
| | Residual | 1.125E10 | 28 | 4.019E8 | | |
| | Total | 2.024E10 | 29 | | | |

a. Predictors: (Constant), الضرائب

b. Dependent Variable: النفطي المحلي الناتج

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 4854.875 | 6428.933 | | .755 | .456 |
| | الضرائب | 28.391 | 6.004 | .666 | 4.728 | .000 |

a. Dependent Variable: النفطي المحلي الناتج

- العلاقة بين الناتج المحلي غير النفطي و النفقات العامة والضرائب

```
REGRESSION   /MISSING LISTWISE   /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)   /NOORIGIN   /DEPENDENT غ.النفطي
/METHOD=ENTER الضرائب النفقات.
```

## Regression

**Variables Entered/Removed**

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|---|---|---|---|
| 1 | الضرائب, النفقات العامة[a] | . | Enter |

a. All requested variables entered.

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.862[a] | 0.743 | 0.724 | 8440.41740 |

a. Predictors: (Constant), العامة النفقات, الضرائب

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 5.557E9 | 2 | 2.779E9 | 39.002 | .000[a] |
| | Residual | 1.923E9 | 27 | 7.124E7 | | |
| | Total | 7.481E9 | 29 | | | |

a. Predictors: (Constant), العامة النفقات, الضرائب

b. Dependent Variable: النفطي غير المحلي الناتج

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 11241.264 | 2791.069 | | 4.028 | .000 |
| | النفقات العامة | .815 | .097 | .978 | 8.437 | .000 |
| | الضرائب | -7.079- | 3.003 | -.273- | -2.357- | .026 |

a. Dependent Variable: النفطي غير المحلي الناتج

- العلاقة بين الناتج المحلي غير النفطي و النفقات العامة

## Regression

**Variables Entered/Removed[b]**

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|---|---|---|---|
| 1 | [a]النفقات العامة | . | Enter |

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: النفطي غير المحلي الناتج

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.831[a] | 0.690 | 0.679 | 9101.10360 |

a. Predictors: (Constant), العامة النفقات

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 5.161E9 | 1 | 5.161E9 | 62.312 | .000[a] |
| | Residual | 2.319E9 | 28 | 8.283E7 | | |
| | Total | 7.481E9 | 29 | | | |

a. Predictors: (Constant), العامة النفقات

b. Dependent Variable: النفطي غير المحلي الناتج

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 7693.869 | 2534.463 | | 3.036 | .005 |
| | النفقات العامة | .692 | .088 | .831 | 7.894 | .000 |

a. Dependent Variable: النفطي غير المحلي الناتج

- العلاقة بين الناتج المحلي غير النفطي والضرائب

## Regression

**Variables Entered/Removed[b]**

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|---|---|---|---|
| 1 | الضرائب[a] | . | Enter |

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: النفطي غير المحلي الناتج

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.255[a] | .065 | .032 | 15805.11508 |

a. Predictors: (Constant), الضرائب

**ANOVA[b]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 4.861E8 | 1 | 4.861E8 | 1.946 | .174[a] |
| | Residual | 6.994E9 | 28 | 2.498E8 | | |
| | Total | 7.481E9 | 29 | | | |

a. Predictors: (Constant), الضرائب

b. Dependent Variable: النفطي غير المحلي الناتج

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 16988.244 | 5068.380 | | 3.352 | .002 |
| | الضرائب | 6.603 | 4.734 | .255 | 1.395 | .174 |

a. Dependent Variable: النفطي غير المحلي الناتج

**ملحق 2: متغيرات الدراسة بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2019)**

| السنوات | الناتج المحلي غير النفطي | النفقات العامة | الضرائب |
|---|---|---|---|
| 1990 | 5003.1 | 2752 | 357 |
| 1991 | 5653 | 2818 | 375 |
| 1992 | 6306.2 | 2239.2 | 357 |
| 1993 | 6677.6 | 2408.2 | 435 |
| 1994 | 6777.9 | 2216.2 | 363.8 |
| 1995 | 7292.3 | 4629.4 | 438 |
| 1996 | 8367 | 3711.9 | 444 |
| 1997 | 9294.7 | 4621.1 | 441 |
| 1998 | 9824.6 | 4466 | 535 |
| 1999 | 10079.3 | 4557 | 620.1 |
| 2000 | 11114.4 | 5376.2 | 637.1 |
| 2001 | 14823 | 5905.6 | 706.8 |
| 2002 | 16165.3 | 8487 | 715.1 |
| 2003 | 17386.1 | 7246.2 | 890.6 |
| 2004 | 19566 | 17230 | 1037.6 |
| 2005 | 23101.6 | 21343 | 1044 |
| 2006 | 25574.7 | 21378 | 1259.7 |
| 2007 | 19908.6 | 30883 | 1376 |
| 2008 | 23625.9 | 43005.5 | 2790 |
| 2009 | 25054.5 | 35677.2 | 2504 |
| 2010 | 26501.4 | 54498.8 | 2247.5 |
| 2011 | 18182.5 | 23366.5 | 460.7 |
| 2012 | 28179.9 | 53941.6 | 617.6 |
| 2013 | 55014.8 | 65283.5 | 851 |
| 2014 | 54577.5 | 43814.2 | 660.9 |
| 2015 | 43183.3 | 36014.7 | 671.3 |
| 2016 | 45702.9 | 29171.3 | 716.9 |
| 2017 | 46326.2 | 32692 | 845.2 |
| 2018 | 47895.2 | 39286.4 | 1063.5 |
| 2019 | 46862.7 | 45813 | 945.5 |

**ملحق رقم 3: لوغاريتم المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية خلال الفترة (1990-2019)**

| السنوات | لوغاريتم القطاع غير النفطي | لوغاريتم النفقات العامة | لوغاريتم الضرائب |
|---|---|---|---|
| 1990 | 8.518 | 7.920 | 5.878 |
| 1991 | 8.639 | 7.944 | 5.927 |
| 1992 | 8.749 | 7.714 | 5.877 |
| 1993 | 8.807 | 7.787 | 6.075 |
| 1994 | 8.821 | 7.704 | 5.897 |
| 1995 | 8.895 | 8.440 | 6.082 |
| 1996 | 9.032 | 8.219 | 6.096 |
| 1997 | 9.137 | 8.438 | 6.089 |
| 1998 | 9.193 | 8.404 | 6.282 |
| 1999 | 9.218 | 8.424 | 6.429 |
| 2000 | 9.316 | 8.589 | 6.457 |
| 2001 | 9.604 | 8.684 | 6.561 |
| 2002 | 9.691 | 9.046 | 6.572 |
| 2003 | 9.764 | 8.888 | 6.792 |
| 2004 | 9.882 | 9.754 | 6.945 |
| 2005 | 10.048 | 9.968 | 6.951 |
| 2006 | 10.149 | 9.970 | 7.139 |
| 2007 | 9.899 | 10.338 | 7.227 |
| 2008 | 10.070 | 10.669 | 7.933 |
| 2009 | 10.129 | 10.482 | 7.826 |
| 2010 | 10.185 | 10.906 | 7.718 |
| 2011 | 9.808 | 10.059 | 6.133 |
| 2012 | 10.246 | 10.896 | 6.426 |
| 2013 | 10.915 | 11.086 | 6.746 |
| 2014 | 10.907 | 10.688 | 6.494 |
| 2015 | 10.673 | 10.673 | 6.509 |
| 2016 | 10.729 | 10.281 | 6.575 |
| 2017 | 10.743 | 10.395 | 6.739 |
| 2018 | 10.777 | 10.579 | 6.969 |
| 2019 | 10.755 | 10.732 | 6.852 |

## ملحق رقم 4: اختبارات جدر الوحدة (Unit Root Test) في المستوى وبعد أخد الفروق الاولى:

### اختبار ديكي فولر Augmented Dickey-Fuller

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.114029 | 0.6965 |
| Test critical values: | 1% level | -3.679322 | |
| | 5% level | -2.967767 | |
| | 10% level | -2.622989 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.028231 | 0.0194 |
| Test critical values: | 1% level | -4.323979 | |
| | 5% level | -3.580623 | |
| | 10% level | -3.225334 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 2.778272 | 0.9978 |
| Test critical values: | 1% level | -2.653401 | |
| | 5% level | -1.953858 | |
| | 10% level | -1.609571 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|

| | | | |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.943269 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.699871 | |
| | 5% level | -2.976263 | |
| | 10% level | -2.627420 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.884893 | 0.0003 |
| Test critical values: | 1% level | -4.339330 | |
| | 5% level | -3.587527 | |
| | 10% level | -3.229230 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.413365 | 0.0001 |
| Test critical values: | 1% level | -2.650145 | |
| | 5% level | -1.953381 | |
| | 10% level | -1.609798 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.863107 | 0.7848 |
| Test critical values: | 1% level | -3.689194 | |
| | 5% level | -2.971853 | |
| | 10% level | -2.625121 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.295839 | 0.4228 |
| Test critical values: | 1% level | -4.309824 | |
| | 5% level | -3.574244 | |
| | 10% level | -3.221728 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 1.913830 | 0.9842 |
| Test critical values: | 1% level | -2.650145 | |
| | 5% level | -1.953381 | |
| | 10% level | -1.609798 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -7.864872 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.689194 | |
| | 5% level | -2.971853 | |
| | 10% level | -2.625121 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -7.758355 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.323979 | |
| | 5% level | -3.580623 | |
| | 10% level | -3.225334 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -7.177564 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.650145 | |
| | 5% level | -1.953381 | |
| | 10% level | -1.609798 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -1.992831 | 0.2881 |
| Test critical values: | 1% level | -3.679322 | |
| | 5% level | -2.967767 | |
| | 10% level | -2.622989 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.096959 | 0.5259 |
| Test critical values: | 1% level | -4.309824 | |
| | 5% level | -3.574244 | |
| | 10% level | -3.221728 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 0.337719 | 0.7761 |
| Test critical values: | 1% level | -2.647120 | |
| | 5% level | -1.952910 | |
| | 10% level | -1.610011 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.503049 | 0.0001 |
| Test critical values: | 1% level | -3.689194 | |
| | 5% level | -2.971853 | |
| | 10% level | -2.625121 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.436983 | 0.0007 |
| Test critical values: | 1% level | -4.323979 | |
| | 5% level | -3.580623 | |
| | 10% level | -3.225334 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -5.556918 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.650145 | |
| | 5% level | -1.953381 | |
| | 10% level | -1.609798 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**اختبار فيلبس بيرون (Phillips-Perron):**

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 26 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -1.379979 | 0.5781 |
| Test critical values: | 1% level | -3.679322 | |
| | 5% level | -2.967767 | |
| | 10% level | -2.622989 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -2.381344 | 0.3808 |
| Test critical values: | 1% level | -4.309824 | |
| | 5% level | -3.574244 | |
| | 10% level | -3.221728 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 21 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | 4.975211 | 1.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.647120 | |
| | 5% level | -1.952910 | |
| | 10% level | -1.610011 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 18 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -6.905737 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.689194 | |
| | 5% level | -2.971853 | |
| | 10% level | -2.625121 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 17 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -7.391459 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.323979 | |
| | 5% level | -3.580623 | |
| | 10% level | -3.225334 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -4.397350 | 0.0001 |
| Test critical values: | 1% level | -2.650145 | |
| | 5% level | -1.953381 | |
| | 10% level | -1.609798 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -0.864833 | 0.7848 |
| Test critical values: | 1% level | -3.679322 | |
| | 5% level | -2.967767 | |
| | 10% level | -2.622989 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -2.354772 | 0.3936 |
| Test critical values: | 1% level | -4.309824 | |
| | 5% level | -3.574244 | |
| | 10% level | -3.221728 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | 1.726969 | 0.9768 |
| Test critical values: | 1% level | -2.647120 | |
| | 5% level | -1.952910 | |
| | 10% level | -1.610011 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGG) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -7.864872 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.689194 | |
| | 5% level | -2.971853 | |
| | 10% level | -2.625121 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -7.799743 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.323979 | |
| | 5% level | -3.580623 | |
| | 10% level | -3.225334 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGG) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -6.955788 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.650145 | |
| | 5% level | -1.953381 | |
| | 10% level | -1.609798 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -1.919245 | 0.3193 |
| Test critical values: | 1% level | -3.679322 | |
| | 5% level | -2.967767 | |
| | 10% level | -2.622989 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -2.103825 | 0.5223 |
| Test critical values: | 1% level | -4.309824 | |
| | 5% level | -3.574244 | |
| | 10% level | -3.221728 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | 0.685655 | 0.8582 |
| Test critical values: | 1% level | -2.647120 | |
| | 5% level | -1.952910 | |
| | 10% level | -1.610011 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -5.991116 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -3.689194 | |
| | 5% level | -2.971853 | |
| | 10% level | -2.625121 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -6.615406 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.323979 | |
| | 5% level | -3.580623 | |
| | 10% level | -3.225334 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGT) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -5.867604 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.650145 | |
| | 5% level | -1.953381 | |
| | 10% level | -1.609798 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## ملحق رقم 5: معادلة ARDL الاساسية

Dependent Variable: LOGGDP
Method: ARDL
Date: 05/16/23 Time: 15:08
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LOGG LOGT
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 18
Selected Model: ARDL(1, 2, 1)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| LOGGDP(-1) | 0.681390 | 0.095773 | 7.114672 | 0.0000 |
| LOGG | 0.219782 | 0.092107 | 2.386175 | 0.0265 |
| LOGG(-1) | 0.197629 | 0.096611 | 2.045626 | 0.0535 |
| LOGG(-2) | -0.159889 | 0.076699 | -2.084616 | 0.0495 |
| LOGT | 0.155740 | 0.090332 | 1.724089 | 0.0994 |
| LOGT(-1) | -0.365919 | 0.086759 | -4.217650 | 0.0004 |
| C | 2.106138 | 0.540656 | 3.895526 | 0.0008 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.976752 | Mean dependent var | 9.862246 |
| Adjusted R-squared | 0.970109 | S.D. dependent var | 0.703547 |
| S.E. of regression | 0.121636 | Akaike info criterion | -1.163251 |
| Sum squared resid | 0.310701 | Schwarz criterion | -0.830200 |
| Log likelihood | 23.28551 | Hannan-Quinn criter. | -1.061434 |
| F-statistic | 147.0481 | Durbin-Watson stat | 1.537495 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model
selection.

## ملحق رقم 6: F-Bonnds Test :

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LOGGDP)
Selected Model: ARDL(1, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/16/23 Time: 15:08
Sample: 1990 2019
Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 2.106138 | 0.540656 | 3.895526 | 0.0008 |
| LOGGDP(-1)* | -0.318610 | 0.095773 | -3.326730 | 0.0032 |
| LOGG(-1) | 0.257523 | 0.067656 | 3.806383 | 0.0010 |
| LOGT(-1) | -0.210179 | 0.067511 | -3.113271 | 0.0053 |
| D(LOGG) | 0.219782 | 0.092107 | 2.386175 | 0.0265 |
| D(LOGG(-1)) | 0.159889 | 0.076699 | 2.084616 | 0.0495 |
| D(LOGT) | 0.155740 | 0.090332 | 1.724089 | 0.0994 |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LOGG | 0.808271 | 0.107529 | 7.516753 | 0.0000 |
| LOGT | -0.659675 | 0.263064 | -2.507662 | 0.0204 |
| C | 6.610405 | 1.132300 | 5.838033 | 0.0000 |

EC = LOGGDP - (0.8083*LOGG -0.6597*LOGT + 6.6104 )

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| | | | Asymptotic: n=1000 | |
| F-statistic | 4.934262 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |
| | | | Finite Sample: n=35 | |
| Actual Sample Size | 28 | | | |
| | | 10% | 2.845 | 3.623 |
| | | 5% | 3.478 | 4.335 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | 1% | 4.948 | 6.028 |
| | | Finite Sample: n=30 | |
| | 10% | 2.915 | 3.695 |
| | 5% | 3.538 | 4.428 |
| | 1% | 5.155 | 6.265 |

**ماحق رقم 7: منهجية تصحيح الخطأ**

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LOGGDP)
Selected Model: ARDL(1, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/16/23 Time: 19:59
Sample: 1990 2019
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(LOGG) | 0.219782 | 0.075082 | 2.927218 | 0.0081 |
| D(LOGG(-1)) | 0.159889 | 0.061283 | 2.609007 | 0.0164 |
| D(LOGT) | 0.155740 | 0.075723 | 2.056714 | 0.0523 |
| CointEq(-1)* | -0.318610 | 0.067084 | -4.749382 | 0.0001 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.686751 | Mean dependent var | 0.075537 |
| Adjusted R-squared | 0.647595 | S.D. dependent var | 0.191666 |
| S.E. of regression | 0.113780 | Akaike info criterion | -1.377536 |
| Sum squared resid | 0.310701 | Schwarz criterion | -1.187221 |
| Log likelihood | 23.28551 | Hannan-Quinn criter. | -1.319355 |
| Durbin-Watson stat | 1.537495 | | |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

## ملحق رقم 8: Serial Correlation LM Test:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.668083 | Prob. F(2,19) | 0.2151 |
| Obs*R-squared | 4.182126 | Prob. Chi-Square(2) | 0.1236 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/16/23 Time: 21:36
Sample: 1992 2019
Included observations: 28
Presample missing value lagged residuals set to zero.

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LOGGDP(-1) | -0.056428 | 0.112192 | -0.502959 | 0.6208 |
| LOGG | -0.053052 | 0.099218 | -0.534704 | 0.5991 |
| LOGG(-1) | 0.069440 | 0.104834 | 0.662383 | 0.5157 |
| LOGG(-2) | 0.020598 | 0.080893 | 0.254635 | 0.8017 |
| LOGT | 0.066247 | 0.105966 | 0.625168 | 0.5393 |
| LOGT(-1) | -0.073228 | 0.096336 | -0.760133 | 0.4565 |
| C | 0.253507 | 0.562164 | 0.450948 | 0.6571 |
| RESID(-1) | 0.423866 | 0.282159 | 1.502224 | 0.1495 |
| RESID(-2) | -0.260523 | 0.235921 | -1.104280 | 0.2833 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.149362 | Mean dependent var | -3.01E-15 |
| Adjusted R-squared | -0.208802 | S.D. dependent var | 0.107273 |
| S.E. of regression | 0.117942 | Akaike info criterion | -1.182162 |
| Sum squared resid | 0.264294 | Schwarz criterion | -0.753953 |
| Log likelihood | 25.55026 | Hannan-Quinn criter. | -1.051254 |
| F-statistic | 0.417021 | Durbin-Watson stat | 1.889584 |
| Prob(F-statistic) | 0.896545 | | |

## ملحق رقم 9: اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.005225 | Prob. F(1,25) | 0.9430 |
| Obs*R-squared | 0.005642 | Prob. Chi-Square(1) | 0.9401 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/16/23 Time: 21:38
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.011337 | 0.004357 | 2.601787 | 0.0154 |
| RESID^2(-1) | 0.014457 | 0.200005 | 0.072283 | 0.9430 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.000209 | Mean dependent var | 0.011503 |
| Adjusted R-squared | -0.039783 | S.D. dependent var | 0.018854 |
| S.E. of regression | 0.019226 | Akaike info criterion | -4.993936 |
| Sum squared resid | 0.009241 | Schwarz criterion | -4.897949 |
| Log likelihood | 69.41814 | Hannan-Quinn criter. | -4.965394 |
| F-statistic | 0.005225 | Durbin-Watson stat | 1.995738 |
| Prob(F-statistic) | 0.942952 | | |

## Abstract

This study aimed to measure the effectiveness of fiscal policy tools on economic growth (expressed as non-oil GDP growth) in the Libyan economy during the period 1990-2020, The study hypothesized that public expenditures in the short and long terms are the main tool of fiscal policy in promoting economic growth, while income taxes positively affect economic growth in the short term and have a negative impact in the long term. In order to prove the validity or denial of the hypotheses of the study, statistical and standard analysis tools were used, such as unit wall tests, to detect the stability of the variables under study, and the cointegration test using the ARDL methodology to find out whether or not there is a equilibrium relationship in the long run.

The results of the study have proven that there is a long-term direct relationship between public expenditures and economic growth. An increase in public expenditures by 1% leads to an increase in economic growth by 0.81%, which confirms the validity of the first hypothesis.

On the other hand, the results showed that taxes have a negative impact on economic growth in the long term, and they also have a positive effect on growth in the short term, as the higher taxes are by 1%, the economic growth decreases by 0.66%, which confirms the validity of the second hypothesis. The error correction vector model also showed that the error correction coefficient carries a statistically significant negative sign, as the departure of non-oil GDP from equilibrium in the long term is adjusted within approximately three years.

**State of Libya**
**Ministry of Higher Education and Scientific Research**
**Al-Asmariya Islamic University**
**Faculty of Economics and Commerce - Zliten**
**Department of Economics**

# Measuring The impact of financial policy tools on economic growth – an econometric study on the Libyan economy during the period (1990-2020).

**Thesis was Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Economic**

**Student name**
**AYAH MIFTAH AHMED LARBISH**
**Registration number (182072)**

**Name of Supervisor**
**Prof. Youssef Abdullah Naji**
**Professor of Economics at the Faculty of Economics and Trade, Zliten**

**Academic year 2023-2024**